وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنـــوان

دور حاضنات الأعمال كآلية لتنمية المؤسسات الناشئة في الجزائر

– حالة الحاضنات الجامعية –

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

– سارة تيبيقي

– نسرين بن شعبان

تحت إشراف:

– د.لواج منير

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ.....	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
د. لواج منير	أستاذ محاضر"أ"	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ.....	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنـــوان

دور حاضنات الأعمال كآلية لتنمية المؤسسات الناشئة في الجزائر

– حالة الحاضنات الجامعية –

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

– سارة تيبيقي

– نسرين بن شعبان

تحت إشراف:

– د.لواج منير

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ.....	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
د. لواج منير	أستاذ محاضر"أ"	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ.....	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أول شكر هو لله رب العالمين الزي رزقنا العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى.

نحمد الله تعالى على نعمته وحسن عونه، ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

نتقدم بالشكر إلى الدكتور المشرف **لواج منير** الزي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وإسهاماته المفيدة وبصمته الواضحة وكل الميزات التي على صفحات الموضوع

لك كل التقدير والاحترام.

كما نوجه كل التحية والشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز

هذه المذكرة.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أغلى إنسانة في الوجود مثال الحب والتضحية إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها

_ أمي حفظها الله_

إلى من ألبسني مكارم الأخلاق والأدب، ومن أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه _أبي رعاه الله_

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي، وتقاسمت معهم حلوها ومرها سندي في الحياة، إلى رياحين حياتي

إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى صديقاتي ورفيقات دربي إلى كل من يكنون لي كل المحبة والتقدير، إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

إلى من رافقتني في هذا العمل زميلتي سارة

نسرين

إهـــــداء

إلى من كانت أندى من قطرات الندى وأصفى من ماء الرجى، إلى من رافقتني دعواتها في كل خطوة من خطوات حياتي إلى حبيبة قلبي الغالية

"أمي الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه"

إلى من سهر وتحمل مشق الحياة من أجل راحتي وهنائي إلى قدوتي في الحياة إلى أغلى ما أملك "أبي الغالي حفظه الله"

إلى من أستمد منهما قوتي واستمراريتي، إلى من ربياني وألبساني مكارم الأخلاق والأدب إلى وشاحا قلبي وروحي"عمي وزوجته رعاهما الله"

إلى من بهن أكبر وعليهن أعتمد إلى من بوجودهن كسبت قوة ومحبة لا حدود لها إلى" أخواتي وبنات عمي "

إلى مصدر سعادتي وسروري، إلى من كانوا عونا وسندا لي في الحياة "أخي وأولاد عمي"

إلى مصدر السعادة والفرح إلى كل الكتاكيت الصغار

إلى أخت لم تلدها أمي، إلى صديقاتي ورفيقات دربي، إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى زميلتي في المذكرة "نسرين"

سارة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: الإطار العام لحاضنات الأعمال	
تمهيد	8
المبحث الأول: مفهوم حاضنات الأعمال	9
المطلب الأول: نشأة حاضنات الأعمال	9
المطلب الثاني: تعريف حاضنات الأعمال	11
المطلب الثالث: أهمية حاضنات الأعمال	13
المبحث الثاني: أهداف حاضنات الأعمال، أنواعها والخدمات التي تقدمها	16
المطلب الأول: أهداف حاضنات الأعمال	16
المطلب الثاني: أنواع حاضنات الأعمال	18
المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال	21
المبحث الثالث: مراحل إنشاء حاضنات الأعمال، آلية عملها وسبل تمويلها	25
المطلب الأول: مراحل إنشاء حاضنات الأعمال	25
المطلب الثاني: آلية عمل حاضنات الأعمال	26
المطلب الثالث: سبل تمويل حاضنات الأعمال	28
المبحث الرابع: عوامل نجاح حاضنات الأعمال والمعوقات التي تواجهها	31
المطلب الأول: عوامل نجاح حاضنات الأعمال	31
المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه حاضنات الأعمال	34
خلاصة الفصل الأول	36

الفصل الثاني: عموميات حول المؤسسات الناشئة	
تمهيد	38
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة	39
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة	39
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة	43
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة	46
المبحث الثاني: دورة حياة المؤسسات الناشئة، إجراءات إنشائها وطبيعتها القانونية	49
المطلب الأول: دورة حياة المؤسسات الناشئة	49
المطلب الثاني: إجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة	51
المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للمؤسسات الناشئة	56
المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني	59
المطلب الأول: دور المؤسسات الناشئة في التوظيف	59
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الناشئة في الدخل الوطني	60
المطلب الثالث: دور المؤسسات الناشة في الإبداع والابتكار	60
المبحث الرابع: آليات احتضان المؤسسات الناشئة من قبل حاضنات الأعمال	65
المطلب الأول: معايير قبول المؤسسات الناشئة بالحاضنة	65
المطلب الثاني: مراحل احتضان المؤسسات الناشئة	67
خلاصة الفصل الثاني	70
الفصل الثالث: واقع حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في الجزائر	
تمهيد	72
المبحث الأول: ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر، آلية عملها ومعوقات نشاطها	73
المطلب الأول: ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر	73
المطلب الثاني: آلية عمل حاضنات الأعمال في الجزائر	82
المطلب الثالث: معوقات نشاط حاضنات الأعمال في الجزائر	83

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر	85
المطلب الأول: تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر	85
المطلب الثاني: طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر	89
المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر	91
المبحث الثالث: دراسة حول نشاط حاضنات الأعمال الجامعية	96
المطلب الأول: واقع حاضنات الأعمال الجامعية	96
المطلب الثاني: تطور نشاط حاضنات الأعمال الجامعية	98
المطلب الثالث: مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية في تنمية المؤسسات الناشئة في الجزائر	106
خلاصة الفصل الثالث	109
خاتمة	111
قائمة المراجع	114
الملاحق	
الملخص	

فهرس الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	59
02	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	61
03	المقارنة بين المشروعات التقليدية والمشروعات الرائدة	66
04	تطور مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	77
05	حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات على المستوى الوطني للسداسي الأخير 2018	78-77
06	حصيلة نشاط مراكز التسهيل على المستوى الوطني للسداسي الأخير 2018	79-78
07	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	85
08	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم نهاية سنة 2019	87
09	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية سنة 2019	88
10	المتخرجون من حاضنة جامعة المسيلة	107
11	المحتضنون الحاليون لحاضنة جامعة المسيلة	108-107

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل تطور حاضنات الأعمال	10
02	أهمية حاضنات الأعمال	15
03	دورة حياة الشركة الناشئة	49
04	توزيع المشاريع التي تدعمها مراكز التسهيل	80
05	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	86
06	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم نهاية 2019	87
07	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نهاية 2019	88
08	العلاقة بين البحث العلمي وحاضنات الأعمال	98
09	مراحل احتضان المشاريع في حاضنة جامعة المسيلة	101

مقدمة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، وذلك بغض النظر عن مدى تطورها واختلاف نظمها ومفاهيمها الاقتصادية، حيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الحيوية التي تشكل العمود الفقري للقطاع الخاص، في إطار ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع واعد ومعمول عليه لتحقيق التنمية ظهرت المؤسسات الناشئة كقاطرة أمامية لهذا القطاع، تستوجب الاهتمام والدعم بكل الآليات التي تساعدها في أخذ المكانة التي تستحقها لأجل الحد من هجرة الأدمغة وتجسيد مخرجات البحث العلمي، وتزايد اهتمام الدول بدعم وتطوير المؤسسات الناشئة نظرا لأهميتها ودورها في الإبداع وتجسيد وضخ الابتكارات الجديدة في السوق بما يساهم في تحقيق أهدافها التنموية، ونظرا لتزايد واستمرارية اتساع وتنوع أدوار هذه المؤسسات ظهرت الحاجة القوية لضمان توفر مقومات نشأتها وجودة أهدافها.

وعلى الرغم من أهمية المؤسسات الناشئة، ورغم الجهود المبذولة على كافة المستويات لارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن هناك العديد من الصعوبات و المعوقات التي تعترض مؤسسات هذا القطاع، وتشكل حاجز أمام نموها وتطورها واستقرارها، الأمر الذي دعا كثيرا من الدول لاستحداث نظم حماية خاصة بها لدعم وحماية ورعاية المؤسسات الناشئة والتقليص من حالات فشلها وانهيارها، لضمان بقائها واستقرارها، حيث تعتبر آلية حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في السنوات الأخيرة فاعلية ونجاحا في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة، والتي تمت الاستعانة بما في كثير من الدول العالم الصناعية ومنها النامية على حد سواء، لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المؤسسات الصغيرة الجديدة في السنوات الأولى لقيامها.

اهتمت الجزائر كغيرها من الدول بهذا النوع من المؤسسات خاصة في السنوات الأخيرة في محاولة منها كأحد أهم البدائل التي يمكن الاعتماد عليها مستقبلا في تنويع اقتصادها، إلا أن هذا النوع من المؤسسات الناشئة يواجه العديد من الصعوبات نظرا لحداثة عهده في الجزائر من جهة، وبهدف تجاوز العديد من العوائق التي تواجه هذا النوع من المؤسسات خاصة عند بداية المشروع فيما تعلق بالتمويل والإدارة برزت انطلاقا من ستينات القرن الماضي العديد من المبادرات، على غرار ما يعرف بحاضنات الأعمال، هذه الأخيرة التي أثبتت أنها توفر منصة لرعاية الأعمال التجارية. وقد راجت فكرة حاضنات الأعمال خلال التسعينات كثيرا وذلك بفضل الدور الهام الذي لعبته في دعم المؤسسات الناشئة، والتي تحتاج إلى النصائح والإرشادات، ورؤوس أموال مغامرة لتمويلها وتبني أفكارها لتحقيقها على أرض الواقع.

- **إشكالية البحث:** مما سبق يمكن صياغة إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

كيف تساهم حاضنات الأعمال الجامعية في تنمية المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

وفي هذا السياق وعلى ضوء ما تقدم نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بحاضنات الأعمال؟
- ما هو مفهوم المؤسسات الناشئة؟ وما هو دورها في الاقتصاد الوطني؟
- ما هو واقع وتحديات كل من حاضنات الأعمال الجامعية والمؤسسات الناشئة في الجزائر؟
- كيف تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على تنمية المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

- **الفرضيات:** إن الإجابة على هذه التساؤلات الفرعية يتطلب منا وضع مجموعة من الفرضيات وذلك كما يلي:

- تعمل حاضنات الأعمال أساسا على تقديم الدعم والخدمات التي تساعد على تطوير المؤسسات الناشئة؛
- تعتبر حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر المرافق الأساسي للإبداع والابتكار للمؤسسة الناشئة؛
- تعد حاضنات الأعمال الجامعية من أهم الوسائل المساعدة على دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر.

- **أهمية الدراسة:** تشتد أهمية دراسة موضوع المؤسسات الناشئة وحاضنة الأعمال في الاقتصاد العالمي الحديث، حيث تعتبر حاضنات الأعمال أحد أحدث الأدوات المستخدمة لخلق وترقية شركات ناشئة ناجحة، إذ أنه على الرغم من زيادة المؤسسات حول هذا الموضوع في السنوات الأخيرة، لا تزال الجزائر بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول لدى يتعين إيلاء الاهتمام للتحديات التي تواجه حاضنات الأعمال في سعيها لدعم المؤسسات الناشئة.

- **أهداف الدراسة:**تهدف هذه الدراسة عموما إلى ما يلي:

- الجانب النظري يهدف إلى الخلفية النظرية لموضوع الدراسة المتعلق بحاضنات الأعمال وكذلك المؤسسات الناشئة، وذلك خلال إبراز مختلف الخدمات التي تقدمها الحاضنات للمؤسسات الناشئة ومختلف الصعوبات والعراقيل التي تواجه كل منهما؛
- الجانب التطبيقي يهدف إلى محاولة إبراز دور حاضنات الأعمال في تنمية ودعم المؤسسات الناشئة وواقعها في الجزائر، والتمرين بحاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر والتي تعتبر أداة لدعم المؤسسات الناشئة من خلال المرافقة للمشاريع المبتكرة.

- **منهج وأدوات الدراسة:** بهدف الوصول إلى بناء مذكرة ذات مستوى جيد وسهلة الفهم، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كونه أكثر ملاءة لمثل هذا النوع من المواضيع وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها بهدف صياغة الخلفية النظرية للموضوع. كما تم الاعتماد على بعض الوثائق والسجلات الخاصة بهذه الحاضنات تم الحصول عليها من المواقع الإلكترونية الخاصة بها وبيانات نشرية المعلومات الإحصائية، وكذا الأوراق العلمية التي تخص الدراسة.
- **أسباب اختيار الموضوع:** يرجع اختيارنا لهذا الموضوع دون غيره من المواضيع لعدة أسباب شخصية أخرى موضوعية نوجزها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع بحكم التخصص الدراسي، وسعينا في رفع قدراتنا المنهجية والعلمية؛
- أهمية الموضوع وحداثته على المستوى الوطني، إضافة إلى نقص الدراسات والبحوث العلمية الخاصة بحاضنات الأعمال؛
- رغبتنا في إثراء مكتبة الكلية بعمل أكاديمي متعلق بموضوع المؤسسات الناشئة؛
- قناعتنا الخاصة بما يمكن أن تؤدي حاضنات العمال في الجزائر إذا ما تلقت اهتمام في الرعاية الكافية والدعم المناسب لانطلاقها بصورة سليمة؛
- التعرف على المشاكل التي تواجه نمو وتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر وأهم الآليات التي تدعمها.

- **حدود الدراسة:** من أجل الإحاطة بإشكالية الدراسة وفهم جوانبها المختلفة حددنا مجال دراستنا كما يلي:

- **الحدود المكانية:** اشتمل هذا البحث على دراسة مجموع المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها في حاضنات الأعمال الجامعية الناشطة على مستوى الشرق الجزائري وهي (حاضنات أعمال جامعة المسيلة، حاضنات أعمال جامعة بسكرة، حاضنات أعمال جامعة باتنة).
- **الحدود الزمنية:** الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى منتصف جوان من سنة 2021م، وذلك بدراسة مجموع النشاطات التي تقوم بها حاضنات الأعمال الجامعية لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة التي يعمل الطلبة الجامعيون على إنشائها.

- **الدراسات السابقة:** لقد صادفنا من خلال عملية جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة مجموعة من الدراسات التي تطرقت إلى دراسة دور حاضنات الأعمال كآلية لتنمية المؤسسات الناشئة في الجزائر وسوف نكتفي بالإشارة إلى أهمها:

ياسين هراندي، طرق تمويل حاضنات الأعمال، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016 وقد توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– يعتمد نجاح الأعمال على الإدارة الرشيدة بالإضافة إلى جانب توفير السيولة الكافية لتلبية كافة حاجات الحاضنة القائمة؛

– حاضنات الأعمال عبارة عن منظومة متكاملة من المكان، تجهيزات، خدمات، تسهيلات، آليات المساندة والدعم والاستشارة...الخ، هدفها الدفع الأولي للمؤسسات وبالتالي المساهمة في الدفع بعجلة التنمية؛

– تتميز حاضنات الأعمال في الجزائر بالتأخير وهذا راجع إلى الحكم التشريعي الذي يضبط آلية العمل فيها وإلى ضعف الدعم من قبل الدولة سواء ماديا أو معنويا.

بسمة فتحي عوض برهوم، دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادي الأعمال قطاع غزة(دراسة حالة: مشاريع حاضنات الأعمال الجامعة الإسلامية بغزة)، فلسطين، 2004 وقد أسفرت على مجموعة من النتائج أهمها:

– هدفت حاضنات الأعمال بشكل عام إلى تحويل أفكار المبدعين في المجالات المختلفة إلى مشاريع خاصة لهم كما ساهمت في تنمية مواهبهم ومساعدتهم على نجاح مشروعاتهم؛

– تعد عملية احتضان المشروعات من قبل حاضنات الأعمال محركا "ودافعا" أساسيا لتغيير ثقافة المجتمع اتجاه العمل الحر عن طريق تغيير ثقافة الأعمال المساندة؛

– تمثل حاضنات الأعمال برنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي عن طريق تشجيع ودعم وتنمية الأعمال الجديدة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع الريادي، ثم تتحول الحاضنة بعد ذلك بعلاقتها مع المشروع كمبادر جديد أو ربما منافس في السوق.

شريفة بوالشعور، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018، توصلت إلى أن حاضنات الأعمال تعمل على احتضان المشاريع بين مرحلتي بدء النشاء ومرحلة النمو ودعم المقاولين الجدد ، بالرغم من هذا تعاني الجزائر من نقص الأعمال

الرائدة، أوصت الدراسة بضرورة توجه الشاب المقاول لتلبية احتياجات الأعوان الاقتصاديين المحليين وضرورة تطوير برامج التعليم وزياد الإنفاق على البحث العلمي وربط الجامعة ببيئة الأعمال.

- مفروم برودي، المؤسسات الناشئة في الجزائر– الواقع والمأمول، جامعة بشار، الجزائر، 2021، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– المؤسسة الناشئة داعمة للتنمية الاقتصادية، ينطوي نشاطها على إمكانية هامة في دعم أهم المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الخام والتشغيل؛

– النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الناشئة في الجزائر لا يوفر الدعم الكافي والمرافقة اللازمة لإنجاح هذا النوع من المؤسسات (عدد قليل من حاضنات الأعمال، طرق تمويل كلاسيكية وتقليدية ولا تناسب المؤسسات الناشئة)؛

– أن المؤسسة الناشئة ذات قاعدة تكنولوجية قوية تعتمد على الأدوات التكنولوجية الحديثة من أجل دعم عملياتها التجارية الرئيسية بشكل كبير، فهي تستعمل الاتجاهات الأخيرة في البرامج والأجهزة المعلوماتية.

- علاء الدين بوضياف، محمد زبير، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الناشئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر،جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2020، توصلت هذه الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال في الجزائر تلعب دورا كبيرا في ترقية الاقتصاد الوطني، من خلال استثمار الأفكار المتميزة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية ناجحة وهذا ما تبين من تجارب هؤلاء الشباب اللذين مروا بالحاضنة الجامعية وتعتبر هذه الآلية مواتية لتأسيس مؤسسات ناجحة في المستقبل حتى تحقق الميزة التنافسية وقادرة على تحفيز النمو الاقتصادي.

- **صعوبات الدراسة:**لقد اعترضتنا بعض الصعوبات العملية التي قد تكون وراء القصور أو النقص الملاحظ في بحثنا المتواضع والتي تتمثل في عدم وجود مكان لإجراء الدراسة الميدانية، ونقص المراجع المتخصصة في دراسة كل من حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة على مستوى المكتبة الجامعية وخصوصا البيانات والمعلومات المتعلقة بالجزائر وهذا يرجع لحداثة الفكرة على المستوى الفعلي، وبالرغم من ذلك حاولنا قدر المستطاع إعداد هذا البحث على أحسن وجه.
- **خطة الدراسة:**من أجل الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول، حيث تم تخصيص الفصل الأول

لعرض الإطار العام لحاضنات الأعمال، تم التطرق إلى مفهوم حاضنات الأعمال مع الإشارة إلى أهدافها والخدمات التي تقدمها، مرورا بمراحل احتضان المؤسسات الملتحقة بها والمعوقات التي تواجهها.

أما الفصل الثاني فخصص لعرض عموميات حول المؤسسات الناشئة، من خلال تقديم مفهوم حول المؤسسات الناشئة بالإضافة إلى دورة حياتها وطبيعتها القانونية، ثم نتطرق إلى أهمية المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني وأخيرا دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الناشئة.

وأخيرا الفصل الثالث واقع حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في الجزائر، فنتناول فيه دور حاضنات الأعمال في الجزائر، كما نتطرق إلى كل من واقع المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر، وفي الأخير تطرح الخاتمة أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج واقتراحات.

الفصل الأول

الإطار العام لحاضنات الأعمال

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم حاضنات الأعمال.

المبحث الثاني: أهداف حاضنات الأعمال، أنواعها والخدمات التي تقدمها.

المبحث الثالث: مراحل إنشاء حاضنات الأعمال، آلية عملها وسبل تمويلها.

المبحث الرابع: عوامل نجاح حاضنات الأعمال والمعوقات التي تواجهها.

خلاصة الفصل

تمهيد:

يشهد العالم العديد من التغيرات في كافة المجالات والتي فرضت على جميع الدول السعي لتطوير قدراتها واقتصادياتها، ومع التوسع في تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لدورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول، ظهرت أهمية حاضنات الأعمال كوسيلة للدعم الإداري والمالي والفني لتلك المشروعات، وتعزيز قدراتها في التغلب على المعوقات التي تواجهها.

كما تعد حاضنات الأعمال أحد نظم الحماية، ومن أكثر المنظومات فاعلية ونجاحا في دعم وتعزيز الإبداع والابتكار، وهي برامج مصممة لدعم وتطوير ونجاح المؤسسات الناشئة عن طريق تزويدها بمجموعة من موارد الدعم والخدمات المتعددة المصممة لتنميتها وتطوير نشاطها والمدارة من قبل الحاضنة.ولدراسة هذا الفصل ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم حاضنات الأعمال.

المبحث الثاني: أهداف حاضنات الأعمال، أنواعها والخدمات التي تقدمها.

المبحث الثالث: مراحل إنشاء حاضنات الأعمال، آلية عملها وسبل تمويلها.

المبحث الرابع: عوامل نجاح حاضنات الأعمال والمعوقات التي تواجهها.

المبحث الأول: مفهوم حاضنات الأعمال

تعتبر حاضنات الأعمال وكيفية تنميتها والاستفادة منها، الشغل الشاغل لكثير من الدول باعتبارها أحد الوسائل لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية.

باعتبار أننا نعيش هذه المستجدات، من الضروري أن نواكبها ونستفيد منها لعلها تكون فكرة لمنطلق لمشروع حياتك، لاسيما أنه تزداد كثيرا في الآونة الأخيرة الرغبة في أن يكون لكل شخص مشروعه الخاص بتحقيق الاستقلالية المالية والنمو على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

ومن هذا المنطلق سوف نخصص هذا المبحث الذي قسم إلى ثلاث مطالب، حيث يتم التطرق إلى نشأة حاضنات الأعمال إضافة إلى مختلف تعارفها وأهم خصائصها بالإضافة إلى أهميتها.

المطلب الأول: نشأة حاضنات الأعمال

إن فكرة حاضنات الأعمال مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال غير المكتملين فيها فور ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الظروف المحيطة بالولادة، حتى يغادر الأطفال الحاضنة بعد التأكد من قدراتهم على النمو والحياة بشكل طبيعي وسط الآخرين، بعد توفير كل السبل من أجل رعايتهم.[1]

ويرجع تاريخ حاضنات الأعمال إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم (batavia) عام 1959 في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز الأعمال يتم بتأجير وحداته إلى الأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال وقريبا لعدد من البنوك، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف باسم الحاضنة، ومنذ عام 1959 أقيمت ألاف الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا المركز الذي يعمل حتى الآن على الاسم القديم (batavia)[2]، لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينات وتحديدا في عام 1984 حينما قامت

---

[1] الشريف ريحان، ريم بونوالة، **حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات**، مداخلة في ملتقى دولي حول إستراتجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة عنابة، الجزائر، 2012، ص 6.

[2] عبد الكريم مسعودي، **دور حاضنات الأعمال في مرافقة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد01، جامعة أحمد دارية ، أدرار، الجزائر، مارس 2018، ص 50.

هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، وفي نفس العام لم يكن في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة فقط والتي ارتفع عددها بشكل كبير، وخاصة قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) عام 1985 من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات، وفي نهاية عام 1997، وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي 550 حاضنة، أما في الجزائر فيوجد 12 مشتلة مؤسسة 4 منها تم إنشاؤها في 2009 أما الباقي فتم إنشاؤها في 2013.[1]

الشكل رقم (01): مراحل تطور حاضنات الأعمال.

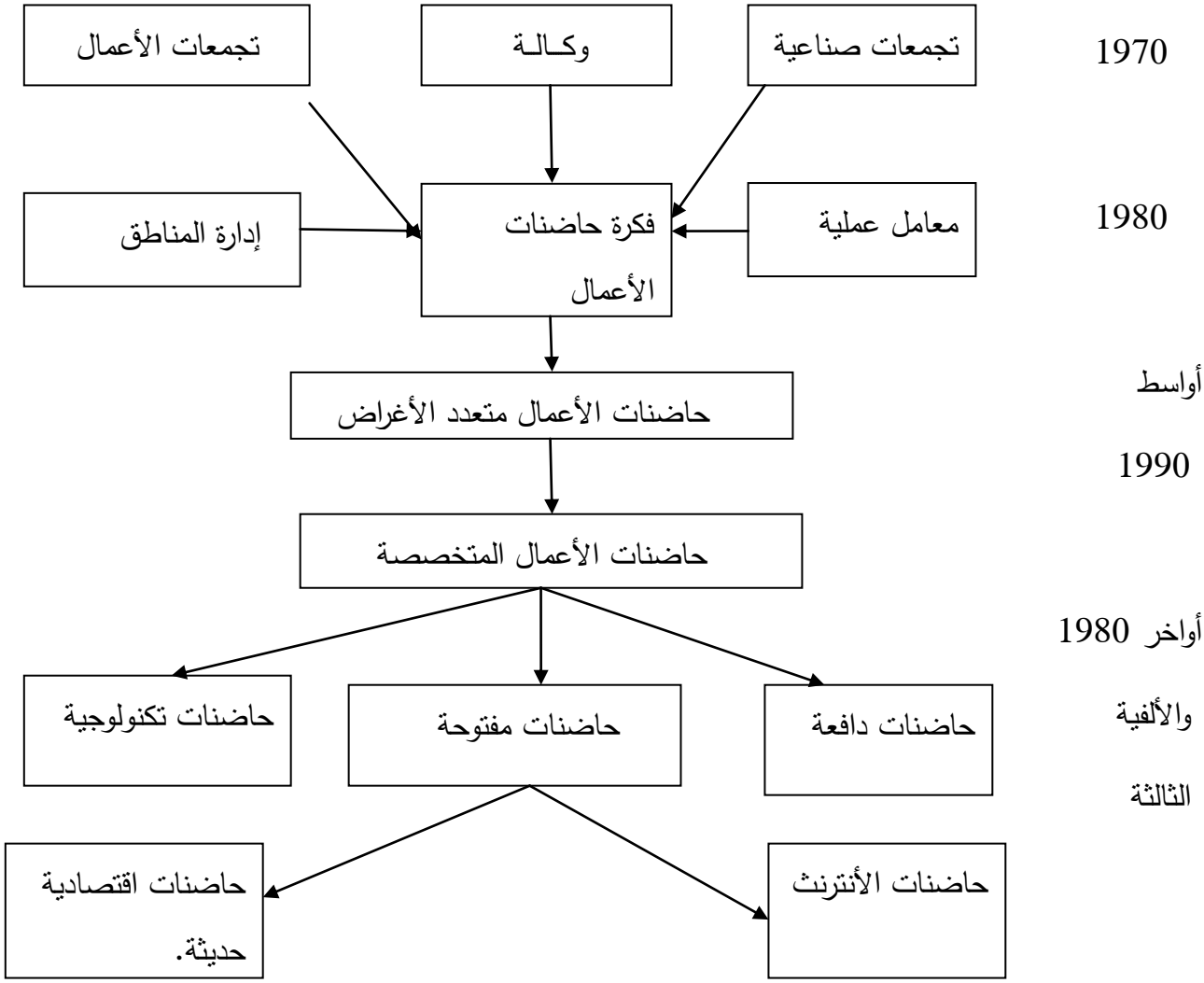

المصدر: حدة عابد، **دور حاضنات الأعمال في دعم تمويل المشاريع المقاولاتية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية، جامعة بن المهيدي، الجزائر، 2017، ص 31.

[1] حدة عابد، **دور حاضنات الأعمال في دعم تمويل المشاريع المقاولاتية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية، جامعة بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر،2017، ص 30.

ويتضح من الشكل السابق أن فترة السبعينات لم يكن فيها تطور كبير للحاضنات وكان فيها فقط حاضنات بشكلها الأولي، وفي فترة التسعينات وأواخر التسعينات ظهرت الحاضنات المتخصصة وحاضنات الأعمال المفتوحة والتي أصبحت تقدم فيها الخدمات عن بعد وخاصة عن طريق الانترنت.

المطلب الثاني: مفهوم حاضنات الأعمال

أولا: تعريف حاضنات الأعمال

لا يوجد مفهوم محدد يشمل كافة أنواع الحاضنات، بحيث لا توجد حاضنة أعمال قياسية بمواصفات محددة يمكن الإقتداء بها، إلا أن هناك عدة تعاريف جاءت لتوضيح مفهوم الحاضنات، نورد أهمها كما يلي:

- تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال بأنها "هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفير لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل التسويق ونشر منتجات هذه المؤسسة".[1]
- وعرفت في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 بأنها " تمثل الحاضنات نمطا جديدا من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وثقافاتهم المبتكرة وتسويقها.[2]
- تعرفها الإسكو unescwa كالتالي: حزمة متكاملة من التسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن، فهي مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني، ولها خبرتها وعلاقاتها للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة، بهدف تحقيق الأعباء وتقليص التكاليف في مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم، ويشترط على المؤسسات الحاضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة والتخرج منها.[3]

---

[1] منال السيد عبد الحميد، **حاضنات الأعمال ودورها في تدعيم ريادية الأعمال للشباب في الوطن العربي**، على الموقع:
www.acreg.org consulté le 22/03/2021 à 19h40.

[2] **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003**، المكتب الإقليمي للدول العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، طبعة 2003، ص 101.

[3] عمر فرحاتي، **حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 06/07 ديسمبر 2017، ص 4.

- وتعرف NBIA (2011) حاضنات الأعمال بأنها الجهة التي تقدم الخدمات الأولية للمشروعات الصغيرة، فالحصول على مصدر التمويل ودعم رأس مال المشروعات والحصول على مختلف أنواع الدعم والعون الإداري والتقني.[1]
- وعرفت عند المشرع الجزائري ، جمع المشرع الجزائري مفهوم المحاضن والمشاتل في صيغة واحدة ، تم تعريفها وفقا للمرسوم التنفيذي 78/03 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. [2]
- كما عرفت على أنها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب تتوافر فيه كل الإمكانيات المطلوبة لبدأ المشروع، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نجاح المشروعات الصغيرة الملتحقة بها، وتذليل الصعوبات والمشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.[3]

وعليه يمكن القول أن حاضنات الأعمال هي بيئة متكاملة من التسهيلات وآليات الدعم لرواد الأعمال في بدء وإدارة وتنمية وتطوير المؤسسات الاقتصادية، ورعايتها لمدة محدودة لا تتجاوز في الغالب ثلاث سنوات بما يكفل لها فرص أكبر للنجاح ويقلل من حجم المخاطر واحتمالات الفشل التي تصادفها من خلال تهيئة كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض يتمتع بالإمكانيات والعلاقات المتشابهة اللازمة.

ثانيا: خصائص حاضنات الأعمال

تتسم حاضنات الأعمال بعدة خصائص بذكر أبرزها: [4]

– حاضنات الأعمال قد تكون مؤسسة عامة أو خاصة أو مختلطة؛

---

[1] شيماء علي عباس علي، **تطوير حاضنات الأعمال الجامعية في مصر على ضوء خبرة الحاضنة setspuared بالمملكة المتحدة**، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية بالغردقة، مصر، العدد الخامس، أغسطس 2019، ص 105.

[2] **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 13، الصادرة في 26 فيفري 2003، المادة 12، ص ص 13–14.

[3] عمار زودة، حمزة بوكفة، **حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر**، مجلة دراسات المالية المحاسبية والإدارية، الجزائر، 9962_2352 ISSN، العدد 02، ديسمبر 2014، ص 59.

[4] كريمة سلطان، زهرة سعد قرمش، **مساهمة حاضنات الأعمال في تعزيز الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة**، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر،2020، ص 156.

– تقدم الدعم للمشروعات الصغيرة من خلال مدة محددة إلى أن يتم تخرج المشروع من الحاضنة بعد وصوله إلى مرحلة النضج؛

– بعض الحاضنات قد توفر سكنا لاحتضان المشروع الصغير، وقد تكتفي بدعم المشروعات في موقعها؛

– إن الحاضنة قد يكون لها مقر مكاني أو افتراضي تقدم خدماتها من خلال شبكة الانترنت؛

– فريق إداري صغير بقدرات هامة لتأمين تشخيص مبكر لأي مخاطر، ومعالجة صغيرة تؤمنها مجموعة واسعة من شبكة العلاقات الحاضنة مع المهنيين أو أصحاب الاختصاص والمؤسسات التمويلية والتسويقية والفنية الموجودة في البيئة المحلية؛

– شبكة علاقات للحاضنة تربط من خلالها المشاريع المحتضنة لمجموعة من الخدمات والخبرات مثل: المنشآت الصناعية وورش العمل، الجامعات والخدمات المخبرية ومراكز الأبحاث وغيرها. وعلى مدير الحاضنة أن يستخدم خبرته واتصالاته في التعرف على المستفيدين المحتملين، كما يجب عليه أن يعمل على تطوير الصلة بين الشركاء المعنيين؛

– إيجاد خطة لتخرج الأعمال بعد ثلاث أو أربع سنوات من الإقامة في الحاضنة؛

– تأمين وتسهيل الاتصالات وفتح مجال للحصول على المعلومات الجديدة مما يساعد على التطور التكنولوجي ويسهل الخطوات المتعلقة بترجمة أفكار إبداعية إلى عمل تجاري ناجح يسمح بانتقال التكنولوجيا بأسرع وقت.[1]

المطلب الثالث: أهمية حاضنات الأعمال

للحاضنات أهمية كبيرة حيث تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إيجاد مناخ وظروف مل مناسبة لغرض تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها خاصة منها التكنولوجية والصناعية وتوفير إمكانيات التطور والنمو، بما فيها الدعم الفني والتقني والمالي والاستثماري وربط المشروع بالسوق ويمكن إيجاز تلك الأهمية في العناصر التالية: [2]

1- تساهم في تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة العاطلين عن العمل؛

---

[1] سهيلة عيساني، **دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013، ص ص 55-56.

[2] عبد الله سعد الهاجري، **دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت**، الملتقى العربي حول تعزيز الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، تونس، 12-14 أكتوبر 2013، ص 7.

2- تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات وتحويلها إلى مشروعات منتجة.

3- تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة ومتوسطة؛

4- تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية من خلال قيام الحاضنة التقنية بتعزيز علاقة الترابط والتشابك والشراكة بمؤسساتها التقنية والمؤسسات الإنتاجية خارج محيطها والتي تحتاج إلى عنصر التقنية لكي تطور قدراتها الإنتاجية والتصديرية وتحسن جودة منتجاتها؛

5- تمثل رافدا هاما من روافد الدخل في الاقتصاد الوطني، لأن الحاضنة تلعب دورها في تعبئة المدخرات الصغيرة وتوظيفها في إقامة استثمارات ناجحة؛

6- تساعد في تحقيق التنمية الإقليمية، من خلال قيام الحاضنة النوعية التي تتوافق أنشطتها ومجالات عملها مع إمكانيات وموارد كل إقليم على حدا؛

7- تؤثر إيجابيا في تحسين المؤشرات الاقتصادية فهي تساهم في الحد من استيراد السلع؛

8- تساهم في نقل التكنولوجيا واستحداث تكنولوجيا تتناسب مع ظروف البيئة المحلية مما يؤدي إلى زيادة مستوى جودة وتميز المنتجات الوطنية؛

9- التنسيق بين الجهات المعينة لتقديم مجموعة متكاملة من برامج التدريب والندوات وورش العمل في مجالات مختلفة متعلقة بإدارة وتطوير المشروعات الصغيرة حسب النشاط الاقتصادي بما يضمن تقليل التكلفة؛ ويمكن توضيح أهمية حاضنات الأعمال في توطيد علاقات التعاون بين مختلف الأطراف المعينة (الجامعات ومراكز البحث، المجتمع والحكومة، الشركات، عملاء الحاضنات)من خلال الشكل التالي: [1]

[1] مبارك بلاطة، **حاضنات الأعمال في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 10، العدد02، 2004، ص 17.

الشكل (02): أهمية حاضنات الأعمال

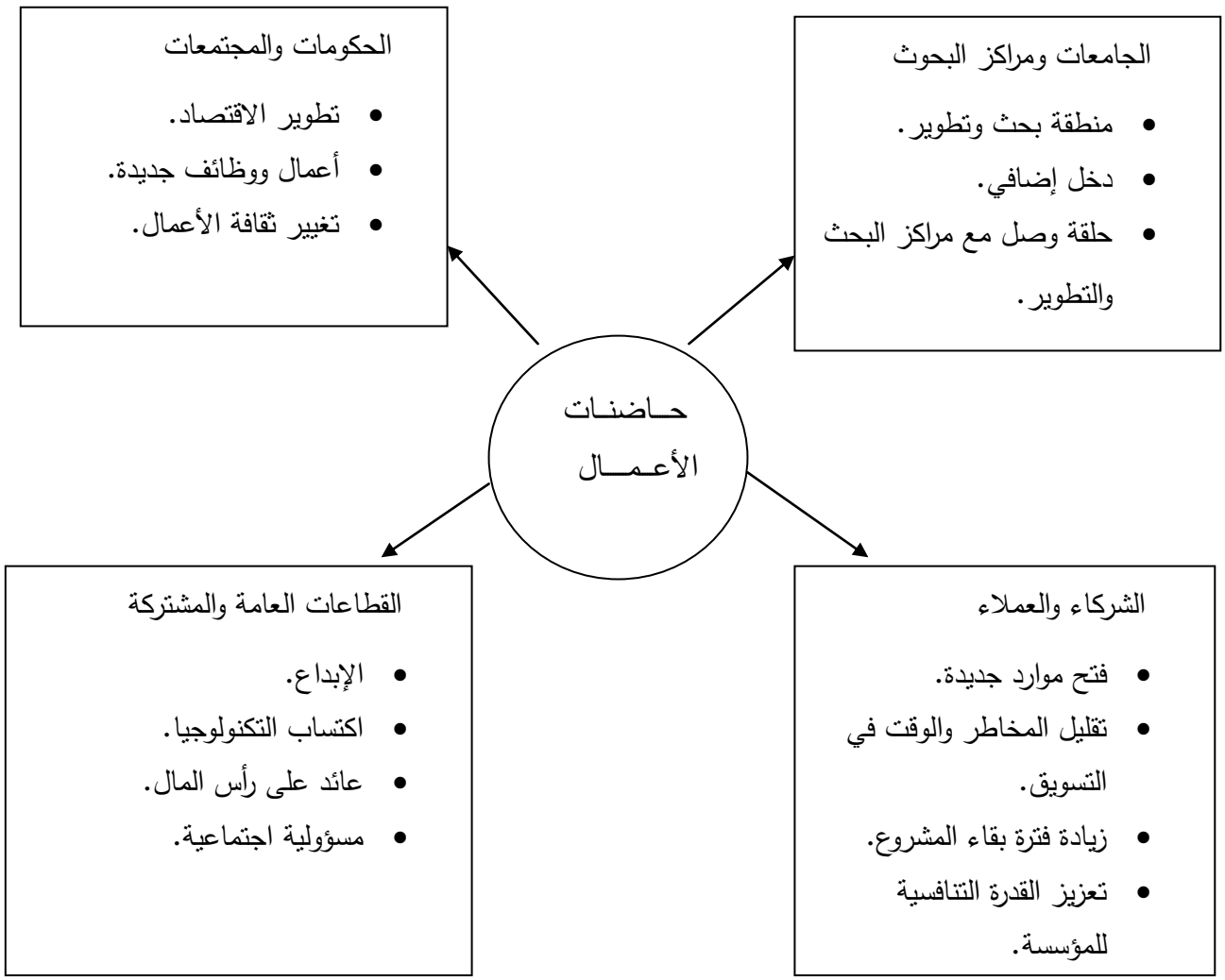

المصدر: عمار زودة، حمزة بوكفة، مرجع سبق ذكره ، ص 61.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أهمية حاضنات الأعمال من خلال إقامة العلاقات والروابط مع كل عناصر المجتمع والمتمثلة في الجامعات ومراكز البحوث، الحكومات والمجتمعات، الشركاء والعملاء، وكذا القطاعات العامة والخاصة، وذلك من أجل تطوير نتائج البحث العلمي وتنمية القدرات الإبداعية لدى الأشخاص المحتضنين من أجل توفير أعمال ووظائف جديدة وخلق قيمة مضافة للاقتصاد.

المبحث الثاني: أهداف حاضنات الأعمال، أنواعها والخدمات التي تقدمها

تتميز حاضنات الأعمال بدور هام يساعد في السير الحسن للمؤسسات الصغيرة وذلك من خلال أنواعها المختلفة، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أنواع حاضنات الأعمال ومختلف أنواعها والخدمات التي تقدمها.

المطلب الأول: أهداف حاضنات الأعمال

تهدف حاضنات الأعمال أساسا إلى احتضان المؤسسات الصغيرة المتميزة وتقديم كافة الخدمات والمساعدات المرتبطة بمرحلة التأسيس والنمو وبالإضافة إلى هذا الهدف الأساسي نجد أيضا أن حاضنات الأعمال تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية، وتنمية روح المقاولة والمخاطرة لدى المستثمرين ورجال الأعمال الجدد، وإجمالا يمكن تقسيم أهداف حاضنات الأعمال كما يلي: [1]

1. الأهداف المرتبطة بالمؤسسات الناشئة:

- تقليل مخاطر العمال والتكاليف المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية النشاط؛
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لبداية المؤسسة وتطوير إنتاجها؛
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسة؛
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى منتجات جديدة أو مجالات جديدة لأنشطتها؛
- دعم التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات المحتضنة؛
- تحسين فرص نجاح المؤسسات وتشجيع الأفكار؛
- خلق مشروعات إبداعية جديدة والمساعدة في توسع المشروعات القائمة.

[1] أحمد بن قطاف، **حاضنات الأعمال ودورها في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة المبدعة**، مداخلة في ملتقى حول دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 19 ديسمبر 2019، ص ص 33-34.

2. الأهداف المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

– خلق وزيادة فرص العمل، خصوصا بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب؛

– زيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات خصوصا القائمة على التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني؛

– رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي وبالتالي رفع المستوى المعيشي؛

– تدعيم المؤسسات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية وتحديد الأماكن المناسبة لإقامة مثل هذه المؤسسات؛

– تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي والقيام بدور المختبرات التجريبية اللازمة لتطوير أفكار الأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قبل تبنيها تجاريا؛

– توجيه الشباب ورجال الأعمال نحو المشاريع عالية التكنولوجيا؛

– تدعيم جهود التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث والتطوير والهيئات الحكومية.

بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في: [1]

– توفير أعمال مناسبة لنمو الأعمال الجديدة في المراحل الأولى من عمرها وتشجيع روح المبادرة ومساعدة المشروعات الصغيرة في مواجهة المعيقات التي قد تواجههم في مرحلة البدء؛

– تقديم مشاريع قوية للمجتمع في المستقبل قادرة على الاستمرار والتطور؛

– توفير كليات الدعم المناسبة لهذه الفئة الطموحة من خلال شبكة من المختصين والمستشارين والمرشدين في كافة المجالات الإدارية والفنية والمعلوماتية؛

– تعمل الحاضنات على المفاضلة بين المؤسسات الصغيرة الناشئة والمتوقع لها تحدث وقع مؤثر في مجال عملها، ومن ثم تقويمها للتحقق من جدواها الاقتصادية قبل أن توفر الحاضنات لتلك المؤسسات؛

[1] كريمة سلطان، زهرة سعد قرمش، مرجع سبق ذكره، ص ص 156-157.

– تسهيل الحصول على رأس المال الأولي للمشروع، وتعمل على تقديم المشورة في تسويق الإنتاج وتنظيم الحسابات والمسائل القانونية؛

– خلق جيل جديد من شباب رجال الأعمال وإمدادهم بكل ما يؤهلهم للتفوق والنجاح في مشاريعهم حتى يعملوا بدورهم على توفير المزيد من فرص العمل بعد تخرجهم من الحاضنة، والتوسع في مشروعاتهم مما سيكون له أكبر أثر على الناتج المحلي.[1]

المطلب الثاني: أنواع حاضنات الأعمال

يمكن تصنيف حاضنات الأعمال وفقا لعدة معايير كما يلي: [2]

أولا: تصنيف حاضنات الأعمال حسب الهدف من إقامتها: وتشمل الأنواع التالية:

1- **حاضنات ذات الخدمات الكاملة:** هذا النوع من الحاضنات يعمل على تقديم حزمة كاملة من الخدمات والتسهيلات للمشاريع المحتضنة سواء كانت مالية أو تسويقية أو استشارية أو حتى توفير المكان لإقامة المشروع فيه داخل الحاضنة ويتم اختيار المشاريع في هذا النوع من الحاضنات بناء على دراسات الجدوى الاقتصادية له.

2- **الحاضنات المجازية:** هذا النوع من الحاضنات يختلف عن مبدأ الحاضنات وآلية عملها، فهو يعمل على استمرار تقديم بعض الخدمات للمؤسسات التي تخرجت منها وبعد فترة الانطلاق، وحتى أنها تعمل على تقديم خدمات للمشاريع خارج حدود الحاضنة بمعنى عدم الحاجة إلى مساحة ومبنى مجهز داخل الحاضنة للمشاريع الصغيرة وإنما تعمل الحاضنات على تقديم الحاضنات على تقديم الخدمات في محيط عمل المؤسسات الصغيرة.

3- **حاضنات مرتبطة بمؤسسات صغيرة:** وهذا النوع من الحاضنة يعتبر بمثابة مساعدة للشركات الكبيرة في الحفاظ على اسمها والحفاظ عليها من المخاطرة، ترتكز هذه النوعية من حاضنات المشاريع على استغلال آلية الحاضنات في انجاز مشاريع بحثية أو إنتاجية أو استحداث تكنولوجيات من خلال تعميق الشراكة بين بعض المؤسسات والشركات الكبيرة وأصحاب الأفكار أو المشاريع الصغيرة التي تستطيع خدمة هذه

[1] سهيلة عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] نفس المرجع، ص ص56-57.

الشركات، مثلا عندما ترغب الشركات في تطوير سلع جديدة وطرحها للسوق، فيتم ذلك عن طريق هذه الحاضنات وإذا ما أثبتت هذه السلع فاعليتها فإنها تنسب للشركات الكبيرة.

4- **الحاضنات ذات الأهداف الخاصة:** هناك بعض المشاريع أو بعض فئات المجتمع بحاجة إلى خدمات معينة أو نوع من الخدمات مثل المعوقين، وهذا النوع من الحاضنات يكون متخصص في خدمة معينة يعمل على تقديمها لمن يحتاج إليها.

5- **حاضنات تشجيع المؤسسات دون الصغيرة:** في المناطق الفقيرة والنائية يتجه بعض المستثمرين إلى إنشاء المؤسسات الخاصة بهم، وتكون صغيرة جدا أي تتكون من عدد قليل جدا من العمال ويمكن أن تتكون من صاحب المشروع نفسه، وهذا النوع من الحاضنات يعمل على تقديم المساعدات لهذا النوع من المشاريع وبحجم ضئيل جدا وذلك لخدمة غايات اجتماعية ملحة.

ثانيا: تصنيف الحاضنات حسب السوق المستهدف: يوجد ثلاثة أنواع لحاضنات الأعمال حسب المؤسسات التي تستهدفها وهي: [1]

1- **حاضنات الأعمال العامة "غير التكنولوجية"**: وهي تلك الحاضنات التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشاريع، وترتكز في جذب مشاريع الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى.

2- **حاضنات تكنولوجية:** وترتكز على تبني المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية وتطبيق الأبحاث العلمية والابتكارات، وعادة تقام داخل أو بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث العلمية أو المراكز الصناعية الكبرى وتعتبر هذه النوعية من الحاضنات حجر الزاوية في مجال تطبيق البحوث العلمية وتسويق التكنولوجيا، والربط بين ملكية الفكر الإبداعي وواقع دنيا الأعمال.

3- **حاضنات الأعمال المتخصصة أو الهادفة:** حاضنات الأعمال الهادفة تعنى بالتكنولوجيا العالية أو قطاع صناعي أو سوقي محدد مثلا:

- الحاضنات الخدماتية: وهي حاضنات تختص بدعم المؤسسات الخدماتية.
- الحاضنات الإنتاجية: وهي حاضنات تختص في دعم المؤسسات الإنتاجية.

[1] سهيلة عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 57.

ثالثا: تصنيف الحاضنات حسب الملكية: وتنقسم إلى:[1]

1- **الحاضنات العمومية:** وهي غالبا تابعة للقطاع العام وتكون مملوكة ومشغلة من طرف السلطات الحكومية والجماعات المحلية، رغم أن هذه الحاضنات لا تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الربح فعملياتها تهدف إلى الوصول لمرحلة التمويل الذاتي.

2- **الحاضنات الخاصة:** هي غاليا تكون مملوكة ومشغلة من طرف القطاع الخاص، وهي التي تهدف إلى تحقيق ربح وتكون أغلب الأحيان مرتبطة بنشاطات الأعمال المتعلقة بالاقتصاد الجديد، مثل: تطبيقات الأسواق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة هذه الحاضنات في أمريكا الشمالية تبلغ 8%.

رابعا: تصنيف الحاضنات حسب الموقع الجغرافي: وتشمل كل من:[2]

1- الحاضنة الإقليمية: هذا النوع من الحاضنات يخدم منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها، ويعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة.

2- الحاضنة الدولية: تروج هذه الحاضنة لاستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية، وترتكز على التعاون الدولي والتكنولوجي بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية وتطويرها ودفعها للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.[3]

بالإضافة إلى الأنواع السابقة هناك أنواع أخرى من الحاضنات ظهرت حديثا مثل:

- **الحاضنات المفتوحة أو" الحاضنات بدون جدران" (incubators without valle)**: وتمثل الحاضنات التي تقام من أجل تنمية وتطوير المشاريع والصناعات القائمة بالفعل، حيث تقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لخدمة دعم المشاريع المحيطة، وتقوم الحاضنات المفتوحة بكافة أنشطة حاضنات

[1] سهيلة عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] محمد بن شايب، فيصل سعدي، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 04، العدد06، جوان 2019، ص 57.

المشاريع التقليدية، من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشاريع، والمراكز البحثية والجامعات، والجهات الإدارية والحكومية، وتوفير الدعم التسويقي والإداري والفني، وتقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشاريع.[1]

- **الحاضنات الصناعية:** تقام داخل منطقة صناعية بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات المغذية والخدمات المساندة، حيث يتم فيها تبادل المنافع والمعارف بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.
- **حاضنة القطاع المحدد:** تهدف هذه الحاضنة إلى خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.
- **الحاضنة البحثية:** عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل حرم جامعي أو مركز أبحاث لتطوير أفكار وأبحاث الأساتذة و الباحثين من خلال الاستفادة من الورش والمخابر الموجودة بالجامعة أو مركز البحث.
- **حاضنات الانترنت:** تهدف إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال الانترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج، وتعود ريادة حاضنات الانترنت إلى ديفيد ويثرول الذي أسس سنة 1995 حاضنة CMGI، وبيل غروس الذي أسس سنة 1996 حاضنة idéal lab. [2]

المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال

يمكن إجمال الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال فيما يلي:

- توفير المكاتب المؤثثة والمجهزة والمدعمة بمرافق مشتركة وخدمات مساندة، ووفق عقود مرنة تتماشى مع الاحتياجات المتغيرة لنوع الاستخدام ومدة الاستئجار؛
- تأجير المكاتب المؤثثة والمجهزة لتقديم الخدمات المكتبية الأساسية من السكريتاريا، طباعة ونسخ وتصوير (وتوفير متطلبات الاتصال الأساسية) من هاتف، فاكس، انترنت ومكونات تقنية المعلومات من أجهزة وبرامج إلى جانب توفير المرافق المشتركة (مثل غرف الاجتماعات والقاعات المجهزة للعرض)، لها تكلفتها التي تدفعها هذه المنشآت، مقابل التقليل من الاحتياجات الرأسمالية لهذه المنشآت في مراحلها الأولى؛
- توفير المكاتب بالمساحات المتباينة وللاستخدامات المتنوعة لمقابلة الاحتياجات المتغيرة، لها أيضا تكلفتها التي تدفعها هذه المؤسسات، مقابل عدم ارتباطها بعقود استئجار غير مرنة؛

[1] سهيلة عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] الشريف ريحان، ريم بونوالة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

- تقديم الخدمات المساندة "مثل التنظيف والصيانة والأمن والحراسة"، مع توفير معدات التنزيل والتحميل والنقل، إلى جانب تخصيص أماكن للتخزين المؤقت ومرافق الاستلام والتسليم والشحن، لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتسب لها، مقابل مبالغ صغيرة نسبيا، تقلل أيضا من الاحتياجات الرأسمالية لهذه المؤسسات في مراحلها الأولى؛[1]
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل: التمويل عن طريق الملكية في رأس المال ضرورة للمؤسسات المبتدئة، مع أن التمويل عن طريق شركات المخاطرة (رأس المال المخاطرة) قد يعتبر مصدرا من مصادر تمويلها، إلا أنها ليست في معظم الأحيان خيارا لها. وبصفتها لا تملك التاريخ والخلفية اللازمة تساعد الحاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى مصادر التمويل من خلال:

- يمكن للحاضنات مساعدة المؤسسات المنتسبة لها في إعداد خطط العمل اللازمة للاتصال بالراغبين في الاستثمار في هذه المؤسسات وهي طور النمو، كما يمكن لهذه لحاضنات إقامة ندوات للاستثمار تستقطب من خلاله الجهات المحتمل استثمارها في هذه المؤسسات، بل ويمكن للحاضنات نفسها المشاركة في ملكية هذه المؤسسات، موفرة بذلك مصادر دخل مستقبلية كنتيجة لنمو المؤسسات التي تشارك في ملكيتها؛
- يمكن للمؤسسات المنتسبة للحاضنات التقنية المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث تخفيض التمويل اللازم لها، بموجب ترتيبات تشارك فيها هذه الجامعات في ملكية هذه المؤسسات مقابل حقوق الملكية والاستفادة من براءات الاختراعات اللازمة لهذه المؤسسات والمملوكة من قبل هذه الجامعات؛
- تقديم مساعدات مالية مباشرة أو التعريف بفرص ومصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات؛

- توفير الخدمات القانونية: تحتاج المؤسسات المنتسبة للحاضنات إلى خدمات قانونية مرتبطة بأمور عديدة، مثل تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود الترخيص، وما يتعلق منها بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

- يمكن للحاضنات تخفيض التكلفة العالية المرتبطة بتوفير هذه الخدمات القانونية إلى المؤسسات المنتسبة لها، وذلك بتوحيد مقدمي هذه الخدمات والاتفاق معهم لتقديم هذه الخدمات بصفة دائمة وجماعية؛
- حماية حقوق الملكية الفكرية و براءات الاختراع: عملية جوهرية في مساعدة المؤسسات المنتسبة لحاضنات الأعمال التقنية في تطوير الأسواق لمنتجاتها. فبينها تسعى هذه المؤسسات للحصول على التمويل اللازم

[1] عبد الرؤوف عز الدين، توفيق تمار، **حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في ملتقى حول دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 19 ديسمبر 2019، ص ص 75-76.

لها خلال مراحلها الأولى، تقوم الحاضنات التكنولوجية عادة بدور الوسيط بين المؤسسات المنتسبة لها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية ذات العلاقة، بل أن بعض الحاضنات (التقنية أو التكنولوجية) تقوم بدور فعال في مساعدة هذه المؤسسات وأصحابها في هذا المجال، عن طريق التوجيه وتقديم النصائح والمشاركة في إعداد النماذج واتخاذ الإجراءات المرتبطة بتسجيل براءات الاختراع؛

- بناء شبكات التواصل net working: بحيث:

- تقوم الحاضنات بدعوة لندوات ومعارض تستهدف استقطاب الممولين من شركات المخاطر تمهيدا لتواصلهم مع المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات، كما تقوم الحاضنات ببناء شبكة التواصل فيما بينها (سواء على مستوى الدولة أو العالم)، للوقوف على ما يستجد أولا بأول والمشاركة في الخبرات والعمل على التكامل وعدم الازدواجية؛
- استمرار الحاضنات في التواصل مع المؤسسات المتخرجة منها إلى جانب استمرار الحاضنات في تقديم بعض الخدمات التي كانت تقدمها لهذه المؤسسات قبل تخرجها من العوامل الإيجابية العامة، إذ أن ذلك لا يساعد فقط في زيادة دخل الحاضنات، ولكنها أداة تسويق فعالة، تستفيد المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات من المؤسسات المتخرجة من المؤسسات الأخرى التي ترتبط بها خارج الحاضنات؛
- يمكن للحاضنات التفاعلية (الحاضنات الافتراضية) أن تكون فعالة في تخفيض المصاريف اللازمة لمساعدة المؤسسات الجديدة المنتسبة، وذاك بربطها بين المؤسسات وأصحاب مبادرات في مناطق جغرافية متباعدة وغير مترابطة، عن طريق ربطها بشبكات الحسابات والاتصالات.

- توفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية والخدمات الأخرى غير المتطورة:

- يبدأ تقديم الخدمات الإدارية من قبل الحاضنات للمؤسسات المنتسبة لها من مرحلة تقييمها المبني على إمكانية نجاح خطط عمل هذه المؤسسات، وذلك قبل سماح الحاضنات لهذه المؤسسات بالانتساب لها، ويمكن للحاضنات أن تقوم بدور الجهة المحايدة لتقييم هذه المؤسسات، كما يمكنها الاستعانة بجهات متخصصة في عمل الدراسات ووضع الخطط؛
- تقوم الحاضنات بتقديم خدمات التدريب المختلفة مثل تنمية المهارات الخاصة بريادة الأعمال أو تقوية المهارات الخاصة بالاستفادة من تقنية المعلومات الاتصالات واستخدامات الانترنت...الخ، وعقد الندوات وحلقات النقاش المتنوعة (مثل المتعلقة منها بوضع الخطط والاستراتجيات للمؤسسات المنتسبة لها، أو

المترابطة منها بالتغيرات في الأنظمة والقوانين ومستجدات السوق وتطورات التقنية...الخ)، ذلك لتعزيز فرص بقائها ونموها على المدى الطويل؛

- في الحاضنات الكبيرة، يمكن تقديم خدمات التسويق للمؤسسات المنتسبة للحاضنات من قبل مؤسسات أخرى متخصصة في هذا المجال ومنتسبة أيضا لنفس الحاضنات وفي الحاضنات المرتبطة بجامعات، يمكن الاستعانة بطلاب هذه الجامعات في تقديم بعض خدمات التسويق؛
- يمكن أيضا للحاضنات بناء الجسور بين المؤسسات المنتسبة لها والهيئات المعنية بخدمات التصدير (وما يتعلق بها من مرافق وتسهيلات وإجراءات وضمانات...الخ)، ويتضمن ذلك تحديث المعلومات وتوفيرها؛
- تتبنى الحاضنات إقامة الأيام المفتوحة والمعارض الداخلية التي تشارك فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة لها للتعارف وتبادل الخبرات، وبالتالي نشر روح التعاون والتكامل وزرع الشعور بالانتماء والجوار بين هذه المؤسسات، كما يمكن دعوة جهات خارجية (وبصفة خاصة عملاء هذه المؤسسات الذين يتم تسويق منتجاتها وتقديم خدمات إليها) لدعم النشاطات التسويقية لهذه المؤسسات؛
- تقوم المجالس الاستشارية للحاضنات بوضع السياسات وتحديد الأهداف لها، كما تقوم باختيار وتوظيف المدراء والتنفيذيين للحاضنات، بينما تراقب تفاعل ونمو المؤسسات المنتسبة لها في نفس الوقت الذي تقوم فيه بدور الاستشاري في وضع خطط العمل الخاصة بهذه المؤسسات وتنفيذها؛
- يقوم المدراء التنفيذيين للحاضنات بمساعدة المؤسسات المنتسبة لها، من خلال خدمات التعريف والتوصية، إلى جانب الكثير من الخدمات غير المنظورة (على الرغم من حساسيتها وأهميتها).[1]

وإضافة إلى ما ذكر سابقا، تقوم الحاضنات التكنولوجية بتقديم الخدمات التالية لمؤسسات المنتسبة لها: [2]

- توفير البنية التحتية: بحيث:

- توفر الحاضنات التقنية للمؤسسات التي تنتسب لها المرافق الأساسية اللازمة من مختبرات ومعامل وتجهيزات، والاحتياجات الإضافية من أجهزة و برامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات؛
- توفير متطلبات البنية التحتية للمؤسسات المنتسبة للحاضنات التقنية المتواجدة في المناطق التقنية من قبل المناطق نفسها، أو بالتنسيق مع الجامعات ومقدمي الخدمات المساندة المرتبطين بها؛

---

[1] عبد الكريم عبيدات، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية البنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006، ص ص 101-104.

[2] نفس المرجع، ص 105.

- تقديم الخدمات الفنية:

- وجود بيئة مشجعة لنقل التقنية يعتبر مطلبا أساسيا لنجاح الحاضنات التقنية في تمكين المؤسسات المنتسبة لها من الحصول على التقنيات المهنية اللازمة لتطورها ونموها؛
- التعاون والتنسيق بين برامج نقل التقنية والحاضنات، إلى جانب تأمين وسائل استفادة المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات من مرافق التقنية والمكاتب وقواعد المعلومات الخارجية، مع توفير سبل استعانتها بالخبراء والمتخصصين المتميزين، وترتيب طرق استخدامها لمراكز الجودة القريبة من هذه الحاضنات، عن طريق عقود واتفاقيات خاصة لكل ذلك، تعد من أهم الخدمات التي تقدمها الحاضنات التقنية لمنتسبيها؛
- بالنسبة للحاضنات المرتبطة بالجامعات، تعتبر استفادة المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات من الأكاديميين والباحثين في هذه الجامعات إلى جانب طلابها (عن طريق الإعارة أو بتقديم الاستشارات أو بالمشاركة في الأبحاث والتسويق)، من أهم الميزات التي توفرها المؤسسات المنتسبة لها.

المبحث الثالث: مراحل إنشاء حاضنات الأعمال، آلية عملها وسبل تمويلها

تعتبر حاضنات الأعمال أداة مهمة وإستراتجية، تعتمد عليها الدول بغرض تنمية المؤسسات الصغيرة من خلال آلية عملها، وبواسطة مجموعة الموارد والإمكانيات المتوفرة على مستواها والمتاحة لديها، وهذه الأخيرة تمر بعدة مراحل لإنشائها.

المطلب الأول: مراحل إنشاء حاضنات الأعمال

إن حاضنة الأعمال تعتبر كأي مشروع يتم التفكير فيه، سواء من ناحية توليد فكرة مرورا بدراسة الجدوى الاقتصادية وانتهاء بتسجيل المشروع، وبشكل عام فإن أي حاضنة أعمال على مستوى العالم تمر بثلاث مراحل أساسية ألا وهي: [1]

- مرحلة التأسيس والبناء؛
- مرحلة التطوير؛
- مرحلة الحاضنة الناضجة.

[1] ميسون محمد القواسمة، **واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين، 2010، ص42.

وفيما يلي شرح الموجز لكل مرحلة من هذه المراحل: [1]

1- **مرحلة التأسيس والبناء:** في بداية الأمر تقوم الحاضنة بتحديد الهدف وآلية العمل لديها ومن تم تتولى الحاضنة تحديد نطاق عملها والقيام بدراسة الجدوى الاقتصادية، كما تقوم بتحديد الطاقم المؤسس وأعضاء الحاضنة وعدد موظفيها وكذا رأسمالها.
2- **مرحلة التطور:** وهي مرحلة البدء في استقبال المؤسسات الناشئة، ويتوقف نجاح الحاضنة واستمرارها في أداء على طبيعة الخدمات التي تقدمها لزبائنها وعلى قدرتها في الحصول في الحصول على الموارد المالية التي تسمح لها بالاطلاع بمهمتها، وخلال هذه المرحلة تقوم الحاضنات بتقييم نشاطها من أجل تحسين أدائها والاستمرار في ممارسة النشاط الذي وجدت من أجله، وكل ذلك من أجل الوصول إلى مرحلة النضج.
3- **مرحلة نضج الحاضنة:** خلال هذه المرحلة تكون الحاضنة قد اكتسبت تجربة والزبائن والسمعة، تسمح لها بالحصول على الموارد المالية التي تمكنها من توسع نشاطها وتقديم خدمات متنوعة بالمؤسسات المحتضنة وتقديم خدمات متكاملة ساء كانت (مالية، إدارية، فنية، استشارات...الخ).

نلاحظ أن معظم الحاضنات تقف في المرحلة الثانية ولا يوجد لدينا خاصة في الدول العربية حاضنات لديها اكتفاء ذاتي وتعتمد على نفسها في توفير ما تحتاج إليه حتى على مستوى التمويل وتبقى دائما بحاجة إلى الدعم الخارجي والحكومي.[2]

المطلب الثاني: آلية عمل حاضنات الأعمال

إن حاضنات الأعمال تعمل على تقديم حزمة من الخدمات للمشاريع وخاصة الصغيرة وهذه الخدمات لا تقدم إلا للأعضاء المنتسبين للحاضنة (يختلف الأمر حسب النظام الداخلي للحاضنة)، وقاموا بتقديم طلبات من أجل المساعدة لهذه المؤسسات.

فبعد تأسيس الحاضنة وتوفير المكان المناسب فإن طلبات الانتساب من قبل أصحاب المبادرات من الشباب الذين يحملون أفكارا جديدة لتنفيذها تبدأ بالتوافد على الحاضنة، وتقوم لجنة مختصة بدراسة

[1] حدة عابد، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] ميسون محمد قواسمة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

جميع الطلبات المقدمة إليها ومن ثم إصدار قرارها بأن قبول أي نوع منها، من ثم تعمل على تقديم حزمة من الخدمات والتسهيلات: من مكان عمل المؤسسات، خدمات إدارية استشارية مالية وقانونية، وغيرها من الخدمات، والتي تقدم مقابل إيجار أو رسم احتضان ويتم توقيع عقد بين المؤسسات والحاضنة يتضمن تعهد من المؤسسات بدفع رسوم الاحتضان وإخلاء الحاضنة بعد فترة زمنية محددة، وهذا لكي يتاح للحاضنة استيعاب مؤسسات أخرى، بحيث تتعهد الحاضنة بتقديم كافة الوسائل اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة.

وفيما يخص معايير التحاق المشروعات بالحاضنات يمكن القول بأن أهم شروط الالتحاق هو مدى احتياج المشروع للدعم من الحاضنة ويجب أن تكون تلك المشاريع مبنية على الأشخاص المؤهلين أصحاب الأفكار الجيدة والتي تساعده على النمو السريع والتخرج بأسرع وقت ممكن، وفيما يلي إجمال الشروط الواجب توافرها في هذه المؤسسات وهي: [1]

1. أن يكون لدى الريادي فكرة عمل واضحة أو مشروع واضح؛
2. أن يكون المشروع يخدم المجتمع الذي يتم إنشاؤه فيه ويوفر فرص عمل للأفراد؛
3. تشترط بعض الحاضنات في المتقدم أن يتوافر لديه التمويل اللازم أو أن يكون لديه القدرة على توفير التمويل المطلوب؛
4. أن يكون لدى المشروع قابلية للتوسع والنمو ؛
5. أن يكون المشروع المتقدم للاحتضان يتمتع معدل نمو سريع بحيث يسمح له بالتخرج بحدود الفترة الزمنية المحددة له؛
6. أن تتطلع الحاضنة إلى القيام بتأثير إيجابي على الصحة الاقتصادية للمجتمع التي تعمل فيه عن طريق كفالة درجة قصوى من النجاح للشركات الناشئة؛
7. أن تكون الحاضنة نفسها نموذجا حيا لمؤسسة أعمال تواصل مهمتها بكفاءة عالية.

حيث يتميز الاحتضان النموذجي بحرصه على الالتزام بأفضل الممارسات وتفعيل أفضل سبل إدارة الأعمال وبهذا يجب أن تتطلع إدارة الحاضنات والمشرفين عليها إلى مجموعة من الأسس على النحو التالي: [2]

---

[1] ميسون محمد قواسمة، مرجع سابق، ص ص39-41.

[2] بسمة فتحي عوض برهوم، **دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادي الأعمال قطاع غزة**، دراسة مستكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2014، ص ص 81-82.

- الإجماع على رسالة تحدد دور الحاضنة في المجتمع والقيام بتخطيط إستراتجية تشمل تحديد أهداف عينية لتحقيق الرسالة؛
- الحرص على الاستمرارية المالية بوضع وتنفيذ خطة عمل واقعية؛
- الحرص في انتقاء القائمين بالإدارة ومكافأتهم مكافأة مجزية حتى يمكن تحقيق نجاح الحاضنة في رسالتها وحتى تتمكن الحاضنة من مساعدة الشركات على النمو ؛
- تكليف مجلس إدارة يملك العزيمة على تحقيق رسالة الحاضنة، والإصرار على أن تبدل قصارى الجهد في العمل على إنشاء شركات جديدة ناجحة؛
- تحديد أولويات وقت الإدارة بحيث تكرس أكبر وقت ممكن لمساعدة العملاء بما في ذلك المبادرة بالإرشاد والتوجيه والنصيحة حرصا على نجاح الشركة وفتح فرص الإثراء أمامها؛
- إنشاء مقر للحاضنة وتوفير الموارد والوسائل التي تساهم بها في تقديم المساعدات للشركات العميلة بما يلائم احتياجات كل منها؛
- العمل على دمج برنامج الحاضنة وأنشطتها في نسيج المجتمع المحيط بها وأهدافه والتنمية العامة للاقتصاد واستراتيجياتها المستقبلية؛
- السعي لاكتساب مساندة أصحاب المصالح بما في ذلك شبكات الدعم التي يمكن لها مساعدة الشركات العميلة ودعم أنشطة الحاضنة وأهدافها؛
- الحرص على إيجاد نظام المعلومات الإدارية وجمع إحصائيات وبيانات تهتم في تقييم البرامج الجارية وذلك حرصا على تحسين كفاءة البرامج وتطويرها وفق حاجات العملاء.

المطلب الثالث: سبل تمويل حاضنات الأعمال

حاضنات الأعمال تعتبر من المؤسسات السائدة في القطاعين العام والخاص التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي بذلك تعتبر آلية تساعد المؤسسات العاملة في المجتمع خاصة صغيرة الحجم منها ويتم إدارة هذه الحاضنات باعتبارها مشروعا قادرا على الاستمرار والانطلاق بشكل مستقل معتمدا في ذلك على

الدعم المالي الخارجي من هيئات دولية أو بمساعدة مالية داخلية[1]، إذن تختلف طرق تمويل الحاضنات باختلاف أنواعها ومراحلها.

الفرع الأول: التمويل عن طريق المؤسسات العامة والمنظمات الخيرية والمؤسسات الأكاديمية

1. **المؤسسات العامة والمنظمات الخيرية الخاصة:** 52% من حاضنات أمريكا الشمالية ومرافقها يلقوا دعما من الحكومة والمنظمات الخيرية وتوجه هذه الحاضنات نشاطها أساسا للتنمية الاقتصادية حيث أن رسالتها تشمل فتح فرص جديدة للعمل، وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتوسع القاعدة الدافعة للضرائب.
2. **المؤسسات الأكاديمية:** 19% من حاضنات أمريكا الشمالية ومرافقها تدخل ضمن تكوين الجامعات والكليات وتشارك الحاضنات الخاصة والعامة في الأهداف إلى جانب أنها تنتج لمنسوبي الجامعة فرصا للأبحاث، وكما تنتج للخرجين والأساتذة والمجموعات المترابطة فرص لإنشاء شركات أو أعمال مربحة.

الفرع الثاني: التمويل عن طريق الحاضنات المختلطة والحاضنات الأخرى

1. **الحاضنات المختلطة:** 16% من حاضنات أمريكا الشمالية ومرافقها تكونت بالتعاون بين الحكومة والمؤسسات غير الساعية للربح والمؤسسات الخاصة، وتتميز تلك الحاضنات بمقدرتها على الحصول على دعم حكومي إلى جانب الاستفادة من خبرات وتمويل القطاع الخاص، وتهدف هذه الحاضنات إلى الاستفادة من عائد الاستثمار في الشركات التي تقدم لها العون، وتطبيقات التقنيات الجديدة، ونقل التقنيات الأخرى، وإضافة قيمة المؤسسات التجارية والصناعية التي تساهم فيها.
2. **حاضنات أخرى:** 5% من حاضنات أمريكا الشمالية ومرافقها مدعمة من مصادر متنوعة، منها الغرف التجارية والموانئ...الخ.

وقد حصلت بعض الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة البداية على تمويل فدرالي إضافة إلى تمويل من حكومات الولاية والمدينة لمساعدتها على تحقيق التمويل الذاتي خلال السنوات، غير أن بعض الحاضنات تحتاج إلى نوع من المعونة والكفالة المستمرة، وهناك حاضنات يمكنها أن تحقق التمويل الذاتي، أما إذا لم تصل الحاضنة إلى نقطة التعادل، حيث تتساوى الإيرادات والنفقات، فيمكن أن يقف التمويل عائقا كبيرا

[1] محمد بن ناصر، **دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 33.

في طريق تطورها، وإذا كانت فترة سنوات قليلة كفيلة بالوصول إلى نقطة التعادل، فقد يبدو مناسبا أن تحظى الحاضنة بالكفالة أو المعونة خلال تلك الفترة.

لكن الصراع بين أهداف تطوير المشاريع وأهداف التمويل الذاتي قد يؤثر على اختيار العملاء، وعلى جودة وتنوع الخدمات المقدمة بهم أثناء وجودهم بالحاضنة، وعلى سياسات التخرج، والنتيجة النهائية هي أن أهداف إنشاء المشاريع تتبع أهداف التعمير في كثير من الحالات.[1]

الفرع الثالث: تمويل أصحاب الأعمال المبتكرين

تشمل مصادر تمويل أصحاب الأعمال المبتكرين الدعم الخاص الذي يسعى لتحقيق أرباح إلى جانب التمويل الحكومي والخيري الذي بدأ بالتصاعد.

1. **حاضنات خاصة:** حاضنات ساعية للربح هي مؤسسة تمولها وتديرها الشركات الخاصة وهي تقوم بتوفير المكاتب ورأس المال والإرشاد والمساعدات الأخرى للشركات التي تقع عليها الاختيار وتشمل أهدافها تعجيل الوقت اللازم لنقل منتجات الشركة أو خدماتها إلى السوق ربما في وقت لا يزيد على 6 أشهر أو مالا يزيد عن 3 أشهر عادة كما تشمل أهداف خاصة بالطبع الحصول على ربح معقل.

والحاضنات الخاصة يؤسسها رأس المال المخاطر المبتكر لأعمال الشركات الكبرى وبعض الحاضنات الخاصة تلزم مبتكر العمل الانتقال إلى موقعها ومكاتبها، أما رسوم الحاضنات الخاصة فتشمل رسوما شهرية للهواتف واستخدام الكمبيوتر واستئجار أماكن المكاتب والخدمات الإدارية إلى جانب رسوم المساعدة المهنية وعادة ما تتملك الحاضنات لخاصة جزء من ملكيات الشركة التي تحتضنها ومن مزايا الحاضنات الخاصة أن الشركات المشتركة فيها، يمكن الاستفادة من خدمات المهنيين، مثل: المحامين والمحاسبين وشركات التسويق وغيرهم من الذين لا يمانعون من تقديم خدماتهم لقاء رسوم منخفضة أو مقابل ملكية جزئية من أسهم الشركات الإنشائية ومزايا أخرى هي أن الشركة الجديدة تتهيأ في طرح اسمها في السوق المالية مما يجلب لها قدرا هائلا من رأس المال بالاستفادة من نجاح الشركات التي سبقتها بالتخرج من الحاضنة الخاصة التي رعتها.

[1] ياسين هراندي، **طرق تمويل حاضنات الأعمال**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، ص ص 24-25.

2. **شبيهات الحاضنات:** هناك مكاتب استشارية تقدم نفسها كمكاتب شبه حاضنة تقوم بتوفير خدمات متنوعة لمبتكري الأعمال لصورة تكاد تضاهي خدمات الحاضنات المعيقة إذ أن تلك المكاتب تسعى لاحتساب التمويل و تقديم المساعدة القانونية وخدمات الحسابات وربما وضع خطة للعمل وتشمل رسوم تلك المكاتب عادة رسوما تدفع مقدما وقد تصل إلى عدة آلاف من الدولارات، إلى جانب نصيب من ملكية الشركة وكذلك نسبة من رأس المال الذي توفره للشركة ليس هناك من خير في أن تقدم المكاتب الاستشارية تلك الخدمات لقاء رسوم، ولكن بعضها ينسب من نفسه كحاضنات وهي ليست كذلك في الواقع.[1]

المبحث الرابع: عوامل نجاح حاضنات الأعمال والمعوقات التي تواجهها

توجد عوامل عديدة تساهم في نجاح حاضنات الأعمال، ناهيك عن الدور الفعال الذي تلعبه هذه الأخيرة في دعم التنمية الاقتصادية والصناعية، وفي طريقها لتحقيق مجموعة من الأهداف تواجه العديد من المعوقات والقيود التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

المطلب الأول: عوامل نجاح حاضنات الأعمال

يتطلب إنشاء حاضنات الأعمال تضافر العديد من الجهود بما يؤدي في النهاية إلى الأهداف التي يمكن أن تحققها الحاضنة. وهناك مجموعة من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إقامة حاضنات الأعمال والتي تشمل مايلي: [2]

1- **دراسة مناخ ابتكار الأعمال في المجتمع:** الحاضنات الأكبر نجاحا هي التي تستطيع الاستجابة لحاجات رجال الأعمال المبتكرين، ولمعرفة الاحتياجات الخاصة بإنشاء الأعمال في مجتمع ما يلزم القيام بدراسة جدوى للتعرف على العملاء المرتقبين للحاضنات والأعمال التي يباشرونها، وهذه المعلومات تساعد على تحديد الحجم الأمثل والموقع المناسب وغاية البرنامج أو يخدم في التنبؤ بأي المشاريع التي ليس لها فرصة في النجاح ومن الممكن للحاضنات أن تلعب دورا حيويا في جهود تنمية وبناء الاقتصاد المحلي.
2- **الابتكار والواقعية:** المرونة من أكثر الخصائص التي تتميز بها الحاضنات آليات للتنمية الاقتصادية لهذا يفضل التحكم في الميل إلى الابتكار عن طريق استكشاف الحقيقة الواقعة في المجتمع المقصود بالتنمية.

---

[1] أسامة بن صادق الطيب، **حاضنات الأعمال**، سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والدراسات، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1426هـ، ص ص 23-24.

[2] عبد كريم عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 108.

3- **وجود خطة مالية سليمة:** من الأفضل توفير التمويل من مرحلة بداية دراسة الجدوى إلى بداية افتتاح الحاضنة حتى يتاح للبرنامج فرصة النجاح على المدى الطويل فالخطة المالية المثلى القائمة على التيقن من مصادر دعم المشروع تؤثر في المقدرة على جذب المستثمرين والداعمين.

4- **وضع أهداف واقعية للمشروع:** الهدف من برنامج الاحتضان هو توفير الدعم المتواصل من جانب المجتمع وقادة الأعمال، وتحقيق نجاح بعيد المدى لأصحاب الأعمال المبتكرين في المجتمع المحلي ويدرك كل الممارسين والخبراء في حاضنات الأعمال أنه يجب أن تكون هناك عوامل أساسية معينة لنجاح الحاضنات والتي منها تتطور حاضنة الأعمال ذات الجودة مع مرور الوقت.[1]

بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في: [2]

- تحديد نوعية المؤسسات التي سوف يتم استضافتها في الحاضنة وهنا يتطلب الأمر تحديد معايير القبول سواء كانت معايير مالية أو معايير فنية؛
- اختيار وتحديد نوع الخدمات الإدارية التي يمكن الحصول عليها من بعض الجهات الخارجية مثل مكاتب المحاسبة والمحاماة والغرف التجارية وكذلك مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في هذا الصدد؛
- توفير مصادر التمويل للمؤسسة الجديدة، أو على الأقل توفير الاتصال مع مصادر التمويل حيث يمثل ذلك عنصرا من أهم العناصر التي تهتم بها المؤسسات الناشئة والتي تحتاج عادة إلى تدبير أموال إضافية؛
- تنمية ظروف بيئية مناسبة لتنمية وتطوير المؤسسات، حيث أن الحاضنة ليست مجرد مكان للاستضافة وإنما تعتبر تنظيما يسمح باكتساب الخبرات وتبادل المنافع بين المؤسسات الناشئة.

وبشكل محدد يمكن إجمال عناصر نجاح الحاضنة فيما يلي: [3]

- كفاءة مدير الحاضنة وارتباطه بالأعمال في الحاضنة.
- دعم المؤسسات المحيطة بها.
- قدرات صاحب المؤسسة.

---

[1] بسمة فتحي عوض برهوم، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.

[2] عمر فرحاتي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3] عبد الكريم عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 109.

- حسن اختيار المؤسسات.
- الدعم المالي الصحيح للمؤسسات.
- التقييم المستمر للأداء.
- الخدمات المساعدة التي يمكن أن تحصل عليها الحاضنة.

لقد قامت إحدى الدراسات المعمقة التي أجريت على عدد من الحاضنات التكنولوجية في دول أمريكا الشمالية والإتحاد الأوروبي بتلخيص أفضل الممارسات المساعدة على نجاح الحاضنات في النقاط التالية: [1]

- مساحة الحاضنة لا تقل عن 30 ألف متر مربع حتى يمكن أن تولد عوائد من الإيجارات تسمح بأن تعتمد الحاضنات على عوائدها الذاتية.
- يجب أن يكون هناك على الأقل 10 مشروعات ملتحقة حتى يمكن إقامة شبكة من الأنشطة وتبادل الأعمال، مما يساعد على تنمية عدد من الخدمات المشتركة ودعم عملياتها.
- تقع الحاضنة التكنولوجية بجوار جامعة أو مركز بحث علمي ومكتبات علمية، كما يجب أن توجد على مقربة من المعامل الحكومية أو معامل الشركات الكبيرة والمتخصصة.
- يجب أن تقع الحاضنة في مباني ذات مواصفات قياسية محددة وخاصة في مجال الاتصالات والبنية الأساسية الخاصة بها لتسهيل الاتصال بين الشركات.

وتتمثل أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس نجاح عمل حاضنات الأعمال، والتي تتداخل فيما بينها لتعطي في النهاية ما يطلق عليه" مردود الحاضنة على المجتمع" في النقاط الآتية:

- ✓ الشركات التي تمت إقامتها من خلال الحاضنة والتي تعمل على رفع معدلات نجاحها، ويقاس هذا المؤشر بعدد التي لم تستكمل وفشلت.
- ✓ الوظائف والنشاط الاقتصادي الذي يتم خلقه عن طريق الشركات التي تترك الحاضنة وتتخرج، ويقاس هذا المؤشر بعدد الوظائف كل عام، والقيمة المضافة التي تحققها هذه الشركات، ونسب الزيادة في المبيعات.
- ✓ الاستثمارات المحلية والحكومية في إقامة الحاضنة والعمليات الأولية، ويقاس هذا المؤشر بحجم الاستثمارات التي يتم توفيرها لأعمال الحاضنة والمشروعات كل عام.

[1] محمد بن شايب، فيصل سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

- ✓ قدرة الحاضنة على تسويق الأبحاث من خلال إقامة وتنمية المشروعات الجديدة، ويقاس هذا المؤشر بعدد المشروعات المبنية على تطبيق هذه الأبحاث، والنشاط الاقتصادي الناتج عن هذه الشركات.
- ✓ تقييم المستفيدين من الذين الحاضنة لجودة وفائدة الخدمات المقدمة لهم، ويقاس هذا المؤشر من خلال معدلات الاستجابة لاستطلاعات الرأي وتقييم الأنشطة والخدمات المقدمة.
- ✓ قدرة الحاضنة على الاستمرارية والتمويل الذاتي، ويقاس من خلال حجم عوائد الحاضنة ونسب تكاليف الأداء المخطط له بالنسبة إلى هذه العوائد، وفرص الوصول إلى نقطة التعادل المالي.
- ✓ حجم الضرائب والمدفوعات التي يوفيها أصحاب المشروعات بالحاضنة والشركات المتخرجة، وتقاس بمعدلات ازدياد الملكية، وحجم عوائد الضرائب والمقتطعات الأخرى التي تدفعها مجموع هذه الشركات.
- ✓ الترابط بين الصناعة والبحث العلمي، وتقاس من خلال استطلاع رأي المهتمين والشركات في تقديم الخدمات، ومن خلال زيادة عدد العقود التي ساهمت في وضعها الحاضنة بين كل من الصناعة والبحث العلمي والجامعات.
- ✓ حجم التغيرات التي نتجت عن برنامج الحاضنات في السياسة الحكومية نحو دعم القطاع الخاص وإقامة الشركات الجديدة، وتقاس بعدد القوانين والمحفزات وبرامج التمويل المتخصصة التي تصنعها الحكومة.

المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه حاضنات الأعمال

بالرغم من الآثار الاقتصادية التي قد تتركها الحاضنات، وبالرغم من الدور الذي تلعبه في خدمة المشاريع والأفراد، إلا أنها قد تواجه بعض المشاكل التي تحد من فعاليتها، أو قد تؤثر على دورها.

ويمكن إجمال هذه المشاكل فيما يلي: [1]

- قد تواجه الحاضنة في بعض الأحيان مشكلة الاعتمادية التي قد تنتهجها الشركات المحتضنة واعتمادها على الحاضنة في القيام بكافة أعمال المشاريع الخاصة بهم.
- عدم حصول الحاضنة على كافة وسائل الدعم من المجتمع المحلي الذي تنتمي إليه وخاصة في بداية تأسيسها، الأمر الذي يؤثر على طبيعة الخدمات وحجمها والتي يكون بالإمكان تقديمها وتوفيرها وخاصة المساعدات المتعلقة بالتمويل، والتي تشكل حجر الأساس لكل من الحاضنة والمشاريع المحتضنة.
- التوقعات المرتبطة لمدى حجم الخدمات التي كان بالإمكان الحصول عليها من قبل المشاريع وخاصة الفنية، الإدارية، والمالية، وبالتالي خيبة الأمل وعدم تلبية الحاضنة هذا الطلب على مستوى الطموح المغالى فيه.

[1] ميسون محمد القواسمة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

كما يمكن اعتبار مجموعة من المعوقات تشترك في الكثير من الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، يمكن إدراجها فيما يلي: [1]

- قلة النصوص التشريعية والقانونية المسهلة لنشاط الابتكار والاختراع والبحث والتطوير؛
- ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية؛
- نقص الكفاءة العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي، وهجرة الأدمغة نحو الخارج؛
- انعدام الهيئات المساعدة والمدعمة ماليا لنشاطي الإبداع والابتكار؛
- ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار داخل الشركات الصناعية والدول أيضا؛
- وجود فجوة كبيرة بين قطاعات التصنيع ومؤسسات البحث العلمي؛
- عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال؛
- ضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الوسيطة الداعمة والمؤسسات العلمية البحثية؛
- غياب التنسيق والتعاون بين المشاريع الصناعية المشابهة في مجال صناعي واحد.

[1] عبد الرؤوف عز الدين، توفيق تمار، مرجع سبق ذكره، ص 77.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراسة هدا الفصل تم التعرف على أن حاضنات الأعمال هي مكان محدد يقوم باحتضان مؤسسات حديثة النشأة حتى تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار، وأنها تقوم بتوفير جميع الخدمات التي تتطلبها هده المؤسسات، كما أن الهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو تخريج مؤسسات صغيرة ناجحة تستطيع البقاء والاستمرار في السوق وتوفير مناصب الشغل ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فتوفر الحاضنات مجموعة من التسهيلات والخدمات للمؤسسات المنتسبة لها.

أصبحت حاضنات الأعمال تحظى بها اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، حيث أثبتت القدرة على مساعدة المؤسسات الصغيرة، وهذا من أجل تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها في المراحل الأولى من تأسيسها، ويجب أن تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسة من أجل توفير الدعم اللازم لها وضمان استمرارية نموها وتحولها إلى مؤسسات كبيرة قادرة على المنافسة.

الفصل الثانـي

عموميات حول المؤسسات الناشئة

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة.

المبحث الثاني: دورة حياة المؤسسات الناشئة، إجراءات إنشائها وطبيعتها القانونية.

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني.

المبحث الرابع: آليات احتضان المؤسسات الناشئة من قبل حاضنات الأعمال.

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الناشئة أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول النامية والمتقدمة، باعتبارها عصب الاقتصاد ونواة حديثة لأفكار إبداعية تنمو لتصبح مشاريع عملاقة، فهي تسمح لتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية في الأماكن التي لا يمكن للمشروعات الكبيرة أن تؤدي هذا الدور، كما أنها تعد من أهم المؤسسات المعتمد عليها لتحقيق التنويع الاقتصادي وخلق حركة اقتصادية يضمن تحقيق معدلات النمو وكذلك الحد من معدلات البطالة، وذلك نظرا لأفكارها الإبداعية ومشاريعها المبتكرة الخلاقة للثروة والقيمة المضافة، زيادة على مرونتها وانخفاض تكلفة إنشائها.

والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بهذا النوع من المؤسسات في السنوات محاولة منها كأهم البدائل التي يمكن الاعتماد عليها مستقبلا في تنويع اقتصادها، إلا أنها وباعتبارها وليدة في الجزائر تعتبر تابعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرغم وجود فرق جوهري بينهما، إلا أنهما يتفقان في تحقيق أهداف مشتركة اقتصادية، اجتماعية وغيرها من الأهداف. ولدراسة هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى أربع مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة.

المبحث الثاني: دورة حياة المؤسسات الناشئة، إجراءات إنشائها وطبيعتها القانونية.

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني.

المبحث الرابع: آليات احتضان المؤسسات الناشئة من قبل حاضنات الأعمال.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة مشاريع فنية ذات إمكانيات عالية لذلك هي تختلف عن المؤسسات التقليدية بسبب طبيعتها الإبداعية، حيث يعتبر تحديد مفهوم المؤسسات الناشئة أمرا ضروريا لكل باحث في هذا المجال وأمام مقرري السياسات التنموية في مختلف الدول مما يسهل عليهم إعادة برامج تنموية ووضع مخططات إستراتيجية لتنمية دور هذه المؤسسات. سنحاول هنا تعريفها وتقديم أهم خصائصها وإبراز أهميتها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة

هناك من يستعمل لفظ المؤسسات الناشئة، وهناك من يستعمل لفظ الشركات الناشئة، بالرغم أن اللفظان مختلفان في المعنى، كون المؤسسات الناشئة قد تكون شركات ناشئة لكن ليست كل المؤسسات الناشئة هي شركات، لأن لفظ المؤسسة أوسع من لفظ الشركة، خاصة من جانب اكتساب الشخصية المعنوية، لأن الشركة في كل الأحوال تكتسب الشخصية المعنوية، بحسب الموضوع نشاطها (الشركات التجارية بعد قيدها في السجل التجاري، الشركات المدنية بمجرد تكوينها، فيما عدا شركة المحاصة، إما المؤسسة؛ فتشمل الشركة كشخص معنوي، والشخص الطبيعي الذي يمثله الإنسان، وهو ما ورد في الأمر 03/03، المؤرخ في 2003/07/19، المتعلق بالمناقشة: «المؤسسة هي كل شخص طبيعي أو معنوي ...»[1]

من خلال ما سبق سنتطرق إلى التعريف العام للمؤسسات الناشئة وتعريفيها وفق التشريع الجزائري في أحكامه الخاصة.

- **التعريف العام للمؤسسات الناشئة:** تعرف المؤسسات الناشئة "startup" اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي: على إنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة start-up تتكوم من جزئيين "start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و"up" هو ما يشير لفكرة النمو القوي، وبدأ استقدام المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور الشركات رأس مال المخاطر(capital-risque) ليشيع استخدام مصطلح بعد

[1] عبد الحميد لمين، سامية حساين، **تدابير دعم بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20**، الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، الجزائر، المجلد05، العدد 02، 2020، ص 8.

ذلك. وفي أيامنا الحالية يوجد مصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي la rousse على أنها "المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيا الحديثة".[1]

بينما عرفها paul graham في مقاله المشهور حول النمو "growth" على أنها "شركة صممت لتنمو بسرعة" (growth = start-up). وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة (startup company) في حد ذاتها كما أنها ليس من ضروري أن تكون الشركات ناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن تمول من قبل مخاطر أومغامر(venture funding). أو أن يكون نوع من خطط الخروج الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو، وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو، وحسب paul graham فان النمو الجيد يكون بين 5و7 بالمائة أسبوعيا, و أحيانا بشكل استثنائي 10 بالمائة.

وحسب باتريك فريدسن patrick fridenson وهو أن تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، ويجيب الإجابة على الأربع تساؤلات التالية: [2]

- ❖ نمو قوي محتمل؛
- ❖ استخدام تكنولوجيا؛
- ❖ تحتاج لتمويل ضخم، جمع التبرعات الشهيرة؛
- ❖ أن تكون متأكد من أن السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطرة.

وللتأكد إن كانت المؤسسة المنشأة ناشئة أولا فلا بد من معرفة أربع مفاهيم أساسية فيما يلي شرحها: [3]

1-معرفة الذات: أي أن معرفة الذات بمفهومها الفلسفي، حيث إن كان للمؤسسة جمهور، وطريقة الوصول إليه معروفة، ويمكن بيع منتجاتها، فعلى الأغلب أن هذه المؤسسة هي مؤسسة كلاسيكية وليست مؤسسة ناشئة، لأن المؤسسة الناشئة تمر بمرحلة التيه والبحث عن الذات، من زاوية نظر تجارية تطلق عليها "مرحلة

---

[1] علاء الدين بوضياف، محمد زبير، **دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 04، العدد01، 2020، ص 90.

[2] شريفة بالشعور، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups**، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد الرابع، العدد 02، 2018، ص 420.

[3] سمير جادلي، منصف شرفي، **تحليل مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في ظل التجارب الدولية: الصين, كرواتيا والمملكة المتحدة**، كتاب جماعي حول إشكالية لتحويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ، جامعة جيجل، الجزائر، 2021، ص ص 72-73.

الركود" حيث يبلغ حجم الإيرادات صفر إلى جانب ندرة الزبائن السبب وببساطة أنها تجعل منتج أو تقدم خدمة غير مرغوبة بعد، وعليه يكمن التحدي في تحديد الزبائن المحتملين والوصول إليهم، إقناعهم بشراء أو استعمال المنتج إلى غاية تحويلهم من زبون محتمل إلى زبون وفي، يصبح كمادة تسويقية مستقبلا.

وقد يراها البعض مرحلة تجريبية، تراوح فيها "startup" مكانا بين الفشل والمحاولة في حلقة من التكرار المتواصل لغاية تمنحه صيغة مناسبة تستفتح بها السوق بجدارة، تحكمها السيرورة المؤقتة و حجم الجهود المناطة بالفريق العامل من طاقة فكرية، وبذل مالي مكثف بغية تقديم منتج يحقق رغبة، يخلق احتياجا ويقبل بسلاسة النمو والتطور.

2- **النمو السريع:** المؤسسات الناشئة مصممة لتنمو بسرعة حالما تعثر على نموذج عملها التجاري الأنسب، إذ تقدر إحدى أشهر مسرعات الأعمال أمثال "y combinator" معدل النمو المطلوب لأي مؤسسة ناشئة ما يعادل 5 إلى 7% أسبوعيا، فتسريع الفجوة الزمنية بين منتج مفهوم عند مرغوب إلى تحديد جمهور وإقناع الزبائن وتحقيق مبيعات متضاعفة، هو ما يضمن ما نطلق عليه مرحلة النمو السريع.

3- **قابلية التوسع:** يقصد بقابلية التوسع كخاصية أساسية مرتبطة بالنمو السريع الذي يمكن أن تشهده المؤسسة الناشئة، خلافا للمؤسسة الكلاسيكية، تتكيف المؤسسة الناشئة وتزيد من أدائها و فعاليتها في تغطية الأعداد المتزايدة والضخمة للزبائن، ومواجهة التحديات المتناهية لسوق العمل بخدمة متطلباتها. هذه القابلية للتوسع تصاحب نمو النطاق الميداني، والربحي دون إحداث التغييرات عميقة في نموذج العمل التجاري.

4- **استنساخ نموذج مستدام:** كل مؤسسة ناشئة ناجحة في الأغلب قابلة للاستنتاخ. إذ تمثل "airbnb" و"uber" المثال الأفضل لديمومة استنساخ نموذج عمل تجاري في بيئات مغايرة، وعلى نطاق أوسع يديره فريق عمل مختلف مع الحفاظ التام على نفس معدلات الربحية، حيث قد يتطلب الأمر تعديلات طفيفة وأحيانا ضرورية لتكييف النموذج على محلية السياق، لكن المنطلق يبقى ذاته.

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي مع احتمال جنيها للأرباح ضخمة في حالة نجاحها.[1]

[1] شريفة بالشعور، مرجع سبق ذكره، ص 420.

تعريف المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري: تضمنت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20، تعريف خاص بالمؤسسات الناشئة كما يلي: [1]

حسب المادة 11 تعتبر"مؤسسة ناشئة"، كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير التالية: [2]

- يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (08) سنوات؛
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
- أن يكون رأس مال الشركة مملوكا بنسبة 65% على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة"؛
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه كفاية؛
- يجب أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

وتمنح علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسة لمدة (04) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، حسب الأشكال نفسها، حسب المادة 14.[3]

من خلال ما سبق يمكن تعريفها كالتالي: "المؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة النشأة في عالم الأعمال تكاليفها منخفضة عند الانطلاق مقابل أرباحها السريعة، في ظل قابليتها السريعة للنمو والقدرة على التوسع باعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة".[4]

---

[1] **مرسوم تنفيذي رقم 254/20**، مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة الأعمال" وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، صادر 21-09-2020.

[2] نفس المرجع، المادة 11، ص 11.

[3] نفس المرجع، المادة 14، ص 12.

[4] عبد الحميد لمين، سامية حساين، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة.

تعتبر المؤسسات الناشئة مشاريع فتية تتميز بطبيعتها إبداعية، ويمكن تلخيص أهم خصائصها فيما يلي:[1]

- هي مؤسسات حديثة العهد: تتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة يافعة وأمامها خيارات: إما التطور والتحول إلى مؤسسات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة.

- مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة startup هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل بمعنى آخر إن المؤسسة الناشئة هي المؤسسة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج و المبيعات من دون زيادة التكاليف. كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة. و هذا يعني أن المؤسسات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح اقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

- مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها: تتميز الـstartup بأنها مؤسسة تقوم أعملها التجارية على أفكار رائدة Innovative، وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، ويعتمد مؤسسو المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الانترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

- مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة: يشمل معنى المؤسسات الناشئة startup على أنها مؤسسة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء، ومن الأمثلة علىstartups نذكر أمازون، appl، جوجل، مايكروسوفت... الخ.[2]

بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص الأخرى تشكل بعضها نقاط القوة والأخرى نقاط ضعفها كما يلي: [3]

---

[1] حبيبة بالحاج، **حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لتحفيز الإبداع في المؤسسات الناشئة بالجزائر التحديات وسبل التفعيل**، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ،الجزائر،2020، ص 98.

[2] فريدة بوغازي، **حاضنات الأعمال واستدامة المؤسسات الناشئة**، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ،الجزائر،2020،، ص 85.

[3] علي بخيتي, سليمة بوعوينة، **المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر 2020، ص ص 537-538.

❖ **نقاط القوة:** نذكر من بينها:

- دعم الشركات الكبيرة: وهذا من خلال توفير المنتجات الوسطية لنشاط الشركات الكبرى؛
- توفير فرص عمل حقيقية وتقليص حجم البطالة: تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها العالية على توفير مناصب شغل ما يؤدي إلى تقليص حجم البطالة؛
- استثمار المدخرات المحلية الصغيرة: من خلال توظيف المدخرات نظرا لصغر رأس المال؛
- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات: تمكن المؤسسات الناشئة من إنتاج متطلبات السوق المحلي مهما يساهم في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وبالتالي توفير نقد أجنبي؛
- نشر القيم الصناعية الإيجابية: تساهم في نشر القيم الصناعية والإيجابية كإدارة الجودة والابتكار؛
- توازن هيكل النشاط الإنتاجي: نظرا لمعاناته في معظم الدول النامية من خلل في هيكل الاقتصاد بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند إليها، حيث بات من الضروري تقليص الفجوة ووضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل وتوسيع قاعدة المنشآت الصغيرة القابلة للتطوير والإنتاج؛
- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المحلية؛
- القدرة على ابتكار وتطوير منتجات جديدة نظرا لتكلفة ذلك بـ24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛
- سرعة اتخاذ القرار لقلة التدرج الوظيفي وعدد العمال يساهم في سرعة انتقال المعلومة ومعالجة المشاكل؛
- الحماس والتحفيز العاليين نظرا لملكيتهما الفردية؛
- مرونتها وقدرتها على التأقلم مع متغيرات التي تحدث في محيطها؛
- ربحية عالية نظرا لصغر رأسمالها (الرفع المالي)؛
- آثار أحسن بالنسبة للمشاريع المبتكرة خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة.

❖ **نقاط الضعف:** نذكر من بينهما:

- محدودية وعدم القدرة على الاختيار وصياغة إستراتيجية العمل؛
- عدم قدراتها على تكوين شبكة فعالة لتوزيع، بسبب قلة وضعف إمكانياتها؛
- صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب، لعل أبرزها: ضعف هيكلها التمويلي، قلة الضمانات، غياب الماضي المالي لتسلك الحديثة منه؛

- لا يمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم بسبب صغر حجمها (انخفاض تكاليف الإنتاج بزيادة حجمه، ويتم ذلك بتوزيع التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات المنتجة).

كما أنها تتمتع ببعض الخصائص المشتركة على الرغم من التنوع في أشكالها وهي كالتالي: [1]

- ليس لديه أو لديها تاريخ محدود للغاية مع بيانات لمدة عام أو عامين؛
- لديها إيرادات صغيرة أوليس لديهم عوائد وينتج عنها خسائر تشغيل؛
- قابلة للتطوير ونمو بزيادة عدد المتعاملين؛
- مؤسسة تظهر في ظل ظروف عدم اليقين؛
- معظمها لا ينجو ويفشل خاصة في المراحل المبكرة؛
- مؤسسة صغيرة الحجم وهيكل غير رسمي؛
- غالبا المسير هو المالك لذا تتميز بمركزية وبديهية صنع القرار؛
- تتبع إستراتيجية التسويق المتخصص؛
- التمويل من المدخرات الشخصية أو من الأقارب؛
- القدرة على ابتكار وتطوير منتجات جديدة وكذا انخفاض تكلفة إنشائها؛
- ارتفاع درجة مخاطرة أنشطتها وتحقيقها لربحية عالية. [2]

[1] كريمة زيدان، رندة سعدي، **شبكات الاستثمار الملائكي كآلية حديثة لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة**، كتاب جماعي حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل، الجزائر،2021، ص 93.

[2] نضال يدروج، ياسين العايب، **تحليل واقع تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق شركات رأس المال المخاطر في الجزائر**، كتاب جماعي حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل، الجزائر،2021، ص340.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة

تتبع أهمية المؤسسات الناشئة للمجتمع والاقتصاد على حد سواء وذلك من خلال ما تم دراسته وبحثه عن طريق العالم "جوزيف شومبيتر،العالم النمساوي الذي قام بجهد كبير في عمله في جامعة هارفارد " univrsity harvard" وأوضح ذلك في كتابة نظرية التطور الاقتصادي، حيث بين أن رواد الأعمال يطوره سلكا و تكنولوجيا جديدة، والتي تستمر لتصنع سلعة جديدة في السوق، وقد أطلق على ذلك التميز الخلاق، وذلك لأن السلعة والتكنولوجيا الجديدة هي أفضل من السلع السابقة لما تحمله من تطور التكنولوجي في تلك السلعة الجديدة.

بالإضافة إلى مدي توفرها والتي تزيد من طلب المستهلكين إليها كونها سلعة جديدة تكنولوجيا حديثة. التميز الخلاق ينشط ويحفز النشاط الاقتصادي وأن السلع والتكنولوجيا الجديدة ستزيد من الإنتاجية لكافة عناصر المجتمع وتقضي عملية التميز الخلاق بأنها تساعد المؤسسات الناشئة والتي تساهم في تحسين ما هو موجود حاليا. وتتمثل أهمية المؤسسات الناشئة في النواحي التالية: [1]

1. **أثر المؤسسات الناشئة على الاقتصاد:**يتمثل الأثر الاقتصادي للمؤسسات الناشئة على القوة واستقرار الاقتصاد من خلال ما يلي:

- خلق الإبداع، ويتمثل في أنها العملية التي تأتي بشيء جديد، وهو محور المؤسسات الناشئة؛
- خلق الوظائف، ويتمثل في أن المؤسسات الناشئة توظف أكثر من نصف موظفي القطاع الخاص.

2. **أثر المؤسسات الناشئة على المجتمع:** ويتمثل أثر المؤسسات الناشئة على المجتمع من خلال ما يلي:

- ما تم إبداعه وخلقه من سلع و خدمات سهلت حياة الناس، وزادت من الإنتاجية في العمل، مثل: وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة؛
- الابتكارات الريادية والتي أجبرت المجتمع على التعامل معها، مثل: "الكودبار" وماكينات المسح الضوئي والتي ساهمت في معرفة حاجات وسلوك المستهلكين وبسهولة.

3. **أثر المؤسسات الناشئة على المؤسسات الكبرى:** يتمثل أثرها بشكل إيجابي على فاعلية المؤسسات الكبرى، من خلال وجود بعض الابتكارات الريادية للمؤسسات الناشئة، وما أنتجته لتحسين العمل وتبسيطه، مما

[1] سمير جادلي، منصف شرفي، مرجع سبق ذكره، ص 73-74.

ساهم في تسريع العمل لهذه المؤسسات ويتجلى ذلك من خلال الابتكارات الريادية بالكاميرات الرقمية، مما أدى إلى تحسين العمل لثلاث المؤسسات، وساهم بشكل فاعل في تحسين نوعية المنتج لها كما ونوعا.

وتلعب المؤسسات الناشئة دورا هاما في اقتصاديات مختلف دول العالم وذلك من خلال مساهمتها في خلق نسيج صناعي متنوع، يضمن خلق مناصب الشغل ويحسن معدلات النمو الاقتصادي لذلك تسعى هذه الدول على تشجيع هده المؤسسات قصد تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية: [1]

- ✓ تحقيق التوازن في هيكل النشاط الإنتاجي: تساهم المؤسسات الناشئة في معالجة الاختلال الحاصل في الجهاز الإنتاجي من خلال إيجاد قاعدة قوية من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، تعمل على تحفيز أنشطة المشاريع الكبيرة وتساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي؛
- ✓ دعم نشاط الشركات الكبرى: تعمل المؤسسات الناشئة على دعم ومرافقة الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات الصناعية الكبرى، وذلك من خلال توفير المنتجات الوسطية الضرورية لنشاط هذه الأخيرة، وكذا القيام ببعض المهام والوظائف في إطار المناولة؛
- ✓ المساهمة في خلق مناصب الشغل و تقليل من البطالة: تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها على توفير مناصب شغل، وذلك من خلال استقطابها وتوظيفها لليد العاملة غير الماهرة وتلك التي لا تملك الخبرة المهنية التي تفرضتها المؤسسات الكبيرة. وذلك بفعل انخفاض تكلفة عنصر العمل؛استثمار المدخرات ذات القيمة المالية الصغيرة: تعمل المؤسسات الناشئة على توظيف المدخرات الصغيرة في مشاريع استثمارية خلاقة للثروة وللقيمة المضافة، ويرجع ذلك إلى الصغر النسبي لرأس المال اللازم لبداية نشاطها مما يمنح للأفراد فرصة وإمكانية استثمار مدخراتهم ضمن هذه المؤسسات؛
- ✓ المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات: تسمح المؤسسات الناشئة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال إنتاج وتوفير متطلبات واحتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات، مما يؤذي إلى تخفيض فاتورة الواردات والحفاظ على العملة الصعبة؛
- ✓ المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الجهوي: تعتبر المؤسسات الناشئة كأداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمتها في تخفيض البطالة وكذا تحسين معدلات النمو الاقتصادي، كما أنها تعمل على خلق حركية في المدن الصغيرة والمناطق الريفية نظرا لمرونتها وسرعة انتشارها؛

[1] نضال يدروج، ياسين العايب، مرجع سبق ذكره، ص 343.

- ✓ قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلعة تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين. إضافة إلى قدرة هذه المؤسسات على العمل في مجال إنتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة التي يتم الحصول عليها من الخارج، الأمر الذي يساعد في سد جانب من احتياجات السوق المحلي من هذه السلع، ويساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات؛
- ✓ قدرة هذه المؤسسات على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة؛
- ✓ قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية وخاصة في المناطق التي قد لا تتوفر فيها في بعض الأحيان مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبء على ميزانية الدولة؛[1]
- ✓ تساهم في إعداد العمالة الماهرة؛
- ✓ استيعابها للقطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات؛
- ✓ تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع ودفع هذه المشروعات إلى مواقف تنافسية جيدة؛
- ✓ لديها القدرة على الاستجابة لمتغيرات السوق والتطور السريع لحركة العرض والطلب وباتت فرصها بالنمو والبقاء أكبر من الشركات الكبيرة ذات المرونة الأقل؛
- ✓ إعداد الرواد (ENTREPREMEURS) من الشباب زيادة نسبتهم من خلال تطوير الخطط والمناهج التعليمة والبرامج التي تؤهلهم ليصبحوا من رجال الأعمال. الاتجاه نحو العمل الحر الخاص وتعظيم فرص النجاح؛
- ✓ تقديم التسهيلات والمزايا للمشروعات الصغيرة في مجالات إجراءات التراخيص والقروض وتوفير البنية التحتية الأساسية لإقامة المشروعات وغيرها من متطلبات قيامها ونجاحها.[2]

---

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص 77.

[2] بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2010، ص 99.

المبحث الثاني: دورة حياة المؤسسات الناشئة، إجراءات إنشائها وطبيعتها القانونية

يعد اختيار شكل القانوني لمؤسساتك إحدى الخطوات المهمة في الإجراءات الإدارية لإنشاء عملك الخاص، حتى أن له تأثيرا مباشرا على المسار الذي يجب إتباعه لإكمال هذه الإجراءات. من الناحية العملية، يمكن لصاحب المشروع أن يختار شخصا قانونيا مناسبا وفقا لحجم مؤسسته وطبيعة المساهمين.

المطلب الأول: دورة الحياة المؤسسات الناشئة

يمر أي نشاط تجاري بمراحل محدودة لكي ينمو من مرحلة المشروع في النشاط إلى مرحلة النضج، وأن ما يميز المؤسسات الناشئة هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتأثر بمراحل صعبة وتدبدب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، ويمكن إبراز ذلك من خلال المنحنى التالي والمصمم من قبل PAUL GRAHAN:[1]

الشكل رقم(03) دورة حياة الشركة الناشئة

المصدر: وليد بولغب، **الشركات الناشئة وإمكانية نجاحها في الجزائر**، كتاب جماعي حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين أساليب التقليدية والمستحدثة جامعة جيجل, الجزائر ص191.

[1] وليد بولغب، **الشركات الناشئة وإمكانية نجاحها في الجزائر**، كتاب جماعي حول إمكانية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل، الجزائر، 2021، ص 191.

من خلال الشكل السابق يمكن القول بأن الشركات الناشئة تمر بخمس مراحل: [1]

المرحلة الأولى: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج الأول لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف لتأكد من إمكانية تنفيذها على الأرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل والبحث عن من يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم إطلاق جيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يوجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على ارض الواقع ويمولها ماديا، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على التمويل من قبل الحمقى وهم أشخاص المستعدين المقامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية، في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى الخارج مبتكريه الأوائل فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى يمكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي، وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر)بتمويل المشروع إلا انه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن المعدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

[1] شريفة بوالشعور، مرجع سبق ذكره، ص ص 121-122.

المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر، يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال التعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، و يتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.

المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع: في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من المرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن 20 إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

المطلب الثاني: إجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة

في إطار دعم حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية بينتها للمساهمة في تكثيف نسيجها في الحقل الاقتصادي، والتشجيع على المبادرة الخاصة وترقية المقاولاتية في الجزائر، تم تعزيز بيئة هذه المؤسسات باستحداث لجنة وطنية تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، تسمى اللجنة الوطنية لمنح العلامة تتكفل بمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، علامة "مشروع مبتكر"،علامة "حاضنات الأعمال"، تتشكل هذه اللجنة من ممثلي عدة وزارات لها علاقة مباشرة بالأنشطة الاقتصادية والتطور التكنولوجي والبحث العلمي، غير انه لم يتم منحها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مما يجعلها مصلحة مركزية من مصالح الوزارة الوصية، تتكفل بتقديم الخدمة عمومية على مستوى الوطني لصالح المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة وحاضنة الأعمال.[1]

1- إجراءات منح علامة ناشئة:

يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة مؤسسة ناشئة. وفق ما جاء في المادة 12 من المرسوم التنفيذي 254/20. تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفق بالوثائق الآتية: [2]

- نسخة من سجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي الإحصائي؛
- نسخة من القانون الأساسي لشركة؛

[1] عبد الحميد لمين، سامية حساين، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] المادة 12، **المرسوم التنفيذي 254/20**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- شهادة الانخراط في صندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة للأجراء؛
- شهادة الانخراط في صندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (casnos) ؛
- نسخة من الكشوف المالية لسنة الجارية؛
- مخطط الأعمال المؤسسة مفصلا؛
- المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة؛
- وعند الاقتضاء، كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها؛

وفيما يلي يتم شرح العناصر السابقة: [1]

- تقديم نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي: مما يدل على إلزامية تقييد نشاط المؤسسات الناشئة في السجل التجاري، لمواجهة تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وهذا لا يعني أن نشاطات هاته المؤسسات هي أعمال تجارية في كل الحالات لأن القيد في السجل التجاري لا يمنح الصفة التجارية على النشاط في كل الأحوال، كونه قرينة بسيطة لاكتساب صفة التاجر يمكن دحضها بأدلة أخرى؛
- تقديم نسخة من القانون الأساسي لشركة: ما يفرض ضرورة إنشاء المؤسسة الناشئة في شكل الشركة، تمارس في إطارها المؤسسة النشاط، ما يعني استبعاد وجود مؤسسة ناشئة مسجلة باسم الشخص طبيعي، وهذا يعتبر قيد يعيق وتيرة إنشاء المؤسسات الناشئة وتكثيف نسيجيها في الحقل الاقتصادي، في ظل نفور أصحاب المشاريع، والأفكار المبتكرة من الإجراءات والتعقيدات التي تساير إنشاء الشركات، وكان من الأجدر إلصاق شرط تقديم العقد التأسيسي للشركة متى كانت المؤسسة اعتباري، أما في حالة الشخص الطبيعي فيكتفي بتقديم ما يثبت القيد في السجل التجاري فقط؛
- تقديم شهادة الانخراط في صندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية (CNAS)، مرفقة بقائمة اسمية للعمال الأجراء: ما يقع على أصحاب هاته المؤسسات التصريح بكل العمال الذين تستخدمهم أمام مصالح التأمينات الاجتماعية، ما يجعل من هذا الشرط آلية تدفع بأصحاب المؤسسات بتشغيل العمال في الأطر القانونية، ومحاربة ظاهرة الاقتصاد الغير الرسمي، التي لا تزال أثاره السلبية تنخر الاقتصاد الوطني والمجتمع؛

[1] عبد الحميد لمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

- تقديم نسخة من الكشوف المالية لسنة الجارية: وتشمل الحاسبات المالية للمؤسسة حسب الوضعية التي يكون فيها طلب التسجيل، وهذا إجراء مخفف نوعا ما، كونه في سابق كان يطلب في مثل هذا الشرط تقديم الكشوف المالية للثلاث سنوات الأخيرة؛
- تقديم المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة: وهي الشهادات والمكتسبات التي يملكها المستخدمين وتكون في مجال نشاط المؤسسة طالبة العلامة؛
- تقديم كل وثيقة ملكية فكرية أو أي جائزة أو مكافأة تحصلت عليها المؤسسة: كونه في السابق كانت تمنح جائزة السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإبتكارية، نظير لجهودها في مجال الابتكار، وتطوير الإنتاج والخدمات، أو طرق الإنتاجية، ومسايرة التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي، في مجال حقوق الملكية الفكرية التي تملكها المؤسسات، والتي يمنحها لها المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، في مجال فئة الابتكارات والاختراعات وفئة البيانات المميزة، أو الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وهي مختلف مجالات حقوق الملكية الفكرية، وهو شرط اختياري، متى وجدت أي وثيقة في هذا المجال تدعيما للملف، تشجيعا للابتكارات والاختراع.

يتم إرسال هذه الوثائق إلى اللجنة الوطنية، عن طريق البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، ويتم الرد على كل طلب للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"في اجل أقصاه ثلاثون (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداع الطلب، كل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة يوقف هذا الأجل، على صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل خمسة عشرة (15) يوما، ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية، تحت طائلة رفض طلبه[1].

وفي حالة رفض طلب ما، فانه يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض، وإخطار صاحب الطلب بذلك الكترونيا، ويمكن اللجنة الوطنية إعادة النظر في هذا القرار، بناء على طلب مبرر من صاحب الطلب ويتم إخطاره بالرد النهائي الكترونيا في أجل لا يتجاوز ثلاثين يوما، ابتداء من تاريخ الإيداع.[2]

تنشر قرارات منح علامة "مؤسسة ناشئة" في البوابة الكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.[3]

[1] المادة12، **مرسوم التنفيذي 254/20**، مرجع سبق ذكره ص11.

[2] المادة 14، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] المادة 15، نفس المرجع، ص12.

2- إجراءات منح مشروع مبتكر:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة هي معهد الابتكار والإبداع، وهي من السمات التي تطبعها وتسعى المؤسسات بمختلف أحجامها وتخصصاتها وأنشطتها لضمان استمرارية والنمو والنجاح في تحقيق أهدافها الإستراتجية، من خلال التركيز على الإبداع والابتكار باعتبارها احد الوسائل والمتطلبات الأساسية التي تساعد على التعامل مع البيئة ديناميكية متسارعة التغيرات والتهديدات.[1]

وقد تضمنت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20، عدة شروط لمنح علامة "مشروع مبتكر" وحسب أحكام المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 254/20، يمكن كل شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين أن يطلبوا علامة "مشروع مبتكر" على أي مشروع ذي علاقة بالابتكار.[2]

يتعين على كل شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين راغبين في الحصول على علامة "مشروع مبتكر" إيداع طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة مرفقا بالوثائق الآتية: [3]

- عرض حول المشروع وأوجه الابتكار فيه؛
- العناصر التي تثبت الإمكانات الكبيرة للنمو الاقتصادي؛
- المؤهلات العلمية و/أو التقنية وخبرة الفريق المكلف بالمشروع؛
- وعند الاقتضاء, كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.

هاته الوثائق ترسل إلى اللجنة المختصة عن طريق البوابة الالكترونية، وتتنفس إجراءات التي سبق ذكرها في منح علامة مؤسسة الناشئة من ناحية الآجال وحق التظلم، فلا داعي للتكرار، أما فيما يخص المدة فقد نصت المادة 19 من نفس المرسوم التنفيذي على أنه تمنح علامة "مشروع مبتكر" للشخص الطبيعي أو مجموعة أشخاص الطبيعيين، لمدة سنتين (2) قابلة للتجديد مرتين (2) حسب الأشكال نفسها.[4]

---

[1] صبري مقيمح، حسينة خالدي، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة**، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20اوث 1955، سكيكدة، الجزائر، 2019، ص 138.

[2] المادة 16، **المرسوم التنفيذي 254/20**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] المادة 17، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] المادة 19، نفس المرجع، نفس الصفحة.

3- شروط منح علامة "حاضنة الأعمال"

تضمنت أحكام المرسوم التنفيذي 254/20 مجموعة من الشروط لمنح علامة "حاضنات الأعمال" لكل شخص يرغب في الحصول على هذه العلامة. ويكون مؤهلا للحصول على علامة "حاضنة أعمال"، كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل.[1]

تقديم طلبات الحصول على علامة "حاضنة أعمال" لدى اللجنة الوطنية عبر البوابة الكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقة بالوثائق الآتية:[2]

- مخطط تهيئة مفصل لحاضنات الأعمال.
- قائمة المعدات التي تضعها تحت تصرف المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها.
- تقديم مختلف الخدمات التي توفرها حاضنة الأعمال للمؤسسات الناشئة.
- تقديم مختلف البرامج التكوين والتأطير التي تقترحها حاضنة الأعمال.
- السيرة الذاتية لمستخدمي حاضنة الأعمال والمكونين والمؤطرين.
- قائمة المؤسسات التي تم احتضانها إن وجدت.

زيادة على الوثائق المذكورة، يتعين على حاضنات الأعمال التابعة للقطاع الخاص، تقديم الوثائق التالية:[3]

- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي الإحصائي؛
- نسخة من القانون الأساسي لشركة؛
- شهادة الانخراط في صندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة إسمية للأجراء؛
- شهادة الانخراط في صندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (casnos) ؛
- نسخة من الكشوف المالية لسنة الجارية؛

---

[1] المادة 21، **المرسوم التنفيذي رقم 254/20**، ص 12.

[2] المادة 22، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

[3] المادة 23، نفس المرجع، نفس الصفحة.

من أجل حصول علامة حاضنة الأعمال، ترسل كامل الوثائق التي اشرنا إليها سلفا إلى اللجنة المختصة عن طريق البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، بنفس الإجراءات وأشكال منح علامة مؤسسة ناشئة، من ناحية الآجال وحق التظلم، ونشر علامة حاضنة الأعمال[1]، تم تحديد مدة اكتساب علامة حاضنة أعمال، بخمس (05) سنوات قابلة لتجديد في كل مرة بنفس الأشكال والإجراءات بعد نهاية كل مدة.[2]

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للمؤسسات الناشئة

تصنيف أشكال الأعمال القانونية من حيث ملكيتها إلى شكلين رئيسيين هما: [3]

أولا: مؤسسات فردية:

وهي المؤسسة التي يملكها ويديرها شخص واحد فهو المسؤول عن تكوين رأس مالها واتخاذ إجراءات تكوينها فهو يتحمل المسؤولية إدارة تشغيلها وفي المقابل فهو على كل الأرباح المحققة نتيجة عمليات، ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترب على التشغيل وممارسة النشاط.[4]

وتمتاز المؤسسات الفردية بإجراءات تأسيس بسيطة، وإجراءات الرقابة تكون بفرض الضريبة على الأرباح وتمتاز بالحرية في اتخاذ القرار والمرونة في الممارسات الإدارية والفنية، وسلبيات هذه المؤسسات هو أن وجودها واستمراريتها مرتبطة بحياة هذا الشخص، وعدم قدرة الفرد الواحد على الإلمام بجميع النواحي الإدارية والفنية والإنتاجية تجعلها عرضة أكثر للازمات، أيضا الترقية داخل هذه المؤسسات تكون محدودة جدا وعدم استفادة المؤسسة من مزايا التخصص، وبالرغم من هذه الانتقادات إلا أن هذا التوجه يبقى هو النموذج الأنسب للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ثانيا: مؤسسات الشراكة:

الشراكة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل واحد منهم في المشروع أو المؤسسة سواء بمبلغ مالي أو بالعمل، على أن يقتسموا عوائد المشروع سواء كان ربع أو خسارة طبقا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري، وقد وضع المشروع شروط موضعية وهي الرضا، الأهلية، المحل والسبب، أما الشروط

---

[1] عبد الحميد لمين، سامية حساين، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] المادة 27، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] خليل شناوي، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2020، ص 35.

[4] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص 60.

الموضعية الخاصة تتمثل في تعدد الشركاء، تقييم الحصص، النية في المشاركة، تنقسم المؤسسات الشراكة إلى ثلاث أنواع وهي:[1]

1. شركات أشخاص:

تقوم على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء وهي في العادة شركات صغيرة تتألف من أفراد ويعرف بعضهم بعضا، وتجمعهم في الغالب صلة القرابة أو الصداقة.[2]

- **شركة التضامن:** وهي شركة يقيمها شخصان أو أكثر يشتركون في ملكيتها ويكون للشركة اسم و عنوان يتألف من أسماء الشركاء ويعتبر كل من الشركاء تاجرا من الناحية القانونية ويكون كل المالكين متضامنين عن ديون الشركة أمام الغير.

وقد يكون الشريك ظاهري ostensibhe أي معروف الأطراف الخارجية باعتباره مسئولا عن النشاط أو ساكن dopmant فيكون غير معروف كما قد يكون فعلي أو اسمي nomind أي يغطي إسمه للعمل. كما قد يكون الشريك مسؤول مسؤولية كاملة عن العمل أو محدود المسؤولية limited.[3]

- **شركات التوصية:** تقوم بأعمالها تحت عنوان تجاري تشمل فئتين من الشركاء أولاهما فئة الشركاء المفوضين الذين يحق لهم دون سواهم أن يقوموا بأعمالها الإدارية وهم المسؤولون بصفتهم الشخصية وبوجه التضامن عن إيفاء ديون الشركة، و الثانية فئة الشركاء الذين يقدمون المال ولا يلتزمون إلا بنسبة مقدماتهم.
- **شركات المحاصة:** تتميز الشركة المحاصة عن الشركات التجارية الأخرى بان فيها منحصر بين المتقاعدين وبأنها غير معدة للاطلاع الغير.

---

[1] محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 16.

[2] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] خليل شناوي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

2. شركات الأموال:

وهي شركات تتمتع باستقلالية تامة عن مالكيها كون رأس مالها يتحول إلى أسهم. فكل مساهم أو شريك يدخل الشركة بمقدمات تتمثل بأسهم قابلة للتداول. ولا يسأل المساهمون عن ديون الشركة إلا بنسبة مقدماتهم ويحصلون على الربح أيضا حسب نسبة مقدماتهم. وتشمل الشركات التالية: [1]

- **شركة المساهمة:** وهي شركات الأموال بامتياز، تهدف إلى تجميع الأموال قصد القيام بمشروعات صناعية واستثمارية، وهي أداة للتطور الاقتصادي في العصر الحديث، ينقسم رأس مالها إلى حصص لا يقل عدد شركائها عن 07.

- **شركة توصية بالأسهم:** تشبه شركة التوصية البسيطة، إلا أن حصص الشركاء الموصون تكون في شكل أسهم صغيرة القيمة ومتساوية العدد، يمكن تداولها والتنازل عنها بدون موافقة بقيمة الشركاء، أما الشركاء المتضامنين مسؤولون عن ديون الشركة، مسؤولية مطلقة في أموالهم الخاصة فهي شركة تتكون على الأقل من ثلاث شركاء.[2]

3. شركة ذات المسؤولية المحدودة:

هي شركة تجارية تحدد مسؤولية لكل شريك فيها بمقدار حصته في رأس مال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى.[3]

---

[1] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] عبد الحميد لمين، سامية حساين، **قراءة في نص المادة 05 من القانون رقم 17/02 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص ص 367-368.

[3] رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص63.

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني

إن المؤسسات الناشئة تلعب دورا هاما و حيويا في التنمية الاقتصادية الوطنية، فهي تمتاز بكونها مبتكرة في مجال التكنولوجيا، والمؤسسات الناشئة في الجزائر لازالت حديثة النشأة فهي تعتبر مؤسسات صغيرة من حجمها شكلها حتى وإن كانت تختلف في مضمونها في قوة نموها، يمكن الحديث عن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: دور المؤسسات الناشئة في التوظيف

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير الفرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية فمع اضطراد الزيارة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة. وعليه يمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال فترة (2014-2019):

الجدول (01): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

البيان	المؤسسات ص.م الخاصة	%	المؤسسات ص.م العامة	%	المجموع	%
2014	2110665	97.84	46567	2.16	2157232	100
2015	2327293	98.16	43727	1.48	2371020	100
2016	2511674	98.86	29024	1.14	2540698	100
2017	2632018	99.12	23452	0.88	2655470	100
2018	2702067	99.19	22197	0.81	2721264	100
2019	2864566	99.27	21085	0.73	2885651	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق :

(Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, 2014-2019)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير مناصب الشغل عرف تطورا وتزيدا مستمرا خلال فترة (2014-2019)، حيث قدر عدد مناصب الشغل المصرح بها سنة 2014 بـ 2110665 منصب شغل بنسبة تقدر 97.84% ليبلغ سنة 2016 حوالي 2511674 منصبا، بنسبة قدرها 96.86%، ليواصل ارتفاعه حتى بلغ 2864566 منصب شغل في نهاية سنة 2019. وذلك بفعل سياسات الحكومة التي تهدف إلى استحداث العديد من المناصب الشغل من خلال مخططات الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى التحفيزات المالية والجبائية التي شجعت على زيادة روح المقاولاتية. غير أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية كانت تتراجع من سنة للأخرى، حيث كان يقدر عدد مناصب الشغل سنة 2014 بـ 46567 منصب شغل في حين واصل انخفاضه حتى بلغ سنة 2016 99024 منصب شغل، ليصل سنة 2019 إلى 21085 منصب شغل بفعل سياسة خوصصة المؤسسات العمومية والتوجه نحو القطاع الخاص.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الناشئة في الدخل الوطني

يتحدد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلا مدى مساهمتها في تكوين الناتج الداخلي الخام، وتعرف حسب نوع النشاط الاقتصادي بأنه مجموعة القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في نوع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة الإنتاجية معنية الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج، ويشمل الناتج الداخلي الخام (TIB) على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب .[1] والجدول الموالي يحدد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث ناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة (2014-2019).

[1] جمعي عماري، **إستراتجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم تسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص ص 108-109 .

الجدول(02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج د.خ	17533.2	16591.9	17594.7	18575.8	20259.0	20706.1
% المساهمة	3.9	3.8	3.5	1.3	1.4	2.1

المصدر: من إعداد طالبتين اعتمادا على الموقع: www.dgpp.mf.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج الداخلي الخام عرفت تطورا خلال فترة (2016-2019). بعد أن عرفت انخفاض طفيف سنة 2015، حيث كانت قيمة الناتج الداخلي الخام سنة 2014 تقدر بـ 17533.2 مليار دج بنسبة 3.9% لتنخفض سنة 2015 إلى 16591.9 مليار دج بنسبة 3.8،% ثم عرفت ارتفاعا مجددا سنة 2016 بقيمة 17594.7 مليار دج بنسبة قدرت 3.5% لتواصل الارتفاع حتى وصلت قيمة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام إلى 20706.1 مليار دج سنة 2019 بنسبة 2.1% إلا أن هذه التغيرات سواء بالزيادة أو النقص في نسب المساهمة لا تعني أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة تذبذب وعدم الاستقرار بل العكس فهي في حالة تزايد، وهذا ما توضحه الإحصائيات، وسبب في هذه التغيرات هو تأثير القطاعات الأخرى على الناتج الداخلي الخام كقطاع المحروقات.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الناشئة في الإبداع والابتكار

تسمى المؤسسات بمختلف أحجامها وتخصصاتها وأنشطتها لضمان استمرارية والنمو والنجاح في تحقيق أهدافها الإستراتجية، من خلال التركيز على الإبداع والابتكار باعتبارها احد الوسائل والمتطلبات الأساسية التي تساعدها على التعامل مع بيئة ديناميكية متسارعة التغيرات والتهديدات، فبرغم من تعدد التعارف وتنوعها حول الإبداع والابتكار إلا أن كلاهما يعبر عن عملية تفكيرية الفرض منها مصاحبة التطورات التكنولوجية الحديثة،

فجميع الابتكارات تبدأ أصلا بأفكار إبداعية، ومن هنا يكون الإبداع انطلاقة للابتكار،حيث يعرف الإبداع على انه القدرة على الإنتاج أفكار جديدة لحل المشكلات بطريقة ايجابية ومفيدة للفرد أو المجتمع. [1]

الإبداع أيضا هو كفاءة وطاقة واستعداد يكتسبه الإنسان من خلال تركيز معظم لقدراته العقلية وإرادته وخياله وتجاربه ومعلوماته. أما الشخص المبدع فهو الشخص المرن ذو الأفكار الأصلية والمتمتع بالقدرة على إعادة تعرف الأشياء أو إعادة تنظيمها. والذي يمكنه من التوصل إلى استخدام الأشياء المتداولة بطرق وأساليب جديدة تعطيها معان تختلف عما هو متداول أو متفق عليه في حين أن الابتكار يعتبر مصدر أي اختراع في أي مجال من المجالات.[2]

فالابتكار إذا عملية شاملة بدايتها ظهور الفكرة المبدعة ونهايتها تكون بتجسيد هذه الفكرة ميدانيا بإنتاج شيء جديد وتسويقه، حيث أن الابتكار في المؤسسات الناشئة خيار استراتيجي لا غنى عنه، كون هذه المؤسسات بطبيعتها محدودة الموارد مقارنة مع المؤسسات الكبيرة. فمن خلال الابتكار المستمر الذي يدعم القدرات الفنية للمؤسسة الناشئة يمكن أن تضمن لنفسها كيانا في السوق، إلا انه لا يكون الهدف من الابتكار دوما تنمية حصة المؤسسة السوقية أو رفع مستوى أرباحها، بل قد يكون الهدف هو الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة، وخاصة إذا كانت مهددة بالزوال، وهناك عدة أسباب تجعل من المؤسسات الناشئة أكثر إبداعا نذكر من أهمها: [3]

- يتم إدارة المؤسسة من قبل مدير المشروع أو المقاول الذي يتميز بروح المبادرة وبمهارات المقاولة في تفحص البيئة اكتشاف الفرص، فالمقاولة ترتبط بمستغلي الفرص التجارية؛
- بساطة التنظيم والتوجيه نحو نشاط الأساسي (سلعة أو خدمة جديدة)؛
- صغر حجم المؤسسة يمكنها من التغيير بالإضافة إلى أن الاستثمارات المحدودة تجعل عملية من التجديد أقل مخاطرة؛
- قرب المؤسسة من السوق يجعلها أكثر استجابة للتغييرات السريعة في السوق.

[1] صبري مقيمح، حسينة خالدي، مرجع سبق ذكره،ص 161.

[2] كريمة سلطان, زهرة سعد قرمش, مرجع سبق ذكره ص 161.

[3] صبري مقيمح، حسينة خالدي، مرجع سابق، ص 139.

جهود الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة: من أهم جهود الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة في المجال المقاولاتي مايلي: [1]

- نشر ثقافة الابتكار والإبداع في الأوساط العلمية؛
- إجراء دراسات وأبحاث عن احتياجات السوق الحرة؛
- تشجيع البحث والتطوير والتحسين المستمر، إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية، إقامة معارض دائمة لتشجيع المنتجات المحلية؛
- بناء قاعدة معطيات وطنية في مجال الريادة، وتشجيع القطاع الخاص؛
- الاهتمام أكثر بالعلم والتكنولوجيا والإبداع والابتكار؛
- تطوير التدريب المهني وبصورة مستمرة؛
- تعزيز دمج المشاريع في سلاسل الإنتاج للاقتصاديات الأكثر تنافسية في العالم، وتقوية قدرات قطاع الأعمال في الاختراع لمواجهة التحديات التنافسية؛
- تمثيل مصالح المشروعات بقوة في عملية صياغة القرارات والسياسات؛
- تقوية علاقات الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
- التفكير بطرق سليمة للتغلب على معوقات الإبداع والابتكار وتدريب العقل والنفس لامتلاك الروح المبتكرة؛
- مرافقة الأشخاص المبدعين والمبتكرين من خلال: توافر روح الإبداع والابتكار ووجود بحوث علمية يتم تطبيقها فعلا، بالإضافة إلى وجود أو توفر آليات الدعم المتخصص ورؤوس الأموال وغيرها؛

حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة فهي تساهم بنحو 20% من مجال الابتكارات في الولايات المتحدة، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل بحكم طبيعتها إلى الابتكار كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 منه مقابل 3 سنوات في المؤسسات الكبيرة وهو ما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث في هيكلها التنظيمي البسيط الذي يمكنها من الاستجابة للمتغيرات التي تحدث في الأسواق والبيئة الخارجية.[2] ويتجلى دورها في الإبداع والابتكار من خلال:

---

[1] كريمة سلطان، زهرة سعد قرمش، مرجع سبق ذكره ص ص 161-162.

[2] عبد الله بلعبدلي، **تقييم مستجدات تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في ملتقى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 289.

- تعد أداة فعالة في توسيع القاعدة الإنتاجية: عند تطبيق استراتجيات إنتاج بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسطية بالإضافة إلى قدرتها اعتمادها على الخدمات المحلية الأمر الذي يؤذي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

- تساهم في تنمية وتطوير المهارات: إن المشروعات الصغيرة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الشعب الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة في أن يبدؤوا بتحقيق أحلامهم في امتلاك مشروع خاص حيث في الكثير من الأحيان فان المشروعات الكبيرة أو العابرة للقارات قد بدأت صغيرة ثم تمت بشكل متواصل ومنتظم.

- دمج المدخرات البسيطة في العملية الإنتاجية: بسبب صغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في المشروعات الصغيرة فان الأفراد الذين يمتلكون المهارات ويملكون مدخرات بسيطة يستطيعون تشغيل مدخراتهم البسيطة والمتواضعة من خلال تأسيس مشروعات صغيرة خاصة هذه الميزة تعمل على جلب مدخرات الناس البسيطة إلى العملية الإنتاجية بدلا من أن تظل جامدة وبدون استغلال.[1]

[1] عبد الله بلعبدلي، مرجع سابق، ص 290.

المبحث الرابع: آليات إحتضان المؤسسات الناشئة من قبل حاضنات الأعمال

إن انتشار المؤسسات المراد ضمها إلى الحاضنة مهمة تقتضي البحث عن مؤسسات تحمل قدرات مميزة لتكون مثال ناجح في الاحتضان، المؤسسات تحتاج خاصة في المراحل الأولى من دورة حياتها إلى الرعاية كالإنسان في مراحل طفولته ومنها سوف نتطرق في هذا المبحث إلى: معايير قبول المؤسسات الناشئة بالحاضنة وأهم مراحل احتضانها.

المطلب الأول: معايير قبول المؤسسات الناشئة بالحاضنة

فيما يخص معايير اختيار المشروعات التي تلتحق بالحاضنات يمكن القول بان أهم شروط الالتحاق بشكل عام، هي مدى احتياج المشروع لخدمات دعم الحاضنة، المشروعات الملحقة بالحاضنة تتميز بكونها مشروعات مبنية على الأشخاص المؤهلين الجادين أصحاب الأفكار الجيدة والتي يمكنها أن تحقق نموا سريعا، والتخرج من الحاضنة في أسرع وقت، بالإضافة إلى المشروعات القائمة على المبادرات التكنولوجية والابتكارات و الاختراعات،والتي تحتاج إلى الدعم الفني والتكنولوجي والمشروعات التي تحقق الترابط بينها وبين المشروعات القائمة خارج الحاضنة بحيث تخلق مناخا مناسبا للتكامل، مثل الصناعات المغذية التي تكامل فيما بينها (داخل الحاضنة) لإنتاج منتج لأحد الصناعات الضخمة، وبشكل عام تلتحق بالحاضنة المشروعات التالية: [1]

- ✓ المشروعات الجيدة ذات النمو السريع والتي يمكن لها أن تنمو بالدرجة التي تسمح لها بالتخرج بنجاح في غضون فترة زمنية لا تتعدى ثلاثة أعوام؛
- ✓ المشروعات القائمة على المبادرات التكنولوجية المختلفة، واستخدام التقنيات الحديثة وإنتاج منتجات ذات جودة عالية؛
- ✓ المشروعات التي تحقق الترابط والتكامل مع المشروعات القائمة وخاصة الصناعات المغذية؛
- ✓ المشروعات التي ترغب في التحول من مشروعات حرفية إلى صناعات متطورة من خلال إدخال وسائل الإنتاج المتطورة؛
- ✓ المشروعات التي تحقق كسب وتكوين مهارات إدارية جديدة، وتسمح بخلق وتنمية المهارات الفنية؛

[1] أحمد عارف العساف وآخرون، **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 547.

وأوضحت التجارب العلمية وجود عدة معايير لقبول المشاريع الناشئة في الحاضنة وتتمثل في: [1]

- جود فريق إدارة المؤسسة وتميزه بالرغبة في الانجاز؛
- المحتوى التكنولوجي للمؤسسة (أبحاث متطورة، تكنولوجيا جيدة ...الخ)؛
- إمكانية تنفيذ الفكرة فنيا؛
- قابلية الفكرة للحصول على براءة اختراع؛
- القدرة على البدء فورا في التنفيذ؛
- واقعية وقابلية خطة المؤسسة للتحقيق؛
- واقعية وقابلية المشروع للحصول على التمويل؛
- الإضافات والاختلافات الصناعية مع المنتجات الموجودة في الأسواق.

يوضح الجدول التالي بعض المعايير التي يمكن من خلالها تحديد نوعية المشروعات التي يمكن الدفع بها ومساندتها من خلال حاضنات الأعمال والتي نطلق عليها "المشروعات الرائدة" ومقارنتها مع المشروعات التقليدية:

الجدول رقم 03: المقارنة بين المشروعات التقليدية والمشروعات الرائدة

المعايير	مشروعات صغيرة تقليدية	مشروعات صغيرة رائدة
الهدف من المنتج	تطور وتحسين الأداء فقط	تغيير طريقة الناس في الحياة والعمل
الزبائن	الأقارب والمعارف والمحيط بالمشروع	أوامر توريد ومناقصات
القيمة المضافة	قيمة منخفضة	قيمة عالية
عمر المنتج	منتج وقتي أو موسمي	منتج دائم
حجم السوق	غير معروف و صغير عادة	معروف وضخم
معدل النمو	مطرد واقل من 10%	من 30% إلى 50% أو أكثر
المستهدف من السوق	اقل من 5% (في 5 سنوات)	أكثر من 20% (في 5 سنوات)

المصدر: أحمد عارف العساف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 548.

[1] مراد إسماعيل عيماد دانو سعيد، **حاضنات الأعمال التكنولوجية**، مداخلة في ملتقي حول آليات دعم ومساندة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 05/04/03 ماي2011، ص 6.

المطلب الثاني: مراحل احتضان المؤسسات الناشئة من قبل حاضنات الأعمال

تعمل الحاضنة على دعم المؤسسات الناشئة في مختلف مراحل حياتها وفق البرنامج التالي:[1]

1- **مرحلة ما قبل الاحتضان:** وهي مرحلة أساسية لبناء مشروع وفق قاعدة صلبة تضمن استمراره ونموه، فمحدودية قدرة المستحدث للوصول إلى مصادر المعلومات الضرورية وضعف خبرته التسييرية تجعله بحاجة ماسة لدعم الحاضنة فيما يتعلق بـ:

- إعداد دراسات الجدوى متكاملة تمكنه من اكتشاف مكامن القوة والضعف لمشروعه؛
- تقديم استشارات إدارية من شانها مساعدته على تصميم هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة عمل المؤسسات المحتضنة واستراتيجياتها؛
- إعداد خطة عمل شاملة ومتكاملة لتحديد الأنشطة الأساسية ومنع تعارضها زمنيا؛

فخطة العمل بمثابة خارطة الطريق توجه المستحدث خطوة بخطوة حول كيفية ترجمة فكرته إلى خدمة أو منتج مريحا تجاريا.[2]

2- **مرحلة الاحتضان:** تضطلع حاضنات الأعمال خلال فترة الاحتضان التي عادة ما تتراوح بين شهرين إلى 6 أشهر فأقصى حد إلى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المشروعة، التي تتلاءم مع احتياجات المؤسسة المحتضنة و تطلعاتها المستقبلية، من خلال:

- تدريب صاحب المؤسسة المحتضنة، بهدف تحفيز وتنمية قدراته عن طريق تنظيم دورات تدريبية، حلقات دراسية، مؤتمرات وندوات، الحوار المفتوح ودراسات حالة، تختلف مدتها ومضمونها حسب نوع الاحتياج، انطلاقا من فترة أن التدريب استثمار طويل المدى نحو النمو والاستدامة؛
- توفير الخدمات المالية الضرورية والتي تأخذ أشكالا عدة؛
- التمويل المباشر من خلال المساهمة في رأسمال المؤسسة بنسبة معينة، تقديم سيولة نقدية، منح وهبات؛
- التأجير التشغيلي لمختلف التجهيزات والمباني بشروط ميسرة، ومبالغ رمزية وفق عقود مرنة؛

---

[1] أحلام فرج الله وآخرون، **واقع منصات رواد الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلة 07، العدد 03، 2021/01/31، ص 391.

[2] عمر قمان، مصطفى حبشي، **أهمية حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**، كتاب جماعي حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ،جامعة جيجل، الجزائر 2021، ص 225.

- تسيير شروط التمويل بالتعاون مع الوكالات الوطنية والإقليمية، ومختلف أنواع المستثمرين كشركات رأس المال المخاطر، فحسب تجربة الحاضنات الفلسطينية في تعاون مع شركات رأسمال مخاطر تم الحصول على 250000 دولارا كتمويل، خلال مرحلة الإنشاء لفترة ما بين خمس إلى سبع سنوات، والتعاون مع مؤسسات التأخير التمويلي، إذ يمثل قرض الإيجار بديل تمويل عن القروض طويلة ومتوسطة الأجل التقليدية ويوفر مزايا جبائية؛
- تذليل عقبات الاقتراض بتقديم الضمانات بصفة شخصية، كاستغلال شهرة الحاضنة أو ممتلكاتها كضمان، أو الاستفادة من أسعار فائدة تفضيلية وفق البرامج الحكومية التي تتبع لها الحاضنة؛
- تقديم الاستشارات المالية حول أساسيات التعامل مع المؤسسات المالية، وكيفية انتقاء انسب مصادر التمويل المتاحة بأقل التكاليف والاستغلال الأمثل لها لتحقيق اكبر عائد، وكذلك حماية الابتكارات من الاستغلال دون ترخيص؛
- توفير الدعم التسويقي للمؤسسات المختصة باعتبار المتسوق احد ركائز اقتصاد السوق، فحاضنات الأعمال تتدخل لمساعدة المؤسسات المختصة على إعداد بحوث التسويق، والاهتمام بعناصر المزيج من طرح لمنتجات مطابقة للموصفات المطلوبة واختيار علامة تجارية مناسبة، تحديد السعر المناسب للمنتج الذي يرضي المستهلك، إضافة إلى تسهيل ترويج وتوزيع المنتجات؛
- فضلا عن تجميع المؤسسات المحتضنة ضمن شبكة عمل واحدة مترابطة الذي يأخذ عدة أشكال، فقد يكون داخلي بين المؤسسات المنتسبة لنفس الحاضنة، أو خارجي مع مؤسسات منتسبة لحاضنات مختلفة أو مع أخرى غير منتسبة لأي حاضنة، وبصفة خاصة مع مؤسسات كبيرة أو ما يعرف بالمقاولة من الباطن؛
- تتبني حاضنة الأعمال في تقديم خدماتها على مبدأ الشمولية، لذا لا تقتصر على الخدمات الرئيسية فقط بل تتجاوزها إلى خدمات أخرى وإن كانت ثانوية في نظر الغير، فهي تمثل خدمات مساندة وحتى مكملة للخدمات السابقة كالخدمات القانونية، خدمات الأمن والصيانة.[1]

3- **مرحلة ما بعد التخرج من الحاضنة:** تتميز فترة ما بعد الخروج من الحاضنة بسعي المؤسسة إلى الاستعداد والتحصين الايجابي لمواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة والتوجه نحو اقتصاد السوق، من خلال إعادة النظر في سياستها وإدارتها وكامل أوضاعها، ومن هذا المنطق كان لا بد من تدخل الحاضنة لمساعدة هذه

[1] سهيلة عيساني، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

المؤسسات على رفع أدائها وفق منظور معاصر من اجل تعزيز قدرتها على التماسك والتوسع وضمان استمراريتها، وذلك من خلال: [1]

- متابعة أداء المؤسسات المتخرجة للتأكد من سير عملها وفق الاتجاه المخطط وعدم تعرضها لمشاكل تعيق نموها، مع ضرورة التركيز على جانبين أساسيين في عملية المتابعة: الجانب المالي والجانب الفني؛
- تقييم أداء المؤسسات من خلال تحليل نتائج نهائية للعمل وتقدير مدى اتفاقها مع الأهداف المقررة، في مختلف الجوانب: الإدارية، المالية، الإنتاجية، التسويقية؛
- بناء جسر تمويلي ببن مرحلة الاحتضان ومرحلة الخروج والاعتماد على الذات بتقديم مساعدات وهبات مالية، التعهد ببدل أقصى جهد لتسويق الإصدارات الجديدة للمؤسسة من أسهم وسندات المتعلقة بعملية الطرح الخاص والتي تتصف بعدم استيفاءها لشروط الدخول إلى البورصة وتوجه لفئة محدودة من المستثمرين؛
- تقديم المشورة والنصح للمساعدة على التوسع والنمو وذلك حول تغيير شكلها القانوني من شركات الفردية أو شركات تضمان إلى شركة مساهمة بغية نتج رأس مالها والدخول إلى البورصة، المفاضلة بين الخيارات الإستراتجية المتاحة أمامها سواء فيما يتعلق بالتوسع بقدراتها الذاتية أو التوسع الخارجي بإعادة هيكلتها، الاندماج و التحالفات الإستراتجية، أو حمايتها من عمليات الاستحواذ التعسفية.

المرحلة النهائية بالنسبة للمؤسسات الناشئة داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المؤسسة بالحاضنة، وذلك طبقا لمعايير محددة للتخرج، حيث يتوقع أن تكون المؤسسة قد حققت قدرا من النضج والنمو وأصبحت قادرة على بدء نشاطها خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر إلا انه لا يعني ذلك الانقطاع التام عن الحاضنة، بل يمكن الاستمرار في الاستفادة من خدماتها وتوجيهاتها حتى بعد التخرج.[2]

[1] عمر قمان، مصطفى حبشي، مرجع سبق ذكره، ص 226.

[2] صبري مقيمح، حسينة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

خلاصة الفصل الثاني:

المؤسسات الناشئة كيان حديث النشأة تعتمد في الغالب على التكنولوجيا، تهدف لطرح فكرة إبداعية وفتح سوق جديد في ظل احتياجات مالية كبيرة في ظل حالة عدم التأكد، كما أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، نظرا لما تتمتع به من خصائص أهمها تسريع عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، فالمؤسسات الناشئة تتسم بخصائص عديدة كالقدرة على التغيير السريع والقدرة على الابتكار والتطوير، كما أنها داعمة للتنمية الاقتصادية وينطوي نشاطها على إمكانية هامة في دعم أهم المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الخام والتشغيل، وتساهم في ترقية روح المبادرة الفردية والتشجيع على العمل الحر.

تعتبر حاضنات الأعمال مؤسسات ذات أساس قانوني تعمل على احتضان المشاريع بين مرحلة البدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، ودعم المقاولين الجدد ومساعدتهم على إطلاق مشروعات ناشئة وعليه تعمل حاضنات الأعمال على تزويدهم بمختلف الأدوات اللازمة لنجاح المشروع، وهو الأمر الذي يجعل من حاضنات الأعمال أداة مفيدة لتهيئة أكثر ريادة وذلك للحد من معدل الفشل في الأعمال التجارية الناشئة.

الفصل الثالث

واقع حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر، آلية عملها ومعوقات نشاطها.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المبحث الثالث: دراسة حول نشاط حاضنات الأعمال الجامعية.

خلاصة الفصل

تمهيد

في ظل الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر مؤخرا بسبب تراجع مداخلها من النفط والغاز، وفي هذا السياق، ذكر أن السياسة العامة للدولة أولت أهمية كبيرة للقطاع الخاص حيث قدمت دعما كبيرا ما أدى لإنشاء وزارة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية ووضع أطر قانونية وتشريعية وتنظيمية للإنشاء حاضنات الأعمال، تمثلت في مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل موزعة في مختلف مناطق التراب الوطني والتي لا زالت بحاجة إلى تكثيف العمل عليها وتوفير مناخ مناسب.

على غرار ذلك اهتمت الجزائر بالنظر في أنظمتها التعليمية والاهتمام بالطلاب أو المتخرجين أو المتدربين من الشباب وتنمية اتجاهاتهم من خلال دعم مشاريعهم وأفكارهم واختيار بديل أو موازي لخيار العمل في سبيل الحصول على الإنتاج الذي يخلق القيمة المضافة في اقتصاد السوق. ولدراسة هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر، آلية عملها ومعوقات نشاطها.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المبحث الثالث: دراسة حول نشاط حاضنات الأعمال الجامعية.

المبحث الأول: ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر، آلية عملها ومعوقات نشاطها

نتيجة للنجاح الكبير والملموس الذي حققته حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الدول التي أخذت بمفهوم الحاضنات، فقد ارتأت الجزائر أن تأخذ المفهوم الجديد سعيا منها لتنمية ثقافة العمل الحر وترقية القطاع المقاولاتي الذي بات أهمية إستراتجية متزايدة في ظل الظروف الحالية، حيث أقدمت الجزائر على وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال.

المطلب الأول: ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر

تعتبر التجربة الجزائرية حديثة العهد في مجال حاضنات الأعمال إلى غاية صدور القانون التوجيهي لسنة 2001 الذي يتضمن رسم الخطوط الواجب وضعها وتنفيذها لتحسين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على ترقيته من خلال إنشاء وكالات وصناديق ومراكز تسهيل تؤسس لهذا الغرض، ليتم بعد ذلك إصدار المرسوم التنفيذي رقم 03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات. ونفس المرسوم متضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل وذلك من أجل التعريف بحاضنات الأعمال وأنواعها والهيئات العامة والمؤسسات التي تديرها، وفي هذا الإطار فان المشرع الجزائري أخد بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط.[1]

أولا: مشاتل المؤسسات (les prépimiére d'entreprises)

1. **تعريف مشاتل المؤسسات:** تقرر إنشاء مشاتل المؤسسات مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات. وعرفت مشاتل المؤسسات بموجب هذا المرسوم في المادة الثانية بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[2]

وتتكون المشاتل في أحد الأشكال الآتية:

- **المحضنة:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛

---

[1] سمية أحمد ميلي، **دور حاضنات الأعمال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(حالة الجزائر)**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 52.

[2] جمال بن نعمان، **حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر**، مجلة أبعاد اقتصادية،جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2016، ص 499.

- **ورشة الربط:** وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية؛
- **نزل المؤسسات:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

يلاحظ أن المشرع الجزائري قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحاضن (الحاضنات) تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا.[1]

2. **أهداف مشاتل المؤسسات:** تهدف مشاتل المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:[2]

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي؛
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان وجودها؛
- تشجيع بروز المشاريع الصغيرة؛
- تقديم الدعم لمنشأ المؤسسات الجديدة؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتجيا في التطوير الاقتصادي في مكان وجودها.

3. **مهام مشاتل المؤسسات:** تتولى مشاتل المؤسسات مهمة تنفيذ نظام دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي الذي تحدده الهياكل المركزية للوكالة، و تقديم الخدمات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و بهذه الصفة، تكلف على الخصوص بما يأتي:[3]

---

[1] سليم بوقنة وآخرون، **حاضنات الأعمال كأداة لترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار في الاقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص 224.

[2] جمال بن نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 500.

[3] **المرسوم التنفيذي رقم 2-331 المؤرخ في 21 نوفمبر 2020**، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 يونيو 2018، المتضمن تحديد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة في 25 نوفمبر 2020، المادة 21 مكرر، ص 11.

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات الإحتضان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة والتسريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة أو تلك التي لديها إمكانيات نمو كبيرة؛
- توفير إيواء ظرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات، المسجلة في نظام الدعم للديمومة؛
- القيام بأعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولاتية بالتكامل مع الأجهزة الموجودة؛
- تقييم الإمكانيات المحلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف النسيج الصناعي؛
- تحديد فرص الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة المؤسسات الكبيرة، لاسيما الصناعية، بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار؛
- مساعدة حاملي المشاريع لدى صناديق الإطلاق والمصادر الأخرى للتمويل.

ثانيا: مراكز الدعم والاستشارة (مراكز التسهيل سابقا)

1- تعريف مراكز الدعم والاستشارة: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79-03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، ويعتبر مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري (م.ع.إ) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار. انطلق في النشاط الفعلي سنة 2010. وبناء على المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 يونيو سنة 2018 الذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها تم تحديث اسم مراكز التسهيل إلى مراكز الدعم والاستشارة. [1]

2- أهداف مراكز الدعم والاستشارة: من بين أهداف مراكز الدعم والاستشارة نجد:[2]

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئ المؤسسات والمقاولين؛
- تطوير ثقافة التفاؤل؛
- ضمان سير الملفات التي تحظى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب حاملي المشاريع؛
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية والمحلية؛

---

[1] **دليل إنشاء مؤسسة وفرص الاستثمار**، الوثائق الداخلية لمراكز التسهيل لولاية جيجل، الجزائر، 2013، ص 3.

[2] جمال بن نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 501.

- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو متبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
- ترقية تعميم المهارة وتشجيعها؛
- تثمين الكفاءات البشرية و عقلنة استعمال الموارد المالية؛
- إنشاء قاعدة معطيات عن الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

3- مهام مراكز الدعم والاستشارة: تتولى مراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة تنفيذ برامج وأنظمة دعم تطوير و ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي، المحددة من طرف الهياكل المركزية للوكالة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضمان المرافقة. وبهذه الصفة، تكلف على الخصوص بما يأتي:[1]

- دراسة وتحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاتصال مع مجموع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي بهدف اقتراح التكييفات المطلوبة للبرامج والأنظمة التي تنفذها؛
- اقتراح مشاريع للتطوير الجماعي أو للنظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ البرامج وأنظمة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحددة من طرف الوكالة بالاتصال مع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي. في المجال:
  - عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - تطوير المناولة ودعم تعزيز الاندماج الصناعي الوطني؛
  - دعم الابتكار والرقمنة في المؤسسات الغيرة والمتوسطة؛
  - دعم ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ عليها؛
  - تطوير النظم البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] المادة 21 مكرر، **المرسوم التنفيذي رقم 2-331 المؤرخ في 21 نوفمبر 2020**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الجدول رقم (04): تطور مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

السنوات	الهياكل التشغيلية		هياكل قيد الإنشاء	
	مراكز التسهيل	مشاتل المؤسسات	مراكز التسهيل	مشاتل المؤسسات
2015	16	13	04	11
2016	16	13	04	11
2017	26	16	01	03
2018	26	16	01	03
2019	27	17	02	02

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق:

(Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, 2015-2019)

نلاحظ من خلال الجدول أن وتيرة تطور عدد مشاتل ومراكز التسهيل تسير بخطوات متباطئة بالرغم من الدعم المقدم والمساندة القانونية حيث بلغ عدد المشاتل 13 مشتلة سنة 2015 ليرتفع إلى 16 ثم 17 مشتلة سنتي 2018 و2019 على التوالي، توزعت هذه المشاتل على بعض ولايات الوطن واحتضنت عدد من المشاريع وساهمت في تأسيس مؤسسات ناشئة وخلق مناصب شغل، وفيما يلي جدولين على التوالي يوضحان حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل على المستوى الوطني للسداسي الأخير لسنة 2018.

الجدول رقم (05): حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات على المستوى الوطني للسداسي الأخير 2018

الولاية	عدد المشاريع المختصة	عدد المؤسسات الناشئة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
أدرار	07	02	07
باتنة	16	08	38
ميلة	06	04	34
البيض	26	12	56
بسكرة	23	23	53
البويرة	08	04	63
عنابة	16	03	47
خنشلة	11	07	52

أم البواقي	12	04	26
غرداية	05	02	40
برج بوعريريج	07	07	19
بشار	05	02	04
سيدي بلعباس	03	01	05
تيارت	19	03	57
وهران	12	02	05
ورقلة	10	09	33
المجموع	**186**	**93**	**539**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق:

(Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, données de 2em semestre 2018, N°34, avril 2019, p : 30)

يوضح الجدول أعلاه حصيلة نشاطي مشاتل المؤسسات في 16 ولاية، حيث بلغ عدد المشاريع المحتضنة 186 مشروع، تم إنشاء 93 مؤسسة، ومن المتوقع أن تخلق 539 منصب عمل.

ما نلاحظه أن مشاتل البيض، بسكرة وتيارت سجلت حصيلتهم ارتفاع، ويمكن أن نرجع ذلك إلى الحملات التعريفية التي يقدمونها للتعريف بالمشتلة والمشاركة في كل التظاهرات الوطنية والخدمات التي توفرها وحتى الدورات التكوينية كل هذا يساعدها في استقطاب أصحاب المشاريع واحتضانهم و تسريع انطلاق مشاريعهم، أما باقي المشاتل فنجد بأنه يوجد بها عدد من المؤسسات المنشأة ولكن مقارنة بالمشاريع المحتضنة فهو ضئيل خاصة وهران وعنابة اللتان تم إنشاؤهما عام 2009، أما ولاية سيدي بلعباس فمن بين 03 مشاريع محتضنة تم إنشاء مؤسسة واحدة.

الجدول رقم(06): حصيلة نشاط مراكز تسهيل المؤسسات على المستوى الوطني للسداسي الأخير 2018

الولايات	عدد المشاريع المستقبلة	عدد المشاريع المرافقة	مخططات الأعمال المنجزة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب العمل المتوقعة
تيبازة	115	90	47	05	994
وهران	294	97	04	40	100
أدرار	98	47	11	11	133

برج بوعريريج	133	94	23	05	459
إيليزي	57	48	01	_	08
جيجل	103	06	06	_	94
تمنراست	10	10	_	_	_
النعامة	171	37	02	01	14
تندوف	83	16	_	13	33
الجلفة	139	12	12	06	15
سيدي بلعباس	300	12	12	02	460
البليدة	127	85	07	05	290
بسكرة	378	40	06	07	163
البيض	132	14	04	02	135
خنشلة	47	10	03	_	122
الأغواط	21	04	03	03	09
بشار	165	_	_	20	_
بجاية	180	30	_	69	40
ورقلة	92	92	_	12	138
الشلف	39	21	04	_	73
سوق أهراس	63	61	09	_	160
أم البواقي	03	03	_	_	_
باتنة	06	06	_	_	_
البويرة	33	17	02	01	33
ميلة	13	04	_	02	04
الواد	15	07	_	_	_
المجموع	2817	863	156	104	3477

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق:

(Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, données de 2^{em} semestre 2018, N°34, avril 2019, p : 28.)

يوضح الجدول أعلاه حصيلة نشاط مراكز التسهيل خلال السداسي الأخير من عام 2018، حيث بلغ عدد المشاريع المرافقة 863 مشروع، 204 مؤسسة منشأة، ومن المتوقع أن تخلق هذه المؤسسات 3477 منصب عمل.

وتتوزع هذه المشاريع على مجموعة من القطاعات، احتل فيها قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 31.05% بـ 268 مشروع، يليه قطاع الصناعات بنسبة 24.45% و211 مشروع، وفي المرتبة الثالثة حل قطاع الحرف اليدوية بنسبة 16.75% و117 مشروع، في حين سجل قطاع الفلاحة 57 مشروع بنسبة 13.56%، وفي قطاع الأشغال العمومية فقد قدر عدد المشاريع فيها بمشروع واحد بنسبة 6.60%، وفي المرتبة الأخير نجد قطاع التجارة فقد سجل بنسبة ضئيلة 0.12% و143 مشروع، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(04): توزيع المشاريع التي تدعمها مراكز التسهيل

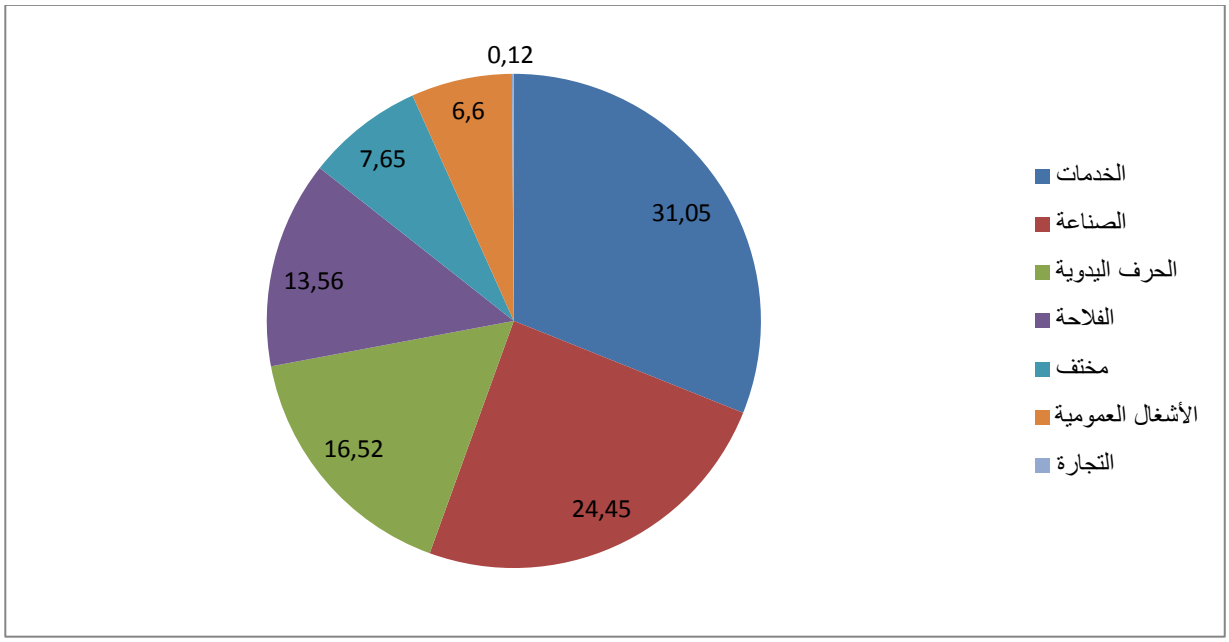

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق:

(Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, données de 2^{em} semestre 2018, N°34, avril 2019, p :29.)

من بين أهم الحاضنات الناشطة على المستوى الوطني الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله. نوجز فيما يلي تعريفها وأهم أهدافها:

1. **تعريف حاضنة سيدي عبد الله:** تقع حاضنة الأعمال التكنولوجية في الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله على بعد 200م^2 من مبنى سيرتيك ذات مبنى ذكي، تبلغ مساحتها 9800م^2 وذات هندسة معمارية متطورة، تتكون من ثلاث (03) طوابق تتضمن ما يلي:[1]

- مساحات مخصصة للعمل تقدر ب 2150 م^2؛
- قاعتان للدروس التكوينية وقاعتان للاجتماعات؛
- 9 قاعات للمحتضنين: مقسمة حسب مراحل الاحتضان، (03) منها للمشاريع ما قبل الاحتضان، (03) للمشاريع في مرحلة الاحتضان، و(03) في مرحلة ما بعد الاحتضان؛
- مراكز إبداع تابعة للمؤسسات ذات التكنولوجيا المتطورة مثل: (IBS)، (CISCO)، (MICROSOFT)، تقدم دورات تكوينية لأجل تطوير تكنولوجياتها.

- تستقبل تدعم الحاضنة التكنولوجية حاملي مشاريع خلق المؤسسات المبدعة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا المؤسسات الناشئة الراغبة في تطوير خدماتها أو منتجاتها، وقد أنشأت الحاضنة في السادس من جانفي 2009، وانطلقت في نشاطها في مطلع 2010 حيث تعتبر العنصر الرئيسي في نظام الحظيرة المعلوماتية، تعمل تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تستمد الحاضنة التمويل اللازم لنشاطها بشكل رسمي من الإعانات الحكومية التي تعد مصدرا رئيسيا للتمويل بالإضافة إلى عوائد الاستئجار المستمدة من المؤسسات التي تنشط في الحظيرة.

2. **أهداف الحاضنة:** تهدف الحاضنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:[2]

- مساعدة المؤسسات على رفع قدراتها الإبداعية والتنافسية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي؛
- رفع عدد المؤسسات الجديدة العاملة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- تطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال على التصدير؛
- خلق فرص عمل جديدة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- رفع الاستثمارات في القطاع الخاص؛
- العمل على الحد من هجرة الأدمغة والكفاءات من خلال مساعدتهم في إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

---

[1] فاطمة الزهراء بدراني وآخرون، **مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، الجزائر، العدد 32، الجزء الرابع، 2018، ص ص 603-604.

[2] علاء الدين بوضياف، محمد زبير، **دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 95.

المطلب الثاني: آلية عمل حاضنات الأعمال في الجزائر

قبل التحاق المؤسسات بالحاضنة والدخول في المراحل الأساسية التي تمر بها خلال مدة احتضانها، هناك مجموعة من الشروط التي تضعها الحاضنة للالتحاق بها، فبعد تحقق الشروط وقبول الملفات بشكل رسمي من قبل اللجنة التوجيهية تمر المشاريع المنتقاة على ثلاث مراحل أساسية: [1]

المرحلة الأولى: البحث عن فكرة المشروع

ويكون ذلك عن طريق البحث عن احتياجات أفراد المجتمع أثناء حياتهم اليومية وهذا بزيارة الصالونات والمعارض وإجراء محادثات مع مصنعي ومستعملي المنتوج أو الخدمات، وبصفة عامة كل إجراء يساعدهم على بلورة فكرة إنشاء مؤسستهم، ويتم دراسة فكرة حامل المشروع وفقا لمؤهلاته وإمكانياته المتمثلة في:

- ✓ أن يتمتع صاحب المشروع بالروح المقاولاتية والقدرة على تسيير مؤسسته؛
- ✓ طريقة صاحب المشروع وكيفية عرضه للفكرة وقدرته على إيصالها بشكل صحيح ومقنع؛
- ✓ السيرة الذاتية لصاحب المشروع؛
- ✓ الإمكانيات المادية التي هو مستعد لتوظيفها؛
- ✓ الخصائص الاقتصادية للمنطقة المراد تجسيد فيها المشروع.

المرحلة الثانية: تقييم المشروع

في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في المرحلة الأولى يتم عمل مخطط الأعمال من خلال:

1- دراسة السوق:

- تحديد المنتوج أو الخدمة بدقة ثم القيام بمخطط لجمع المعلومات حول المنافسين، نقاط قوتهم وضعفهم، معرفة الطلب (احتياجات السوق، شريحة المجتمع المستهدفة... الخ)؛
- تحديد حجم المبيعات المتوقعة؛
- تحديد إستراتجية البيع فيما يتعلق بسعر البيع، طريقة التوزيع، طريقة ترويج المنتوج.

2- دراسة تقنية: اختيار التجهيزات والعتاد مع مراعاة:

- خصائص المنتوج أو الخدمة؛

[1] **دليل إنشاء مؤسسة وفرص الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.

- قدرات الإنتاج؛
- اليد العاملة التي يتطلبها العتاد.

3- دراسة الإمكانيات البشرية:

- تقييم مؤهلات صاحب المشروع؛
- تحديد الاحتياجات من اليد العاملة؛
- تحديد الكفاءات والمهارات المطلوبة.

4- دراسة مالية:

- تحديد الاحتياجات المالية وفرص التمويل؛
- إجراء دراسة جدوى للمشروع تفيد في تقييم مردوديته ومن ثم اتخاذ القرار بتجسيده من عدمه.

5- دراسة قانونية: ويتعلق الأمر بالشكل القانوني للمؤسسة.

المرحلة الثالثة: تجسيد المشروع

بعد إجراء الدراسة المالية والتأكد من جدوى المشروع يتم تجسيد الفكرة (إنشاء المؤسسة) ومتابعة أداءه ومعاونته على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية. ويتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع بالحاضنة، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدرا من النجاح والنمو، وأصبح قادرا على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.[1]

المطلب الثالث: معوقات نشاط حاضنات الأعمال في الجزائر

بالرغم من الدور الفعال الذي لعبته حاضنات الأعمال في العالم في دعم وترقية الشركات المقاولاتية الناشئة، إلا أنها لا تزال في الجزائر بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول، وعموما فإن حاضنات الأعمال في الجزائر تعاني جملة من النقائص، تواجه عراقيل تقف حائلا أمام تطورها ويعود ذلك إلى: [2]

[1] مراد إسماعيل، عماد داتو سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] شريفة بوالشعور، مرجع سبق ذكره، ص 429.

- حداثة ومحدودية فكرة حاضنات الأعمال؛
- ضعف المورد البشري وعدم تأهيله، وافتقاره لخلفية كافية حول المقاولاتية في الجزائر التي تواجه العديد من الصعوبات والتحديات خاصة فيما يتعلق بنقص الأفكار الإبداعية والمبتكرة؛
- الإجراءات البيروقراطية، وعدم مواكبة التشريعات والقوانين؛
- ضعف التنسيق بين هيئات التنمية بما فيها الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى، وكذا فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات؛
- مشكل العقار بحيث أن الحاضنات وكأي مؤسسة تحتاج إلى عقار لإقامتها وفي ظل الوضعية الحالية للعقار، ستعيق من تطور حاضنات الأعمال في الجزائر، خاصة حاضنات الأعمال التي تهدف إلى الربح،[1] وذلك بسبب ارتفاع أسعار المباني أو انعدامها بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية لقبول المشروع، وحاضنات الأعمال تحتاج إلى عقار حتما؛
- ضعف التمويل وهذا راجع لعدم وجود مرونة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط منح القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية المشروع، وبذلك تؤثر مشكلة التمويل على أداء الحاضنات نفسها؛ [2]
- الاعتمادية، أي اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات؛
- نقص الكفاءة العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي؛
- هجرة الأدمغة نحو الخارج؛
- انعدام الهيئات المدعمة والمساعدة لنشاط الإبداع والابتكار؛
- ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار داخل الشركات الصناعية وبالنسبة إلى ميزانيات الدولة أيضا؛
- عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال؛
- وجود فجوة كبيرة بين قطاعات التصنيع ومؤسسات البحث العلمي. [3]

---

[1] مبارك بلاطة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] عمار سلطان، **الإطار التشريعي لحاضنات الأعمال في الجزائر**، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2020، ص 47.

[3] ياسين هراندي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

يعتبر موضوع الشركات الناشئة من أكثر المواضيع التي سلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وتجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر

باعتبار أن المؤسسات الناشئة حديثة العهد بالجزائر كونها مبتكرة في مجال التكنولوجيا فمفهومها لا يزال طور الإنشاء، واعتبارا أن المؤسسات الناشئة في الجزائر هي مؤسسات صغيرة يمكننا الحديث عن واقع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

يوضح الجدول الموالي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2010-2019) والتي تنقسم إلى مؤسسات خاصة وأخرى عامة:

الجدول رقم(07): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

البيان	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	الحرف التقليدية	المجموع
2010	482892	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	934569
2016	786989	390	235242	1022621
2017	831914	267	242322	1074503
2018	880950	261	260652	1141863
2019	918542	243	274554	1193339

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق:

(Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, 2010-2019)

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرف تطورا مستمرا خلال الفترة (2010-2019)، حيث قدر سنة 2010 بـ 619072 مؤسسة ووصل إلى 1193339 مؤسسة في أفريل 2020، وهذا يرجع إلى التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة الذي يعكس أهمية التوجه نحو هذا النوع من المؤسسات باعتباره أحد أهم بدائل التنمية في ظل تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

كما نلاحظ استحواذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على الحصة الأكبر من الإجمالي في حين تحوز المؤسسات العمومية على نسب ضئيلة والتي لا تزيد عن 572 مؤسسة كأعلى قيمة مسجلة سنة 2011 لتصل سنة 2019 إلى 243 مؤسسة، وذلك نتيجة سياسة الخوصصة والتوجه نحو القطاع الخاص، والشكل الموالي يعكس بيانات الجدول أعلاه:

الشكل رقم (05): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

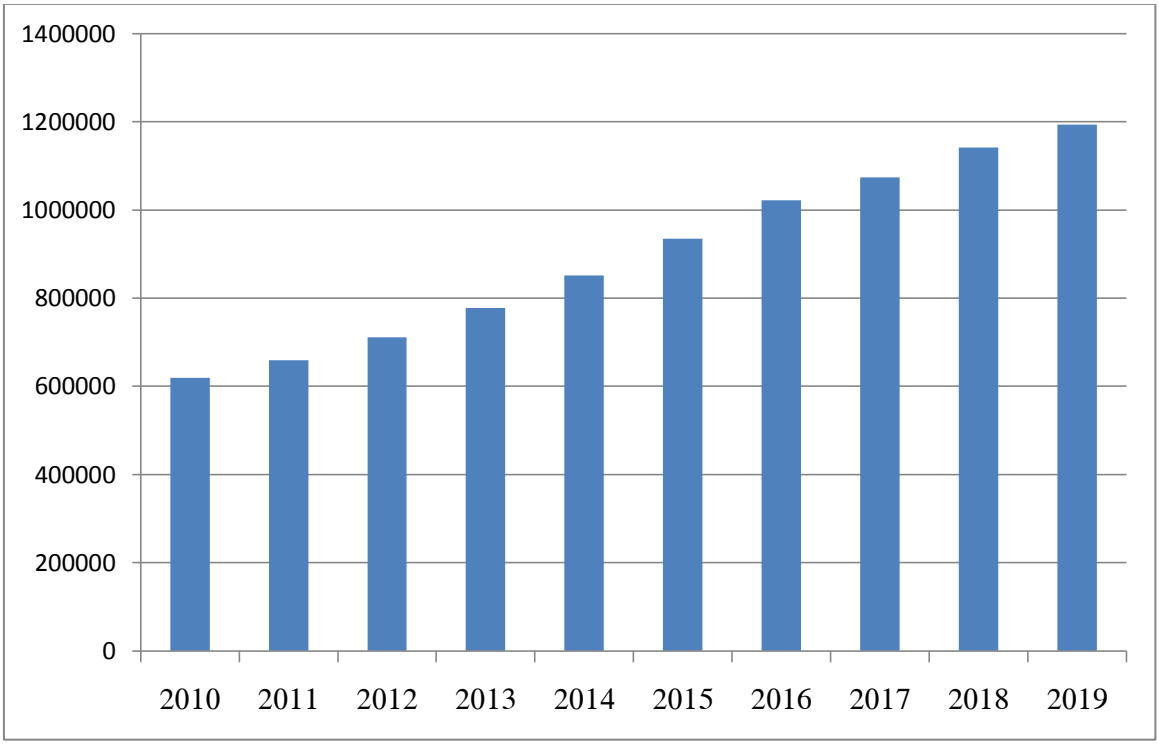

المصدر: من إعداد الطالتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (09).

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

يوضح الجدول الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم إلى غاية نهاية سنة 2019.

الجدول رقم (08): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم نهاية سنة 2019

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	العدد	النسبة %
مؤسسات صغرى (أقل من 10 عمال)	1157539	97
مؤسسات صغيرة (من 10-49 عامل)	31027	2.6
مؤسسات متوسطة (50-249 عامل)	4773	0.4
المجموع	**1193339**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق:

(Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, Avril 2019, p: 8)

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن المؤسسات الصغرى تهيمن على النسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نهاية سنة 2019 بلغ 1157539 مؤسسة بنسبة 97%، ثم تليها المؤسسات الصغيرة بـ 31027 مؤسسة وهو ما يمثل نسبة 2.6%، ثم تأتي أخير، المؤسسات المتوسطة ب 4773 مؤسسة بنسبة 0.4% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشكل التالي يعكس بيانات الجدول أعلاه.

الشكل رقم (6): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجم نهاية سنة 2019.

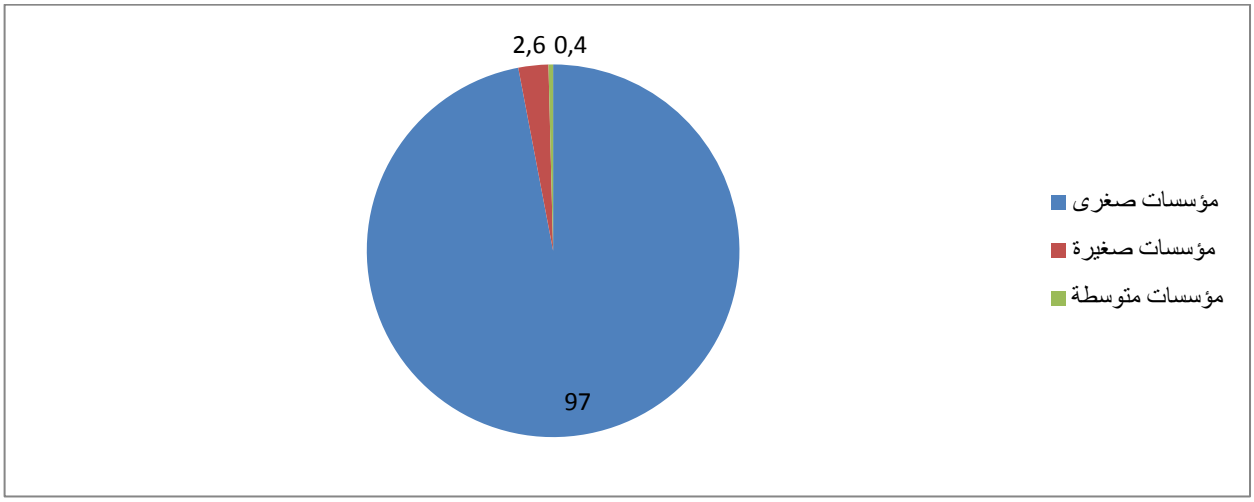

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (10).

ثالثا: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يوضح الجدول الموالي التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نهاية سنة 2019 والتي تخص الأشخاص الطبيعيين:

الجدول رقم (09): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية سنة 2019

الجهة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة%
الشمال	8030438	69.59
الهضاب العليا	262340	21.98
الجنوب	100561	8.43
المجموع	**1193339**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق:

(Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, Avril 2019,p: 11.)

ويمكن توضيح بيانات الجدول أعلاه في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نهاية 2019

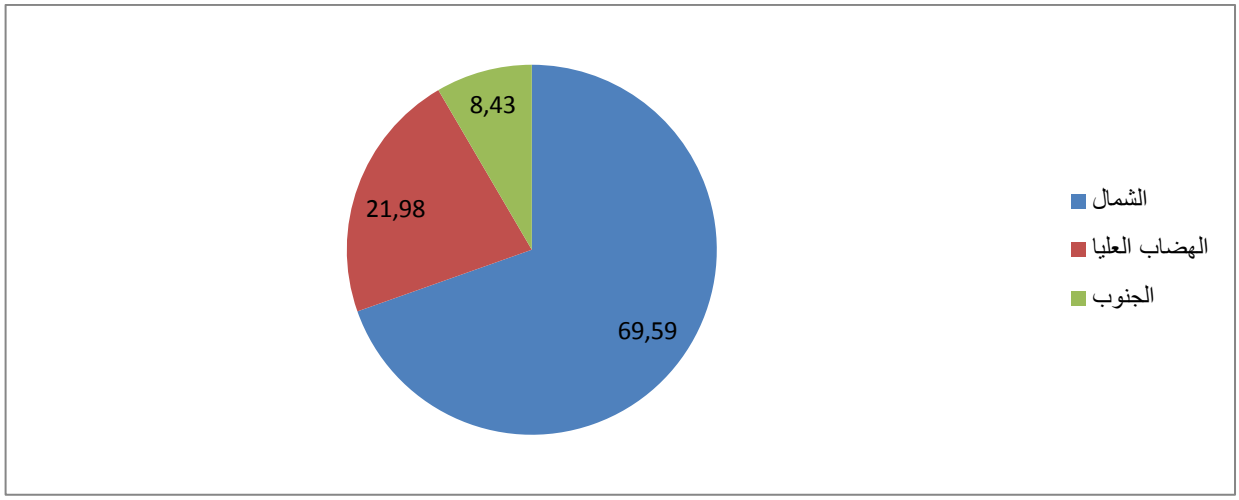

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (11).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه وجود تفاوت في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المناطق الجغرافية بالجزائر حيث ترتكز 69.59% في الشمال، 21.98% في الهضاب العليا، 8.43% في الجنوب ويعود ذلك إلى تمركز أغلب السكان في المناطق الشمالية من جهة، ومن جهة أخرى لا توجد مساواة

في التوزيع وهذا لا يشجع على التنمية في المناطق الأخرى مما يستدعي إعادة النظر في التوزيع وفق أسس عادلة لا تراعي مصلحة منطقة على حساب الأخرى.

المطلب الثاني: طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

تفتقر الجزائر لوسائل التمويل اللازمة لمثل هذه الشركات، سواء كصناديق الاستثمار أو الحصول على قروض بنكية لعدم قدرة أصحاب هذه المشاريع من تقديم ضمانات لازمة للحصول على التمويل، وفي إطار سعي الدولة إلى دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة قامت بوضع آليات وهياكل لتوفير التمويل اللازم لها، ويمكن الإشارة بإيجاز لها على النحو التالي: [1]

1- **إطلاق صندوق تمويل المؤسسات الناشئة:** أن إطلاق صندوق تمويل المؤسسات الناشئة هو بمثابة حل مؤقت فقط، لأن القوانين التي تتضمن صيغة التمويل بالمخاطرة، لم تصدر بعد في الجزائر، وهذا نتيجة عدم تطور النظام المصرفي الجزائري ووجود تداخل بين عمل البورصة والبنوك في الجزائر. وربما تسعى الجزائر مستقبلا لفتح رأس المال أمام القطاع الخاص من أجل تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق "رأس المال المخاطر" وهذا بمساعدة بورصة الجزائر التي يجب أن تُفَعل لأن تفعيل هذه الأخيرة هو السبيل الوحيد الذي يضمن تمويل هذه المؤسسات مستقبلا، فالدولة الجزائرية لا يمكنها الاستمرار في تمويل ودعم هذه المؤسسات، لأنها تستنزف خزينة الدولة وبدون مقابل.

2- **صندوق ضمان القروضFGAR** : أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي 373/02 متعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك. [2]

3- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:** هي هيئة عمومية أنشئت عام 1996 مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة الشباب العاطل عن العمل البالغ من العمر 35/19 سنة والحامل لأفكار مشاريع تمكنه من خلق

---

[1] مفروم برودي، **المؤسسات الناشئة في الجزائر_ الواقع والمأمول**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص 353.

[2] عبد الرحمان بن بوزيد، **حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الناشئة**، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر بين البحث عن طرق التمويل وتفعيل سياسة التشغيل، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019، ص 199.

مؤسسات، يضمن هذا الجهاز المساعدات المالية والحصول على التمويل، تساعد الوكالة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتقدم لهم بعض الإعانات لتحقيق هدفهم. [1]

نميز نوعين من الإعانات وهما: [2]

- **الإعانات المالية:** بحيث يستفيد الشباب المستثمر من:
  - قرض بدون فائدة؛
  - التخفيض بنسبة 100% على نسبة الفائدة بالنسبة للتمويل الثلاثي؛
  - قرض بدون فائدة إضافية للشباب أصحاب المشاريع.
- **الإعانات الجبائية والشبه جبائية:** بحيث تتباين هذه الأخير بين مرحلة إنشاء المؤسسة وبين مرحلة التشغيل، ففي المرحلة الأولى يستفيد الشاب المستثمر من الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود تأسيس المؤسسة، ومن الرسم العقاري على البيانات، ومن الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار، والإعفاء من رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية، والاستفادة من المعدل المنخفض (5%) المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة. أما في مرحلة التشغيل فإنه يتم الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات الإضافية لمدة 3، 6، أو 10 سنوات، وكذا الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 3، 6، أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، بالإضافة إلى الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني بنسبة 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي، 50% خلال السنة الثانية، 25 خلال السنة الثالثة.

3. **صندوق ضمان الاستثمارات CGCI:** هو مؤسسة عمومية تم إنشاؤه لخلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل حصولها عل القروض، تكمن مهام هذا الصندوق في تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية لهذه المؤسسات وهو يغطي مخاطر الإعسار التي تكبدتها البنوك جراء القروض الممنوحة لها، ويكفل أجهزة المساعدة الأخرى للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق الضمان المشترك. [3]

---

[1] عبد الرحمان بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 199.

[2] سميحة بوعنيني، آسية كرومي، **دراسة تقييمية لواقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص ص 171-173.

[3] عبد الرحمان بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 199.

4. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:** يمنح الجهاز صيغتين من التمويل:

- الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية وهي قروض بدون فوائد لا تتجاوز 100 ألف دينار جزائري وقد تصل إلى 250 ألف دينار جزائر في ولايات الجنوب مدة تسديدها 36 شهر.
- الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي: هي القروض الممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط تكلفة المشروع قد تصل 100 مليون دينار جزائري تقدم على النحو التالي 70% قرض بنكي، 29% سلفة الوكالة بدون فوائد، 1% سياسة شخصية. [1]

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر

تتعرض المؤسسات الناشئة إلى عدد من المشاكل التي تعرقل نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها نقسمها إلى أربع مجموعات أساسية: تمويلية، فنية، إدارية وقانونية، تسويقية.

1. المعوقات التمويلية:

يعد الجانب التمويلي أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الناشئة في مرحلة إنشاءها وحتى أثناء نشاطها بسبب العلاقة المتباعدة بين البنوك والمؤسسات وتميزها بعدم التفاهم حيث أن كل طرف منهما يرى العيب ويلقي العتاب على الأخر، سنحاول عرض أهم المعوقات التمويلية التي تعترض المؤسسات الناشئة خاصة ما تعلق منها بجانب التمويل والاقتراض البنكي، كلفة رأس المال، المحيط الضريبي، التحفيزات الجمركية. وفيما يلي شرح منهما:[2]

أولا: معوقات التمويل والاقتراض:

يشير الباحثون إلى أن المؤسسات الناشئة ليس لها نصيبا ملحوظا في الاقتراض من البنوك التجارية، التي تحجم عن هذا التمويل لمخاطره العالية وتخوفها من عدم وفائها بالتزاماتها، خاصة وأن البنوك تفضل إقراض مبالغ مالية كبيرة إلى عدد محدود من العملاء عن إقراض مبالغ صغيرة على أعداد كبيرة من أصحاب المؤسسات الناشئة. [3]

---

[1] عبد الرحمان بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 199.

[2] وهيبة عيشاوي، عبد الرزاق فارح، **المؤسسات الناشئة ودورها في تقليص البطالة**، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر بين البحث عن طرق التمويل وتفعيل سياسة التشغيل، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019، ص 207.

[3] محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، **إدارة المشاريع الريادية**، ط1، دار صفاء للنشر، الأردن، 2012، ص 157.

ثانيا: معوقات كلفة رأس المال:

تعاني المؤسسات الناشئة من صعوبة الحصول على تمويل، وإذا حصلت عليه فغالبا ما يكون بكلفة أعلى من كلفته لمؤسسة كبيرة، وتزيد التكاليف الإدارية للحصول عليه في بعض الحالات بشكل كبير من الكلفة الكلية للتمويل، وهذا بالنظر إلى عدم وجود مؤسسات مصرفية خاصة بإقراض المؤسسات الناشئة، فعادة يتم رفع أسعار الفائدة على هذه القروض لتعويض درجة المخاطر، وتقييد منحها بشروط قاسية.

من جهة أخرى قد تضطر المؤسسة الناشئة إلى معاملات تجارية تزيد من تكاليفها، مثل الشراء بالأجل من التجار وبأسعار مرتفعة نسبيا، والتعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة لتوفير المدخلات، وتسويق الإنتاج مقابل أجر محدد متفق عليه أو بسعر منخفض، وهو يقلل من أرباحها.[1]

ثالثا: المعوقات المرتبطة بالمحيط الجمركي والضريبي:

فيما يخص النظام الجبائي، يتعلق الأمر بالطريقة المعمول بها لاقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي، ذلك أن النظام الجبائي المطبق على عمليات إعادة استثمار الفوائد قد منع المؤسسات الناشئة من إجراء استثمارات ضرورية للتكيف مع النطاق الاقتصادي الجديد. أما الصعوبات الجمركية فهي نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية والبعد عن التطبيقات والأعراف الجمركية. [2]

2. المعوقات الفنية:

تواجه المؤسسات الناشئة العديد من المعوقات الفنية التي تحد من قدرتها على المنافسة، وسرعة نموها وتطورها في اقتصاديات بلدان العالم، نحاول فيما يلي إبراز أهمها: [3]

---

[1] منير لواج وآخرون، **معوقات إنشاء وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مداخلة في يوم دراسي حول طرق وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، يوم 15 نوفمبر 2018، ص 8.

[1] حنان جودي، **إستراتجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، باتنة، الجزائر، 2017، ص 23.

[3] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-107.

أولا: صعوبات الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي:

تواجه هذه المشروعات مشاكل حقيقية في التحديث وفي مواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض من جهة أخرى.

ثانيا: صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية:

سواء الأولية أو الوسيطة أو الأجزاء والمكونات، مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية، وتجعلها أكثر قبولا أو قدرة على المنافسة، وربما تكون أحد الأسباب الرئيسية عدم انتظام هذه المشروعات في تنظيمات تعاونية تسهل لها إمكانية الحصول على احتياجات من المدخلات المستوردة بشروط ميسرة.

ثالثا: المعدات الإنتاجية:

تواجه المشاريع الناشئة صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها.

رابعا: عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المشروعات:

وهو ما يتمثل بالعمالة والتشغيل بحيث تعاني هذه المشروعات من مشكلات الضعف في المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق فهذه المشروعات ليس لديها القدرة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية والعناصر المدربة تدريجا جيدا.

3. المعوقات الإدارية والقانونية:

أولا: المعوقات الإدارية:

تتلخص أهم المشاكل الإدارية في كل من إهمال التخطيط والتوجيه والرقابة الإدارية، تبدأ مظاهر سوء الإدارة في إهمال التخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل (الموارد، العمال، الآلات والأموال... الخ) تخطيط ووضع برامج العمل، تحديد الاختصاصات والمسؤوليات ووضع هيكل تنظيمي للمؤسسة.[1]

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 77.

وتنقسم إلى معوقات داخلية وأخرى خارجية: [1]

- **المعوقات الداخلية:**

- مشاكل مركزية في اتخاذ القرارات حيث تكون مسؤولية جميع المهام من طرف مسؤول واحد؛
- مشكلة نقص القدرات والمهارات الإدارية لدى القائمين على الإدارة في هذه المؤسسة؛
- مشاكل تنشأ بسبب عدم إتباع أساليب وإجراءات الإدارة السليمة في تصريف أمور المؤسسة؛
- عدم الاهتمام بتحليل وتصنيف الوظائف، مما أدى إلى عشوائية اختيار العاملين، بالإضافة إلى عدم إتباع سياسة مقنعة للعاملين في مجال الأجور والرواتب والتدريب وتطوير الكفاءات الإدارية؛
- مشكلة ضعف الثقة بين المدير والعاملين وما يترتب عنها من انخفاض مستوى أداء العاملين؛
- عدم وجود تنظيم واضح للمؤسسة يحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بالوظائف.

- **المعوقات الخارجية:**

- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول للمشروع وتنفيذه؛
- ارتفاع معدلات الضريبة على رقم الأعمال، الدخل والأرباح.

ثانيا: المعوقات القانونية:

بمعنى الافتقار إلى إطار تنظيمي قانوني محكم يتماشى وخصوصية المؤسسات الناشئة، يخدم أهدافها ويوفر لها بيئة ملائمة، تسمح لها بالاستمرارية والتوسع وهو ما تسعى إليه مختلف الدول جاهدة من خلال إصدار قوانين جديدة أو تعديل ما هو موجود منها. [2]

---

[1] البودالي بن سكران، محمد أمين بومدين، **فعالية الأداء الإستراتيجي المتوازن لمنشآت الأعمال الناشئة في التعامل مع الفساد والمعيقات**، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر بين البحث عن طرق التمويل وتفعيل سياسة التشغيل، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019، ص90.

[2] الياس غقال، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2004)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، باتنة، الجزائر، 2017، ص 76.

4. المعوقات التسويقية:

تواجه المؤسسات الناشئة مجموعة من المعوقات والمشاكل التسويقية التي تحد من نشاطها وتأدية وظائفها، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

- نقص المعلومات والإمكانيات فيما يتعلق بالتعرف على الأسواق، وطبيعة المنافسة فيها، والمواصفات المطلوبة، الناتج عن عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد معلومات المؤسسة عن أسواقها؛
- نقص المعلومات حول التغيرات التي تحصل في الأسعار، وكذا تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة؛
- عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنتظم للسلع المستوردة؛
- عدم الاهتمام بتطوير منتجات المؤسسات الناشئة بما يتناسب مع أذواق المستهلكين، حيث يظل المنتج بنفس المواصفات لفترة طويلة دون إجراء أي تعديل أو تطوير؛
- عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات المؤسسات الناشئة في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات؛
- عدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الناشئة؛
- سياسة فتح باب الاستيراد للمنتجات الأجنبية وعدم مقدرة المنتجات المحلية على منافستها من حيث الجودة والنوعية، مما يشكل عقبة أمام منتجات المؤسسات الناشئة.

[1] مهدية بن طيبة، فاطمة قبة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر بين البحث عن طرق التمويل وتفعيل سياسة التشغيل، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019، ص 696.

المبحث الثالث: دراسة حول نشاط حاضنات الأعمال الجامعية

تعد حاضنات الأعمال إحدى أهم آليات التواصل بين الجامعات والمراكز البحثية وبين القطاع الصناعي والمجالات التطبيقية فالحاضنات الصناعية يمكنها المساهمة بتعزيز اتصال الجامعة في المجتمع فالعديد من الحاضنات أقامت علاقات تعاون مع الجامعات أو معاهد البحث العلمي التي زودتها بالمختبرات وقواعد البيانات والمعدات والخبراء، ولقد تم إنشاء حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة قصد خلق دور جديد وحساس لها يساهم في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: واقع حاضنات الأعمال الجامعية

تساهم الجامعة بتوفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية وفي مقدمتها البحث العلمي من خلال إنشاء حاضنات أعمال مرتبطة بالجامعة بقصد إيجاد دور جديد ومساهم في عملية التنمية الاقتصادية، فضلا عن الدور التقليدي للجامعة[1]، ويشغل دعم وتطوير البحث العملي احد أهم الركائز التي تدفع عجلة التقدم والنمو في جميع القطاعات وتحقيق أهداف التنمية وتلعب حاضنات الأعمال أو المؤسسات الوسيطية والداعمة والقطاع الخاص دورا بارزا في تحقيق هذه الأهداف من حلال دعمها المتواصل للبحث العلمي في شتى المجالات مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة[2].

وعليه يمكن تعريف حاضنات الأعمال الجامعية على أنها:" بناء مؤسساتي حكومي أو خاص مستقل بالجامعات بهدف تقديم الخدمات والمساعدات المالية والإدارية والفنية لنجاح الأعمال الإبداعية والمشاريع الريادية وتشجيع الأفكار الإبتكارية وتحويلها إلى منتجات قادرة على تسويقها وإيجاد فرص العمل، فهي تعتبر برنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي." [3]

ويكون الدعم عن طريق الفرق التجارية والصناعية ومجالسها المؤسسية المتمثلة في القطاع لذا عليها دعم وتفعيل أنشطة وأساليب البحث العلمي في المجالات كافة منها:[4]

---

[1] علياء حسين خلف الزركوش، محمد ليث طلال، **حاضنات الأعمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق**، مجلة أفاق العلمية، العراق، المجلد 09، العدد 02، 2017، ص 16.

[2] صبا علاء سليمان، **دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة (العراق، مصر)**، رسالة لنيل درجة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2011، ص 75.

[3] شيماء علي عباس علي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[4] صبا علاء سليمان، مرجع سابق، ص 75.

- التوسع في التعاون مع الجامعة والتعليم العالي ومراكز البحث العلمي؛
- على القطاع الخاص إنشاء مراكز أو مجمعات مستقلة ومطورة مرتبطة مع الجامعات؛
- تعميم النتائج في التعليم على القطاع الخاص للاستفادة منها؛
- توفير اتفاقيات للتعاون العلمي مع الجامعات ودعم البحث العلمي؛
- توفير شبكة المعلوماتية والإحصائيات المتكاملة عن حاجة السوق من البحوث الجديدة؛

إن قيام الحاضنات بفتح خطوط الاتصال بين الجامعات والقطاع الصناعي لاستعاب المعرفة والتكنولوجية الجديدة التي تعد إحدى التحديات التي تواجه الصغيرة فضلا عن قيام حاضنات الأعمال بتهيئة البيئة المواتية لتسيير الأبحاث والمعرفة إلى الواقع التطبيقي وتعزيز الاتصال بين الجامعة والقطاع الصناعي.

كما تعد الحاضنات الوسيلة الأفضل في نقل النتائج التكنولوجية العالية ومن أبرز الأدوار التي تمارسها في هذا المجال ما يأتي: [1]

- تنمية الطاقات الإبداعية لدى الطلبة الجامعيين من خلال التعاقد معه وتشغيلهم للعمل الجزئي في الحاضنات مما يوفر لهم دخولا إضافية وتطوير قدراتهم من خلال الممارسة الفعلية المكملة للدراسة الأكاديمية؛
- استثمار الطاقات العلمية والبشرية والمختبرات والورش الموجودة في الجامعات لقاء أجور رمزية مما يمثل استغلالا للطاقات العلمية وتقليلا لتكاليف إنتاج مشاريع الحاضنة كما يمكن التعاقد مع العلماء والباحثين من أجل إعداد البحوث والدراسات لصالح الحاضنة؛
- خلق مردودات مالية إضافية للجامعات وذلك من خلال استغلال موجودات الجامعة المادية وغير المادية؛
- الارتقاء بمستوى الثقافة والتأهيل المستمر في مجال ثقافة المعلومات والاتصالات ؛
- تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة؛
- منع هجرة الأدمغة وتوطين الثقافة.

هناك علاقة بين الجامعة وحاضنات الأعمال من خلال قيام هذه الحاضنات بترجمة البحوث العلمية إلى مشاريع إنتاجية كما في الشكل التالي:

[1] لعلي بوكميس، علي يوسفات، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي بالعالم العربي**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر،العدد 23، 2013، ص 40.

الشكل رقم (08): العلاقة بين البحث العلمي وحاضنات الأعمال

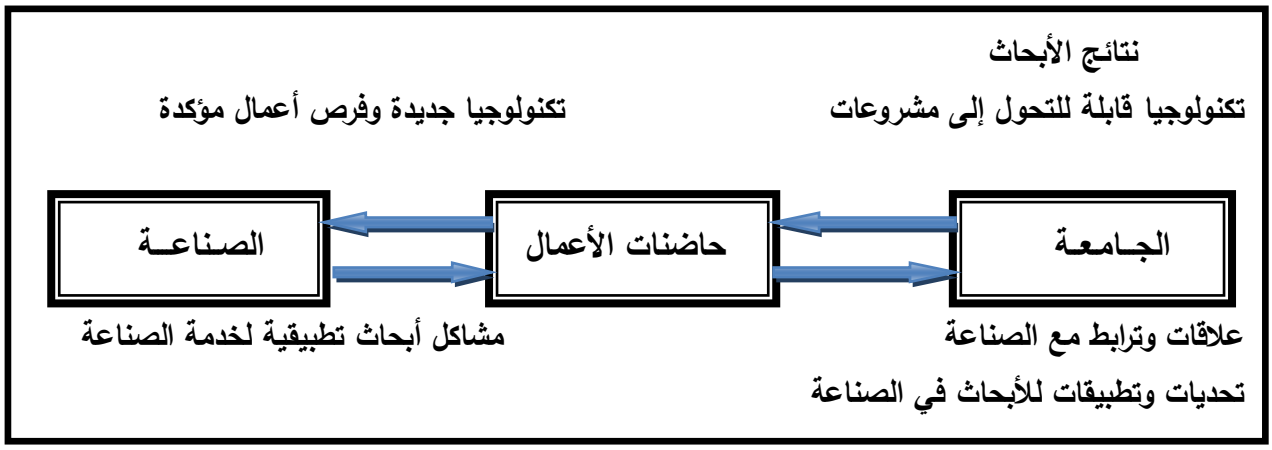

المصدر: لعلي بوكميس، علي يوسفات، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي بالعالم العربي**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر،العدد 23، 2013، ص 37.

وهذا فإن حاضنات الأعمال تساعد على ربط الجامعة بعالم الإنتاج وتحويلها من جامعة أكاديمية إلى جامعة منتجة ومساهمة في القضاء على البطالة، ومن جامعة رائدة إلى جامعة دينامكية تساهم في التنمية وفي تطوير المجتمع وذلك من خلال تثمين نتائج البحث العلمي.

المطلب الثاني: تطور نشاط حاضنات الأعمال الجامعية

أصبحت الجامعة تمثل دور فعال في استثمار مخرجات الجامعة عن طريق إنشاء حاضنات بحثية تقام داخل مؤسسات التعليم العالي ومن أبرز الحاضنات الجامعية في الجزائر نذكر مايلي:

أولا: حاضنة تكنولوجية لجامعة باتنة

تعد تجربة المشاريع بجامعة الحاج لخضر (باتنة) أول حاضنة تكنولوجية أنشئت داخل الجامعة الجزائرية والتي دشنت في بداية شهر ماي من عام 2013. ذلك تجسيدا للاتفاقية المبرمة بين كل من الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الحظائر التكنولوجية بسيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، والمديرية العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهذه المبادرة تعد الأولى من نوعها في انتظار تعميمها على باقي الجامعات وتندرج في إطار مرافقة أصحاب المشاريع من حاملي الشهادات الجامعية وتزويدهم بمعارف وتقنيات تساعد

على نضج مشاريعهم وتمكينهم من أن يكونوا رؤساء مؤسسات ناجحة، وتقديم المرافقة الاستشارية والمالية اللازمة لذلك، ولذات الغرض تم إنشاء وتجهيز فضاء خاص بالحاضنة. [1]

تم اختيار قطب فسيدس الجامعي لإنشاء مقر الحاضنة الرئيسي بالإضافة إلى مقر مؤقت في الجامعة المركزية، حيث تشرف لجنة مختصة لاختيار المشاريع، مشكلة من عدة أساتذة في الجامعة كاستشاريين وواحد مكلف بالاتصال مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، وخبراء من هيئات خارج الجامعة كالبنك الإسلامي للتنمية (مسؤول عن متابعة التمويل).

لقد تعززت الشراكة بين جامعة الحاج لخضر بباتنة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي بالتوقيع يوم 17 ديسمبر 2013 على أربع اتفاقيات شراكة إطار، وذلك على هامش اختتام الأيام الوطنية الدراسية الرابعة حول الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي التي دامت يومين. ووقعت الاتفاقيات بين الجامعة وكل من مديرية التربية واتصالات الجزائر ومشتلة المؤسسات بباتنة وكذا مؤسسة AXIAN لتطوير المحاصيل الزراعية من ولاية قسنطينة، حيث أكد رئيس الجامعة بأن هذه الاتفاقيات هي بمثابة مكسب لأنها ستثري مجال الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي بما يخدم التنمية المحلية والمجتمع.

عدد الاتفاقيات التي تربط جامعة باتنة بمحيطها الاقتصادي حوالي 50 اتفاقية على المستوى الوطني في مختلف المجالات إضافة إلى تلك التي تربطها بجامعات أجنبية وعربية والمقدرة بحوالي 20 اتفاقية، ويجري التحضير للتوقيع على اتفاقية بين جامعة باتنة والنادي الاقتصادي الجزائري ومشروع تعاون مع جمعية مشاتل بفرنسا. ما يسمح بتبادل الخبرات واكتساب المعارف الجديدة المتعلقة بطريقة إنشاء المؤسسات، ولاسيما أن حاضنة مشاريع باتنة هي في طور مرافقة 11 شابا جامعيا حاملين المشاريع.[2]

وفي كل مرة تسعى جامعة باتنة إلى استضافة لقاءات وتميز لقاء 27 فيفري 2014 الذي حضره باحثون وحاملو المشاريع وأساتذة جامعيون إلى جانب العديد من رؤساء الدوائر والبلديات وكذا رؤساء مؤسسات وممثلي أجهزة التشغيل بمداخلة للخبير والمستشار في الإدماج وخدمات التوظيف ومدير المشاريع الخدماتية التمهيدية ومبادرات الإسكان، وأكد الخبير لوأج بأن الدعم المادي وجده لا يكفي لاستحداث مؤسسة أو تجسيد مقاولة إذا لم

---

[1] علاء الدين بوضياف، محمد زبير، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم الإبداع في المؤسسات الناشئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص 385.

[2] هارون بوالفول، **الشراكة بين الجامعة الجزائرية والقطاع الخاص للنهوض بالابتكار**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، المجلد 25، العدد 02، 2014، ص 23.

يتوفر التأطير العام للمشروع منذ ولادته كفكرة ثم متابعة ومرافقة إلى غاية مرحلة النشأة ثم مواكبة في الميدان على الأقل لمدة 5 سنوات وهو ما ستسمح به الحاضنة التكنولوجية.[1]

وتم عقد دورة ما بين 14 و21 أفريل 2014، مدرب هذه الدورة من جامعة shefflield البريطانية عصام مالكي في موضوع: المبادئ الأساسية لإنشاء أية مؤسسة لمعرفة السوق، أنواع المنتجات، متطلبات المستهلكين، ومعلومات تقنية أخرى تخص المحاسبة والحسابات.[2]

ثانيا: حاضنة أعمال جامعة المسيلة

تعود نشأة حاضنة أعمال جامعة المسيلة عملا بالقرار الوزاري رقم 182 المؤرخ بتاريخ 27 ماي 2019، كما قام بتعيين الدكتور "أحمد مير" مدير لها.

حاضنة أعمال جامعة المسيلة هي حاضنة تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تهتم برواد الأعمال من ذوي الكفاءات الجامعية. الطلبة والباحثين، القادرين على تسخير التقنيات التكنولوجية الحديثة لتقديم مشاريع، والمؤسسات الناشئة start-up ذات أفكار إبداعية سواء كانت مشاريع: خدمات، منتجات، نماذج العمل، أو اختراعات. ضمن قطاعات التكنولوجيا والذكاء الصناعي، الصناعة، التجارة، الصيدلة والطب، الصحة، الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، الطاقة والطاقات المتجددة. أو أي تقنية تهدف إلى استثمار المصادر المتوفرة لدعم استمرارية المؤسسات الناشئة، نجاحها، وتطوير عملها لترتقي إلى مكانة المؤسسات الناجحة التي تمثل نقطة انطلاق وإقلاع اقتصادي وفق مضامين التنمية.

1. **المهام الرئيسية للحاضنة:** والتي تتمثل في:[3]

- تقديم خدمات التدريب coaching والاستشارية لأصحاب الأفكار وبلورة أفكارهم لتكون جاهزة للتطبيق فضلا عن العمل على تسويق الفكرة الريادية؛
- دعم الإبداع والابتكار من خلال تقديم المرافقة، الخدمات، الخبرات، التجهيزات، دراسات الجدوى الاقتصادية، الاستشارات الفنية، الإدارية للوصول إلى مشاريع ذات جدوى اقتصادية، تكنولوجية إبداعية غير

---

[1] كريم.ب، باتنة: إنشاء أول حاضنة تكنولوجية داخل الجامعة الجزائرية، وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع:
www.djazairess.com/ops/299690, consulté le 27/05/2021 à 12h00.

[2] هارون بوالفول، مرجع سابق، ص 24.

[3] أحمد مير، **المهام الرئيسية لحاضنة أعمال جامعة المسيلة**، مقال منشور على الموقع:
www.unv-msila.dz, consulté le 27/05/2021 à 19h40.

تقليدية، وتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الجهات الداعمة للتواصل مع رواد الأعمال وحصولهم على الدعم المناسب لشركاتهم الناشئة؛

- ترشيح المشاريع المحتضنة للمشاركة في المسابقات المحلية والعالمية؛
- الدعم المادي لحاملي الأفكار والمشاريع الابتكارية؛
- السعي للوساطة بين حاملي الأفكار والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لبلورة الأفكار إلى مشاريع وحلول ميدانية؛
- تذليل العراقيل البيروقراطية لحاملي الأفكار التي قد يتعرضون لها خلال مراحل التجسيد.

الشكل رقم (09): مراحل احتضان المشاريع في حاضنة جامعة المسيلة

الأولى المرحلة	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة
_ فحص وتقييم للفكرة. _ الاستعداد النفسي والتقني لتجسيد الفكرة لدى صاحب المشروع.	_ اختيار صنفين: 1. المشاريع الجاهزة (تخصيص مكاتب لها). 2. المشاريع الناشئة (تخضع لبرنامج تطوير من خلال برامج تكوين). _ دراسة جدوى اقتصادية. _ دراسة جدوى سيسو– ديموغرافية .	_ اجتماع الشركاء الاقتصاديين مع صاحب الفكرة (غرفة الصناعة، وكالة بنكية، وكالة تشغيل الشباب...الخ)	_ توقيع اتفاقيات ثلاثية بين الجامعة وصاحب المشروع ووكالات المالية الداعمة. _ الاتفاق على نسبة العائد.	المرافقة الميدانية من خلال: _ مرحلة انجاز المشروع. _ مرحلة بدء المشروع في العملية الإنتاجية. _ مرحلة التصويب

المصدر: علاء الدين بوضياف، محمد زبير، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم الإبداع في المؤسسات الناشئة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 386.

2. اتفاقيات وإسهامات حاضنة الأعمال الجامعية في تجسيد أهداف مخطط الجامعة:

لقد أسهمت حاضنة أعمال جامعة المسيلة بالعديد من الشراكات المختلفة والهيئات العمومية من خلال عدة مشاركات تنظيم فعاليات بالشراكة مع الجامعة أو جمعيات تنشط في العمل المقاولاتي ومن أبرزها ما يلي:[1]

- شراكة مع مديرية البيئة و شركة حضنة للبيئة والرسكلة: انعقدت يوم 2019/07/17 برئاسة الجامعة، التوقيع على بروتوكول الاتفاقية في إطار ترقية علاقات الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي، وخدمة الطالب الجامعي وترقية البحث العلمي من خلال سياسة التنمية المستدامة المشتركة، وتسمح هذه الاتفاقية بالإسهام في نقل تكنولوجيا ومهارات إدارة الأعمال بين حاضنة الأعمال ومؤسسة حضنة للبيئة والرسكلة، توفير شروط ترقية العلاقة بين موظفي الهيئتين المعنيين بالتكوين، البحث العلمي، التجديد، إضافة إلى التكفل بأصحاب المشاريع والأفكار والمبتكرين المتربصين داخل الحاضنة.
- مشاركة مشروع ابتكاري محتضن بجامعة المسيلة في فعاليات الأسبوع العلمي بالعاصمة: انطلقت فعاليات الأسبوع العلمي الوطني بكلية الطب بالعاصمة يوم 17 ماي 2021 إلى غاية 20 ماي 2021 وشارك فيها فريق محتضن بجامعة محمد بوضياف المسيلة تحت إشراف الدكتور "بريك يوسف" المشروع كان بعنوان Algeria's Surveillance System والذي يركز على الذكاء الصناعي لتفعيل نظام رقمنة وحماية في نفس الوقت وصالح لكل الأماكن.
- اتفاقية تعاون مع مؤسسة حضنة سولار الجزائر: تم يوم 2019/07/17 التوقيع على بروتوكول اتفاقية تعاون بين جامعة محمد بوضياف بالمسيلة في إطار ترقية علاقات الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي وتهدف هذه الاتفاقية إلى:
  - تجهيز فضاء الحاضنة بمختلف العتاد المكتبي اللازم نشاط الحاضنة؛
  - انتقاء الأفكار المبتكرة في مجال الطاقات المتجددة؛
  - تنظيم دورات تكوينية في مجال الطاقات المتجددة لحاملي الأفكار.
- اتفاقية شراكة وتعاون مع مؤسسة Sarhvision Intek في إنتاج وتنصيب أجهزة التحكم عن بعد.
- توقيع اتفاقية بين الجامعة والمنتدى الجزائري للشباب والمقاولاتية.

---

[1] أحمد مير، **اتفاقيات وإسهامات حاضنة أعمال جامعة المسيلة**، مقال منشور على الموقع:

www.unv-msila.dz, consulté le 27/05/2021 à 19h40.

- لقاء افتراضي حول سبل التخلص من النفايات الطبية المصادف لليوم العالمي للبيئة شراكة مع مديرية البيئة وشركة حضنة للبيئة والرسكلة.
- مشاركة مشروع ابتكاري محتضن بجامعة المسيلة في فعاليات الأسبوع العلمي الوطني بالعاصمة.
- جامعة محمد بوضياف المسيلة تتحصل على ثاني براءة اختراع: وذلك يوم 2021/05/09.
- مشاركة مدير حاضنة الأعمال جامعة المسيلة في فعاليات الصالون الوطني للابتكار.
- تتوج جامعة المسيلة بأول مشروع مبتكر.
- المشاركة في تظاهرة المؤسسات الناشئة بقصر الثقافة بقسنطينة.
- تنظيم دورة تكوينية حول تسجيل براءات الاختراع.
- تنظيم دورة في مجال تطوير المواقع الالكترونية بالتعاون مع نادي الطلبة المطورين.
- المشاركة في اليوم التحسيسي حول ترسيخ ثقافة الابتكار مداخلة بعنوان دور جامعة محمد بوضياف بالمسيلة في تكريس الجودة والابتكار لدى الطلبة والباحثين.

ومن أبرز انجازات حاضنة الأعمال الجامعية بالمسيلة ما يلي: [1]

- الحاضنة تشارك بـ 28 فكرة مشروع مؤسسة ناشئة يوم إعلامي حول المؤسسات الناشئة بوزارة الداخلية؛
- أول مؤسسة ناشئة تتخرج لولوج الأسواق المحلية صابون Signorina bio؛
- حاضنة الأعمال جامعة المسيلة تحصد المرتبة في التحدي الوطني ابتكار المقام بجامعة البليدة من خلال الطالب سلامي محمد جهاز خاص بالمكفوفين؛
- الباحث مرنيز محمد وتصميم قناع ضد الفيروسات لفائدة مستخدمي الصحة؛
- شريف وليد اختيار فكرته ضمن أحسن 30 فكرة في المسابقة الوطنية المقامة بجامعة قسنطينة ضمن تحدي أفضل أحسن 30 فكرة في مجال المقاولاتية الاجتماعية.

[1] علاء الدين بوضياف، محمد زبير، **دور حاضنات الأعمال الجامعية كآلية تربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي**، مقال منشور عل الموقع:

https://www.fesearchgate.net, consulté le 27/05/2021 à 14h00.

ثالثا: حاضنة الأعمال جامعة بسكرة

تم مؤخرا، اعتماد حاضنة أعمال بجامعة بسكرة، والتي شملت الدفعة الثانية من الحاضنات الجامعية المعتمدة، على غرار كل من جامعتي غرداية والمدية، تجسيدا للتوجه الحديث النشأة في الجزائر، سعيا منها لمواكبة ما يجري في العالم من تشجيع المؤسسات الناشئة ولتطوير فكرة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، وفق ما صرح به مدير الحاضنة عن تمويل هذا الهيكل أنه تم من عدة أطراف، وذلك من حيث التجهيزات، على غرار الجامعة، والمؤسسات الشريكة كالجهات التابعة لوزارة التعليم العالي ممثلة بالوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي ومديرية التطوير التكنولوجي وغيرها، فيما لا تقوم الحاضنة بتمويل المشاريع إلا في حالة منحها أموالا من الجهات الوصية مستقبلا، أما في بداية انطلاقتها تعتمد الحاضنة إلى التوسط للحصول على تمويلات من مختلف الهيئات أو المؤسسات الشريكة أو بالاتفاقيات الخاصة مع جامعة بسكرة التي تضم العديد منها.[1]

حاضنة المؤسسات لجامعة بسكرة هي هيكل إداري لمساعدة ودعم الطلبة أصحاب الأفكار والمشاريع من مختلف التخصصات (عامة) على إنشاء مؤسساتهم، خاصة الذين يفتقرون إلى المقومات المالية والإدارية اللازمة لتنفيذها، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والمساعدات المالية، التسويقية، الاستشارية...الخ، التي تضمن لهم مرافقة آمنة لمؤسستهم من البداية إلى النهاية وتمتد فترة الاحتضان على حسب المشروع وتتبع هذا الأخير إلى النهاية.[2]

نوجز فيما يلي أهم أهداف حاضنة الأعمال لجامعة بسكرة، بالإضافة إلى مختلف خدماتها الأساسية، مهامها وآلية عملها:[3]

1. **أهدافها:**

- التغلب على المشاكل التي تعترض بداية المؤسسات الناشئة؛
- المشاركة في الحركة الاقتصادية من زيادة الدخول، تخفيض البطالة...الخ؛
- ضمان ديمومة المؤسسات؛
- تقديم كل أشكال الدعم المعتمدة لأصحاب المشاريع؛

---

[1] رحمة.م، **اعتماد حاضنة الأعمال على مستوى بسكرة**، مقال منشور على الموقع:
https://elauresnews.com , consulté le 05/06/2021 à 19h00.

[2] حسام الدين غضبان، **حاضنات الأعمال**، الصفحة الرسمية على الفيسبوك، على الرابط:
https://www.facebook.com/houssemeddine.ghodbane,consulté le 28/05/2021 à 12h30

[3] نفس المرجع.

- العمل على ربط المشاريع بالسوق واحتياجاته؛
- المساهمة في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية.

2. **خدماتها الأساسية:**

✓ المرافقة: مرافقة الشباب حاملي المشاريع من البداية حتى النهاية.

✓ الدعم: بأشكال مختلفة مادية وغير مادية بالتعاون مع الشركاء.

✓ التكوين: اكتساب حاملي المشاريع المؤهلات لإدارة مؤسستهم.

✓ الاستشارة: تقديم النصائح والاقتراحات لحاملي المشاريع.

3. **مهامها:**

- تقديم حزمة من الخدمات المتنوعة؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة على الاندماج في السوق؛
- توفير الدعم اللازم في جميع مراحل الاحتضان والمرافقة؛
- توفير بيئة مجهزة ومشبعة على العمل؛
- المشاركة في نجاح الشباب؛
- المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

4. **آلية عملها:** تمر عملية احتضان المشاريع في حاضنة الأعمال لجامعة بسكرة على عدة مراحل:

➢ مرحلة استقبال الأفكار: يتم في هذه المرحلة فتح المجال أمام الطلبة لاستقبال أفكارهم وفق نموذج يتم توفيره بصيغة إلكترونية أو بسحبه من فضاء الاستقبال، ليتم ملأه وتقديمه.

➢ مرحلة ما قبل الاحتضان: هي المرحلة التي يتم فيها دراسة الطلبات عن طريق لجنة مختصة ووفق معايير محددة (الوضوح، الحداثة، الواقعية والقابلية، الجدوى الاقتصادية...الخ).

➢ مرحلة الاحتضان: وهي مرحلة بداية دعم المشاريع المقبولة والانطلاق في تقديم الخدمات المختلفة.

➢ مرحلة ما بعد الاحتضان: تشمل مرحلة البداية الفعلية للنشاط إلى غاية خروج المؤسسة من المحضنة والتأكد من قدرتها على المواصلة لوحدها.

المطلب الثالث: مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية في تنمية المؤسسات الناشئة بالجزائر

تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على دعم المشروعات (إنتاجية أو خدمية) موفرة لها الإمكانات والمناخ المناسب في توظيف نتائج البحث العلمي الذي يكون على شكل مشروعات صغيرة ناشئة تجعلها قابلة للتحول إلى إنتاج، وحتى تتحول هذه المشروعات الناشئة إلى مرحلة التأسيس تقوم بدعمها ومساعدتها في مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية قصد تحقيق معدلات نمو وجودة عالية، وعليه ينحصر الدور التقليدي للجامعة في التعليم العالي على توفير فرص استثمارية لمخرجاتها بهدف تحويل أفكار هؤلاء المبتكرين الجامعيين من نموذج مخبري إلى منتج ذو قيمة مضافة بفضل الدعم المقدم من طرف الحاضنات، فالشاب الجامعي حين انضمامه إلى حاضنة الأعمال الجامعية يحتاج إلى مهارات معينة توفرها له للاستفادة من نتائج الأبحاث ليتمكن من ربط المؤسسات التعليمية بالقطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية، وتوجيه كل البحوث العلمية والتقنية نحو التطبيق في الميدان العملي، واستثمار نتائج البحوث من خلال إنشاء شركات ناشئة تتركز على العلم والتقنية.[1]

وتعد حاضنة الأعمال لجامعة المسيلة من أبرز الحاضنات على المستوى الوطني التي تساهم في تنمية المؤسسات الناشئة واستثمار نتائج البحث العلمي، كما تعد نموذجا وطنيا من حيث الابتكارات كما أشرنا سلفا بأنها أول منشأة على المستوى الوطني تحصل على أول علامة لابل من طرف اللجنة الوطنية الجزائرية. واستنادا إلى ذلك تقوم حاضنة أعمال جامعة المسيلة بدعم الشركات الناشئة وأصحاب الأفكار المبتكرة وتتكفل بالإيواء والتكوين والمرافقة والتمويل، كما أكد مدير الحاضنة أحمد مير بأن دورها هو تثمين وتطوير مهارات الإبداع والابتكار لدى الطلبة لمختلف كليات الجامعة وتقوم بالمرافقة خلال فترة الاحتضان وأكد أيضا أنها ستوفر الدعم هذه السنة لـ 40 شابا حاملا لأفكار ومشاريع وأكثر من 70 آخرين من أصحاب المشاريع في مرحلة الاحتضان.

وفيما يلي أهم المتخرجون والحاليون على مستوى حاضنة جامعة المسيلة:

[1] ليلى خواني، بغداد شعيب، **دور حاضنات الأعمال في دعم البحث العلمي**، مجلة الدراسات، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2019، ص 133.

الجدول رقم (10): المتخرجون من حاضنة جامعة المسيلة

الرقم	صاحب المؤسسة	نوع نشاط المؤسسة
01	عزيز قلمين	مؤسسة حضنة صولار
02	سعد الله رشيد	Sarl vision intek
03	لامية دوادي	صناعة منتجات طبيعية للعناية بالبشرة
04	مصطفى قديشي	مؤسسة حضنة للبيئة والرسكلة
05	قرباني أحمد لمين	مؤسسة الصناعات الغذائية "قناعة"

المصدر: أحمد مير، **المتخرجون من حاضنة أعمال جامعة المسيلة**، مقال منشور على الموقع:

www.unv-msila.dz, consulté le 27/05/2021 à 19h40.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المتخرجين من الحاضنة هو 05 ويمكن القول أن ذلك راجع إلى حداثتها مع العلم أن فترة الاحتضان تكون من سنتين إلى ثلاث سنوات، كما أنها احتضنت مشاريع في مجالات مختلفة.

الجدول رقم (11): المحتضنون الحاليون لحاضنة جامعة المسيلة

الرقم	اسم ولقب رئيس الفريق	عنوان المشروع المبتكر	نسبة التقدم في المشروع
01	سالمي محمد	Conception d'une installaion photovoltaique par arbre solaire.	نموذج أولي.
02	بن شيخ محمد	صناعة حجر بناء صديق للبيئة وبمعايير دولية (مشروع بناء المدينة الخضراء نموذجية).	نموذج أولي.
03	خربيش يونس	إنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية المهجنة.	نموذج أولي.
04	لامية دوادي	Synthése organique d'un dérivé du captoprile plus actif.	نموذج أولي.
05	مشطة دعاء	« magic all » تجهيز المنازل والإدارات بأدوات التحكم عن بعد لتحقيق الرفاهية.	مجرد فكرة.
06	بن حميدوش سفيان	أرضية رقمية+ تطبيق ذكي موجه للنساء الماكثات " "Elmakitha	نموذج أولي.
07	عربان محمد	أرضية رقمية+ تطبيق ذكي "الطبيب الافتراضي "zamoo.	مجرد فكرة.

08	غلاب محمد زين العابدين	"Réalisation d'une contrôle intelligent des dron."	نموذج أولي.
09	شحيمة سفيان	نظام الاتصال عن طريق اللاسلكي بين الشخص المريض والطريق.	مجرد فكرة.
10	بن خالد مروة هني غنية	لوحة مفاتيح ذكية هي تطبيق يثبت على الهواتف النقالة الذكية يمكن المستخدم من تحويل المحادثة إلى كتابة.	مجرد فكرة.
11	محمد جلال مرينز	القناع الواقي ضد فيروس كورونا.	_
12	مشقق خيرة	"فرصة نجاة" نظام سلامة للمسافرين عبر الطائرات.	مجرد فكرة.
13	غويني تقي الدين	مشروع إنتاج المشروبات الغازية والعصائر الطبيعية بدون إضافات وملونات.	مجرد فكرة.
14	خروفي سيد أحمد	Un hopital robot	نموذج أولي.
15	سعد مروان	تركيب نظام الإنارة الشمسية الذكية.	نموذج أولي.
16	بوكراع صعيب	النقل باستخدام تطبيق ذكي+ أرضية رقمية.	_
17	باكور علاء الدين	Arbre solair.	نموذج أولي.
18	شيخ بدر الدين	Smart parking.	نموذج أولي.
19	بوصبع سعود	Smart manager entreprise.	مجرد فكرة.
20	تاهمي صادق	الإدارة الذكية للمدن.	نموذج أولي.

المصدر: أحمد مير، **المحتضنون الحاليون في حاضنة أعمال جامعة المسيلة**، مقال منشور على الموقع:
www.unv-msila.dz, consulté le 27/05/2021 à 19h40.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود 20 مشروع محتضن حاليا كعينة من بين 54 مشروع محتضن، وهذا مؤشر مهم يدل على اهتمام الطلبة المبتكرين بفكرة إنشاء مؤسسة ناشئة، حيث نجد أغلبية المحتضنين لا زالت نماذجهم أولية، كما تسعى هذه الحاضنة إلى استثمار الطاقة الشبابية والاهتمام على مجال التكنولوجيا والإعلام والابتكارات الطاقوية والإبداع الإلكتروني، وتقوم بدعمهم في النهوض بالجزائر الجديدة من خلال إبداعاتهم وابتكاراتهم المعتمدة بتقنيات ووسائل حديثة تماشيا مع العولمة والتكنولوجيا.

خلاصة الفصل الثالث:

تعد حاضنات الأعمال من الآليات الهامة في العالم اليوم، التي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المؤسسات الناشئة في كل العالم وخاصة الجزائر، التي تعاني فيها هاته المؤسسات العديد من العراقيل والتحديات التي تحد من تطورها، كما يتعرض الشاب الجزائري الطموح إلى مشكلة مصدر الفكرة وكيفية تمويلها، وبما أن حاضنات الأعمال يمكن أن تجد الحل لهذه المشاكل إلا أن هذه الأخيرة تتعرض لعدة معيقات كالبيروقراطية الإدارية حيث تتطلب الإجراءات الإدارية في الجزائر لفتح المشروع قرابة شهرين عكس الدول المتقدمة.

تعتبر حاضنات الأعمال الجامعية خطوة جديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية خارج المحروقات من جهة وتبني أفكار مشاريع مستقبلية للطلبة داخل الجامعة من جهة أخرى، وهذه الخطوة تتطلب الدعم والمرافقة وتعتمد على اقتصاد المعرفة مع ضرورة تغيير دهنيات لدى الطلبة الجامعيين من طلبة يبحثون عن مناصب الشغل في القطاع الحكومي، إلى طلبة رواد خالقين للثروة، رغم كل الجهود المبذولة لتطوير الحاضنات الجامعية إلا أن تجربة الجزائر لا زالت حديثة مقارنة بالدول العربية التي استفادت منها في تطوير اقتصادياتها.

خاتمة

نظرا إلى الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصاديات المعاصرة، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجه المنافسة الدولية الحادة خصوصا في الجزائر، تم تطوير عدد من آليات الدعم في مختلف البلدان، من أبرزها ما يعرف بحاضنات الأعمال، التي تعتبر من الآليات الهامة والفعالة في تنمية وتطوير المؤسسات الجديدة من خلال إمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم، ومساعدتها على مواجهة المشكلات والصعوبات التي غالبا ما كانت تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.

وعلى ما يبدو فإن كل من فكرة حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في الجزائر لا تزال بعيدة عن مراحل متقدمة بلغتها بعض الدول لذا يتعين إيلاء الاهتمام للتحديات التي تواجه حاضنات الأعمال في سعيها لدعم المؤسسات الناشئة وتوفير الظروف الملائمة وإقامة مثل هذه الحاضنات سيساعد بشكل كبير المؤسسات الجزائرية الناشئة وتخطي أعباء وأخطار مراحل التأسيس والإنشاء، وبالتالي المساهمة في التطور التكنولوجي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار تولت الجزائر مؤخرا الاهتمام بحاضنات الأعمال الجامعية وذلك بقصد إيجاد دور جديد مساهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال دعم القدرات الإبداعية والابتكارية للطلبة والشباب حاملي الشهادات، كما تعمل على توفير بيئة معرفية مناسبة لها والتسهيلات اللازمة من الدعم المادي والمعنوي بهدف تطويرها وتفعيلها، ولعل من أبرز هذه الحاضنات حاضنة سيدي عبدالله وكذا بعض الحاضنات على غرار جامعة المسيلة والتي من المتوقع أن تعطي قيمة إضافية في مجال المؤسسات الناشئة.

نتائج اختبار الفرضيات:

فيما يتعلق باختبار صحة الفرضيات المقدمة فيمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- الفرضية الأولى مقبولة باعتبار حاضنات الأعمال تقدم حزمة متكاملة من الخدمات للمؤسسات الملتحقة لها، وترتبط هذه المساعدات والخدمات بالمشاكل والمعوقات التي تواجه هاته المؤسسات خاصة في مرحلة البدء والانطلاق، ومن بين هذه الخدمات: الخدمات الاستشارية، توفير مختلف أنواع الدعم.
- الفرضية الثانية أيضا صحيحة فأهم ما يميز حاضنات الأعمال الجامعية هو تكاثف الجهود بين كافة القطاعات للنهوض بالاقتصاد الوطني، إضافة إلى الاهتمام بتأهيل وتدريب الطلبة الجامعيين حاملي المشاريع لتنمية القدرات الإبداعية لديهم التي تؤدي إلى خلق سلع وخدمات جديدة ومبتكرة محليا.

- كذلك الفرضية الثالثة صحيحة، لأن حاضنات الأعمال الجامعية تعمل على احتضان المشاريع بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، ودعم حاملي الأفكار ومساعدتهم على إطلاق مشروعات ناشئة، وعليه تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على تزويدهم بمختلف الأدوات اللازمة لنجاح المشروع،هو الأمر الذي يجعل من حاضنات الأعمال الجامعية أداة مفيدة لتهيئة مناخ أكبر ريادية.

الاقتراحات: بعد الدراسة والنتائج المتحصل عليها يمكن عرض بعض الاقتراحات التالي:

- ضرورة تحسين حاضنات الأعمال حتى تلعب دورها كاملا في دعم المؤسسات الناشئة.
- ضرورة تجسيد فلسفة حاضنات الأعمال ضمن مجموعة واسعة من آليات الدعم التي تعتمدها الجزائر للارتقاء بقطاع المؤسسات الناشئة، والذي لا يزال يسجل وزن نسبي منخفض مقارنة مع الدور المحوري الذي يعول أن يلعبه ضمن خطة التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- توفير المناخ الملائم للحاضنات من خلال خلق شبكة اتصالات وعلاقات بين المؤسسة.
- إعادة النظر في التشريع القانوني الذي يحكم قطاع المؤسسات الناشئة لدعمه مجموعة من التسهيلات الضريبية، والجمركية، والإدارية التي تدفع بالشباب لإنشاء مؤسسات ناشئة بكثرة.
- يجب وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية، ويجب إعطاء الأولية للمؤسسات القادرة على النمو، ذات القيمة المضافة الكبيرة.
- بما أن أساس تقدم الأمم هو تطوير برامج التعليم وزيادة الإنفاق على البحث العلمي، بات من الضروري زيادة الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير، وربط الجامعة ومراكز البحث العلمي ببيئة الأعمال، لابد من دعم إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية وتشجيعها كونها من أفضل وسائل دعم المؤسسات الناشئة.
- وجوب توسيع ثقافة الأعمال وحاضنات الأعمال في الوسط الجامعي عبر الترويج لمخرجات حاضنات الأعمال.
- ضرورة ربط المؤسسات الناشئة المحتضنة التمويل برأس المال المخاطر، فدور حاضنات الأعمال يتمثل في تفعيل وتسخير هذه الآليات في سبيل نمو وتنمية هذا النوع من المؤسسات.
- إيجاد صندوق خاص لإنشاء حاضنات أعمال متخصصة في كافة أنحاء ربوع الوطن وتقييم كافة أشكال الدعم المادي والفني لهذه الحاضنات.
- اعتماد المنصات الرقمية للتمويل الجماعي للمؤسسات الناشئة والذي يساعدها على تسهيل الحصول على التمويل اللازم لها.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1) الكتب:

1- أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

2- البودالي بن سكران، محمد أمين بومدين، فعالية الأداء الإستراتيجي المتوازن لمنشآت الأعمال الناشئة في التعامل مع الفساد والمعيقات، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر بين البحث عن طرق التمويل وتفعيل سياسة التشغيل، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019.

3- بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2010.

4- حبيبة بالحاج، حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لتحفيز الإبداع في المؤسسات الناشئة بالجزائر التحديات وسبل التفعيل، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ،الجزائر،2020.

5- خليل شناوي، إدارة المشاريع الصغيرة، دار الراية لنشر والتوزيع، الاردن، 2020.

6- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008.

7- سمير جادلي، منصف شرفي، تحليل مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في ظل التجارب الدولية: الصين, كرواتيا والمملكة المتحدة، كتاب جماعي حول إشكالية لتحويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ، جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

8- صبري مقيمح، حسينة خالدي، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20اوث 1955، سكيكدة، الجزائر، 2019.

9- عبد الرحمان بن بوزيد، حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الناشئة، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر بين البحث عن طرق التمويل وتفعيل سياسة التشغيل، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019.

10- عمار سلطان، الإطار التشريعي لحاضنات الأعمال في الجزائر، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2020.

11- عمر قمان، مصطفى حبشي، أهمية حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، كتاب جماعي حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ،جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

12- فريدة بوغازي، حاضنات الأعمال واستدامة المؤسسات الناشئة، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2020.

13- كريمة سلطان، زهرة سعد قرمش، مساهمة حاضنات الأعمال في تعزيز الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة، كتاب جماعي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر،2020.

14- كريمة زيدان، رندة سعدي، شبكات الاستثمار الملائكي كآلية حديثة لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة، كتاب جماعي حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل، الجزائر،2021.

15- محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، إدارة المشاريع الريادية، ط1، دار صفاء للنشر، الأردن، 2012.

16- مهدية بن طيبة، فاطمة قبة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر بين البحث عن طرق التمويل وتفعيل سياسة التشغيل، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019.

17- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007.

18- نضال يدروج، ياسين العايب، تحليل واقع تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق شركات رأس المال المخاطر في الجزائر، كتاب جماعي حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل، الجزائر،2021.

19- وليد بولغب، الشركات الناشئة وإمكانية نجاحها في الجزائر، كتاب جماعي حول إمكانية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

20- وهيبة عيشاوي، عبد الرزاق فارح، المؤسسات الناشئة ودورها في تقليص البطالة، كتاب جماعي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر بين البحث عن طرق التمويل وتفعيل سياسة التشغيل، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019.

2) المقالات:

1- أحلام فرج الله وآخرون، واقع منصات رواد الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلة 07، العدد 03، 2021/01/31.

2- أسامة بن صادق الطيب، حاضنات الأعمال، سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والدراسات، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1426هـ.

3- جمال بن نعمان، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية،جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2016.

4- سليم بوقنة وآخرون، حاضنات الأعمال كأداة لترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في الاقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2020.

5- سمية أحمد ميلي، دور حاضنات الأعمال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(حالة الجزائر)، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2020.

6- سميحة بوعنيني، آسية كرومي، دراسة تقييمية لواقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، .2020

7- شريفة بالشعور، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد الرابع، العدد 02، 2018.

8- شيماء علي عباس علي، تطوير حاضنات الأعمال الجامعية في مصر على ضوء خبرة الحاضنة setspuared بالمملكة المتحدة، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية بالغردقة، مصر، العدد الخامس، أغسطس 2019.

9- عبد الحميد لمين، سامية حساين، تدابير دعم بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20، الجزائر، محل البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد05، العدد 02، 2020.

10- عبد الكريم مسعودي، دور حاضنات الأعمال في مرافقة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد01، جامعة أحمد دارية ، أدرار، الجزائر، مارس 2018.

11- علاء الدين بوضياف، محمد زبير، دور حاضنات الأعمال التكنولوجيا في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 04، العدد01، 2020.

12- علاء الدين بوضياف، محمد زبير، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم الإبداع في المؤسسات الناشئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2020.

13- عمار زودة، حمزة بوكفة، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء و ارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر، مجلة دراسات المالية المحاسبية والإدارية، الجزائر، ISSN 2352_9962، العدد الثاني، ديسمبر 2014.

14- علي بخيتي, سليمة بوعوينة، المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر2020.

15- علياء حسين خلف الزركوش، محمد ليث طلال، حاضنات الأعمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق، مجلة أفاق العلمية، العراق، المجلد 09، العدد 02، 2017.

16- فاطمة الزهراء بدراني وآخرون، مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، الجزائر، العدد 32، الجزء الرابع، 2018.

17- لعلي بوكميس، علي يوسفات، دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي بالعالم العربي، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر،العدد 23، 2013.

18- ليلى خواني، بغداد شعيب، دور حاضنات الأعمال في دعم البحث العلمي، مجلة الدراسات، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2019.

19- مبارك بلاطة، حاضنات الأعمال في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 10، العدد02، 2004.

20- محمد بن شايب، فيصل سعدي، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 04، العدد06، جوان 2019.

21- مفروم برودي، المؤسسات الناشئة في الجزائر_ الواقع والمأمول، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية' الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2020.

22- هارون بوالفول، الشراكة بين الجامعة الجزائرية والقطاع الخاص للنهوض بالابتكار، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، المجلد 25، العدد 02، 2014.

3) المذكرات:

1- الياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، باتنة، الجزائر، 2017.

2- بسمة فتحي عوض برهوم، دور حاضنات الأعمال و التكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادي الأعمال قطاع غزة، دراسة مستكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2014.

3- جمعي عماري، إستراتجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم تسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011.

4- حدة عابد، دور حاضنات الأعمال في دعم تمويل المشاريع المقاولاتية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية، جامعة بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر،2017.

5- حنان جودي، إستراتجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، باتنة، الجزائر، 2017.

6- سهيلة عيساني، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013.

7- صبا علاء سليمان، دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة (العراق، مصر)، رسالة لنيل درجة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2011.

8- عبد الكريم عبيدات، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية البنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006.

9- محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

10- محمد بن ناصر، دور حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

11- ميسون محمد القواسمة، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين، 2010.

12- ياسين هراندي، طرق تمويل حاضنات الأعمال، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016.

4) الملتقيات:

1- الشريف ريحان، ريم بونوالة، حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات، مداخلة في ملتقى دولي حول إستراتجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة عنابة، الجزائر، 2012.

2- أحمد بن قطاف، حاضنات الأعمال ودورها في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة المبدعة، مداخلة في ملتقى حول دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 19 ديسمبر 2019.

3- عبد الله بلعبدلي، تقييم مستجدات تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في ملتقى دولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

4- عبد الله سعد الهاجري، دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت، الملتقى العربي حول تعزيز الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، تونس، 12-14 أكتوبر 2013.

5- عبد الحميد لمين، سامية حساين، قراءة في نص المادة 05 من القانون رقم 17/02 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

6- عبد الرؤوف عز الدين، توفيق تمار، حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في ملتقى حول دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 19 ديسمبر 2019.

7- عمر فرحاتي، حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017.

8- مراد إسماعيل عيماد دانو سعيد، حاضنات الأعمال التكنولوجية، مداخلة في ملتقي حول آليات دعم ومساندة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 05/04/03 ماي2011.

9- منير لواج وآخرون، معوقات إنشاء وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة في يوم دراسي حول طرق وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، يوم 15 نوفمبر 2018.

5) النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

1- مرسوم تنفيذي رقم 254/20، مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة الأعمال" وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، صادر 21-09-2020.

2- المرسوم التنفيذي رقم 2-331 المؤرخ في 21 نوفمبر 2020، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 يونيو 2018، المتضمن تحديد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة في 25 نوفمبر 2020، المادة 21 مكرر.

3- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، الصادرة في 26 فيفري 2003، المادة 12.

4- دليل إنشاء مؤسسة وفرص الاستثمار، الوثائق الداخلية لمراكز التسهيل لولاية جيجل، الجزائر، 2013.

6) التقارير:

1- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2003.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement. (2010-2019). Bulletin d'information statistique de la PME des années, Algérie.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1- www.dgpp.mf.gov.dz

2- www.acreg.org, consulté le 22/03/2021 : 19 :40h

3- www.unv-msila.dz, consulté le 27/05/2021 à 19h40.

4- https://elauresnews.com , consulté le 05/06/2021 à 19h00.

5- https://www.facebook.com/houssemeddine.ghodbane,consulté le 28/05/2021 à 12h30.

6- https://www.fesearchgate.net, consulté le 27/05/2021 à 14h00.

الملاحق

الملحق رقم 01:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الصناعة و المناجم

Ministère de l'Industrie et des Mines

Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information

Données de l'Année 2015

Bulletin d'information Statistique

N°28

Edition mai 2016

Tableau 11 Evolution des emplois déclarés par type de PME

Types de PME	*Année 2014*		*Année 2015*		*Evolution (%)*
	Nombre	Parts (%)	Nombre	Parts (%)	
PME Privées					
Salariés	1 259 154	58,37	1 393 256	58,75	10,65
Employeurs	851 511	39,47	934 037	39,40	9,70
S/Total	**2 110 665**	**97,84**	**2 327 293**	**98,16**	**10,29**
PME Publiques	46 567	2,16	43 727	1,84	-6,10
Total	**2 157 232**	**100,00**	**2 371 020**	**100**	**9,91**

Source : CNAS

الملحق رقم 02:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الصناعة و المناجم

Ministère de l'Industrie et des Mines

Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information

Données de l'Année 2016

Bulletin d'information Statistique

N°30

Edition mai 2017

Tableau 11 Evolution des emplois déclarés par type de PME

Types de PME	*Année 2015*		*Année 2016*		*Evolution (%)*
	Nombre	Parts (%)	Nombre	Parts (%)	
PME Privées					
Salariés	1 393 256	58,75	1489443	58.62	6.90
Employeurs	934 037	39,40	1022231	40.23	9.44
S/Total	**2 327 293**	**98,16**	**2511674**	98.86	7.92
PME Publiques	43 727	1,84	29024	1.14	-33.62
Total	**2 371 020**	**100**	**2 540 698**	100.00	7.16

Source : CNAS

الملحق رقم 03:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الصناعة والمناجم

Ministère de l'Industrie et des Mines

Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information

Données de l'Année 2017

Bulletin d'information Statistique de l'entreprise

N°32

Mai 2018

3.3 Evolution de l'emploi par type de PME

L'effectif global des PME, à la fin de l'année 2017, est de 2 655 470[1] agents, dont seulement 23 452 relèvent des PME publiques. A noter que l'effectif global des PME a progressé de 4,52% entre 2016 et 2017.

Tableau 11 Evolution des emplois déclarés par type de PME

Types de PME	*Année 2016*		*Année 2017*		*Evolution (%)*
	Nombre	Parts (%)	Nombre	Parts (%)	
PME Privées					
Salariés	1489443	58.62	1557782	58,66	4,59
Employeurs	1022231	40.23	1074236	40,45	5,09
S/Total	**2511674**	**98.86**	**2632018**	**99,12**	**4,79**
PME Publiques	29024	1.14	23452	0,88	-19,20
Total	**2 540 698**	**100.00**	**2655470**	**100,00**	**4,52**

Source : CNAS

الملحق رقم 04:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الصناعة والمناجم

Ministère de l'Industrie et des Mines

Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information

Données de l'Année 2018

Bulletin d'information Statistique de l'entreprise

N°34

Edition Avril 2019

Tableau 11 Evolution des emplois déclarés par type de PME

Types de PME	*Année 2017*		*Année 2018*		*Evolution (%)*
	Nombre	**Nombre**	**Nombre**	**Parts (%)**	
Salariés	1557782	58,66	1594614	58,53	2,36
Employeurs	1074236	40,45	1107453	40,65	3,09
S/Total	**2632018**	**99,12**	2702067	99,19	2,66
PME Publiques	23452	0,88	**22 197**	0,81	-5,35
Total	**2655470**	**100,00**	**2 724 264**	100,00	2,59

Source : CNAS

الملحق رقم 05:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الصناعة والمناجم

Ministère de l'Industrie et des Mines

Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information

Données de l'Année 2019

Bulletin d'information Statistique de l'entreprise

N°36

Edition Avril 2020

- 1 -

Tableau 11 Evolution des emplois déclarés par type de PME

Types de PME	*Année 2018*		*Année 2019*		*Evolution (%)*
	Nombre	Nombre	Nombre	Parts (%)	
Salariés	1 594 614	58,53	1 671 473	57,92	4,82
Employeurs	1 107 453	40,65	1 193 093	41,35	7,73
S/Total	2 702 067	99,19	2 864 566	99,27	6,01
PME Publiques	22 197	0,81	21 085	0,73	-5,01
Total	2 724 264	100,00	2 885 651	100,00	5,92

Source : CNAS/CASNOS/ECOFIE

الملحق رقم 06:

AGRÉGATS RESUMÉS DE LA SPHÈRE RÉELLE DU PLFC 2015

En Milliards de DA	2013 Réalisations		2014 LF		2014 Clôture		2015 PLF		2015 PLFC	
	VALEUR COURANTE	VOLUME %	VALEUR COURANTE	VOLUME %	VALEUR COURANTE	VOLUME %	VALEUR COURANTE	VOLUME %	VALEUR COURANTE	VOLUME %
VALEUR AJOUTÉE										
AGRICULTURE	1 627,8	8,8	1 844,9	6,4	1 707,7	1,7	1 828,9	3,2	2 019,0	8,2
HYDROCARBURES	4 968,0	-5,5	4 993,7	2,6	4 807,7	-0,1	4 944,5	1,7	3 536,6	1,3
INDUSTRIE	765,4	4,1	888,5	5,0	830,2	5,0	886,9	3,5	898,5	2,6
BTP	1 620,2	6,6	1 887,7	6,8	1 815,6	7,0	2 048,1	5,2	2 060,8	6,1
SERVICES	3 827,4	7,8	4 058,3	6,3	4 239,8	6,8	4 748,9	4,6	5 252,0	6,3
DROITS ET TAXES	1 235,9	13,0	1 386,1	3,1	1 367,6	5,5	1 508,1	5,4	1 508,1	5,4
LA PIB	14 044,8	2,5	15 059,2	4,6	14 768,6	3,6	15 965,4	3,4	15 275,1	3,8
SERVICES DES AP	2 524,5	4,0	3 132,2	4,0	2 764,6	5,5	2 930,7	3,6	2 980,4	3,9
LE PIB	16 569,3	2,8	18 191,4	4,5	17 533,2	3,9	18 896,1	3,4	18 255,5	3,8
LE PIB HH	11 601,3	7,1	13 197,7	5,4	12 725,5	5,6	13 951,6	4,3	14 718,9	5,1
LE PIB HA	14 941,5	2,2	16 346,6	4,3	15 825,5	4,1	17 067,2	3,4	16 236,5	3,3
LE PIB HH HA	9 973,5	6,8	11 352,9	5,2	11 017,8	6,2	12 122,7	4,4	12 699,9	4,6

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

مذكرة عرض
قانون المالية لسنة 2017
و
تقديرات 2018-2019

ملخص مجاميع القطاع الحقيقي

مليار دج	2017		إغلاق 2018		2019 ق م		2019 مراجعة		2020 م ق م		2021 تقديرات		2022 تقديرات	
	القيمة الجارية	نمو الحجم %	القيمة الجارية	نمو الحجم %	القيمة الجارية	نمو الحجم %	القيمة الجارية	نمو الحجم %	القيمة الجارية	نمو الحجم %	القيمة الجارية	نمو الحجم %	القيمة الجارية	نمو الحجم %
القيم المضافة														
الفلاحة	2 219.1	1.0	2 426.9	5.0	2 738.0	3.7	2 591.1	3.7	2 743.6	3.2	2 903.4	3.5	3 048.9	2.8
المحروقات	3 699.7	-2.4	4 547.8	-6.4	4 254.3	0.1	4 203.6	0.9	4 374.1	1.9	4 706.4	4.3	4 944.2	3.7
الصناعة	1 044.9	4.7	1 128.0	4.1	1 193.2	5.0	1 197.5	3.1	1 267.9	3.5	1 341.8	4.1	1 418.4	3.9
البناء و الاشغال العمومية	2 203.7	4.6	2 346.5	5.2	2 490.8	4.7	2 509.7	4.8	2 667.2	4.3	2 838.0	5.5	3 015.6	5.3
الخدمات السوقية	4 858.9	3.7	5 305.4	3.7	6 016.3	4.0	5 511.2	2.7	5 572.4	2.0	5 967.5	2.8	6 314.9	2.6
الضرائب و الرسوم	1 477.5	-4.2	1 498.0	-2.6	1 364.0	-1.3	1 338.2	-2.8	1 335.8	-4.7	1 397.5	0.9	1 447.3	0.2
الخدمات غير السوقية	3 072.0	0.5	3 006.5	2.7	3 604.3	1.8	3 354.7	1.6	3 463.6	0.5	3 592.9	1.0	3 785.0	1.0
الناتج الداخلي الخام	18 575.8	1.3	20 259.0	1.4	21 661.0	2.6	20 706.1	2.1	21 424.6	1.8	22 747.5	3.2	23 974.3	2.9
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	14 876.1	2.1	15 711.3	3.3	17 406.7	3.2	16 502.5	2.5	17 050.4	1.8	18 041.1	2.9	19 030.0	2.7
الناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة	16 356.7	1.3	17 832.1	0.9	18 923.0	2.4	18 115.0	1.9	18 681.0	1.6	19 844.1	3.2	20 925.3	2.9
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و الفلاحة	12 657.0	2.3	13 284.4	3.0	14 668.7	3.1	13 911.4	2.3	14 306.8	1.5	15 137.6	2.8	15 981.1	2.6

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

مذكرة عرض

مشروع قانون المالية لسنة 2020

و

تقديرات 2021-2022

مليار دينار	2015 إنجازات		2016 ق.م		2016 أفاق		2017 م.ق.م		2018 تقديرات		2019 تقديرات	
	القيمة الجارية	حجم %	القيمة الجارية	حجم %	القيمة الجارية	حجم %	القيمة الجارية	حجم %	القيمة الجارية	حجم %	القيمة الجارية	حجم %
القيمة المضافة												
الفلاحة	1 936,4	6,4	2 295,6	4,7	2 090,3	4,6	2 260,8	4,8	2 431,0	4,9	2 621,6	5,2
المحروقات	3 134,3	0,4	2 832,6	4,5	3 191,7	4,4	4 070,6	4,9	4 637,4	2,9	5 268,5	6,1
الصناعة	900,9	4,3	949,5	3,2	974,7	4,8	1 067,1	5,0	1 170,3	5,5	1 306,9	6,0
البناء والأشغال العمومية	1 908,1	4,9	2 230,9	5,9	2 017,7	4,7	2 153,0	4,6	2 286,7	4,1	2 402,7	4,0
الخدمات	4 549,9	5,3	5 547,8	5,7	4 921,2	4,2	5 246,0	4,8	5 594,0	5,0	5 997,6	5,2
الضرائب و الرسوم	1 308,7	5,5	1 691,8	0,6	1 359,9	-3,8	1 366,6	-1,4	1 394,6	-1,2	1 412,2	-2,2
الإنتاج الداخلي الخام	13 738,2	3,8	15 548,2	4,6	14 555,5	3,7	16 164,1	4,2	17 513,9	3,8	19 009,5	4,8
خدمات الإدارة العمومية	2 853,7	3,7	3 186,3	4,9	3 039,2	2,8	3 233,6	2,5	3 427,1	2,4	3 621,5	2,1
الناتج الداخلي الخام	**16 591,9**	**3,8**	**18 734,5**	**4,6**	**17 594,7**	**3,5**	**19 397,7**	**3,9**	**20 941,0**	**3,6**	**22 631,0**	**4,3**
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	13 457,6	5,0	15 901,9	4,7	14 403,1	3,3	15 327,1	3,7	16 303,6	3,8	17 362,5	3,8
الناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة	14 655,5	3,5	16 438,9	4,6	15 504,4	3,4	17 136,8	3,8	18 510,0	3,4	20 009,4	4,2
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والفلاحة	11 521,2	4,8	13 606,3	4,7	12 312,7	3,1	13 066,3	3,5	13 872,6	3,6	14 740,9	3,6

الملحق رقم 07:

Données de l'Année 2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الصناعة والمناجم

Ministère de l'Industrie et des Mines

Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information

Bulletin d'information Statistique de l'entreprise

N°34

Edition Avril 2019

4.4. Bilan des Pépinières d'Entreprises :

N°	Wilaya	Nombre de Projets hébergés 2018	Nombre d'entreprises crées 2018	Nombre d'Emploi crées 2018
1	ADRAR	7	2	7
2	BATNA	16	8	38
3	MILA	6	4	34
4	EL BAYADH	26	12	56
5	BISKRA	23	23	53
6	BOUIRA	8	4	63
7	ANNABA	16	3	47
8	KHENCHELA	11	7	52
9	OUM EL BOUAGHI	12	4	26
10	GHARDAIA	5	2	40
11	BORDJ BOU ARRERIDJ	7	7	19
12	BECHAR	5	2	4
13	SIDI BEL ABBES	3	1	5
14	TIARET	19	3	57
15	ORAN	12	2	5
16	OUARGLA	10	9	33
TOTAL		186	93	539

Source : DGPME

4.2.Bilan des Centres de Facilitation:

wilaya	Nombre de Porteurs de projets réceptionnés	Nombre de porteurs de projets accompagnés	Nombre de Business Plan élaborés	Nombre d'entreprises crées	Nombre d'emplois prévus
Tipaza	115	90	47	5	994
Oran	294	97	4	40	100
Adrar	98	47	11	11	133
Bordj Bou Arreridj	133	94	23	5	459
Illizi	57	48	1	-	8
Jijel	103	6	6	-	94
Tamanrasset	10	10	-	-	-
Naama	171	37	2	1	14
Tindouf	83	16	-	13	33
Djelfa	139	12	12	6	15
Sidi Bel Abbès	300	12	12	2	460
Blida	127	85	7	5	290
Biskra	378	40	6	7	163
El Bayadh	132	14	4	2	135
Khenchela	47	10	3	-	122
Laghouat	21	4	3	3	9
Béchar	165	-	-	-	-
Béjaia	180	30	-	20	40
Ouargla	92	92	-	69	138
Chlef	39	21	4	12	73
Souk ahras	63	61	9	-	160
Oum el bouaghi	3	3	-	-	-
Batna	6	6	-	-	-
Bouira	33	17	2	1	33
Mila	13	4	-	2	4
El oued	15	7	-	-	-
Total	2.817	863	156	204	3.477

Source : DGPME

4.3. Répartition des projets accompagnés par les Centres de Facilitation selon le domaine d'activités :

Nombre Total des porteurs de projets accompagnés	les secteurs d'activités	nombre	taux
863	Industrie	211	24,45%
	Service	268	31,05%
	Travaux Publics	1	6,60%
	Agriculture	57	13,56%
	Commerce	143	0,12%
	Artisanat	117	16,57 ¨%
	Divers	66	7,65%

Source : DGPME

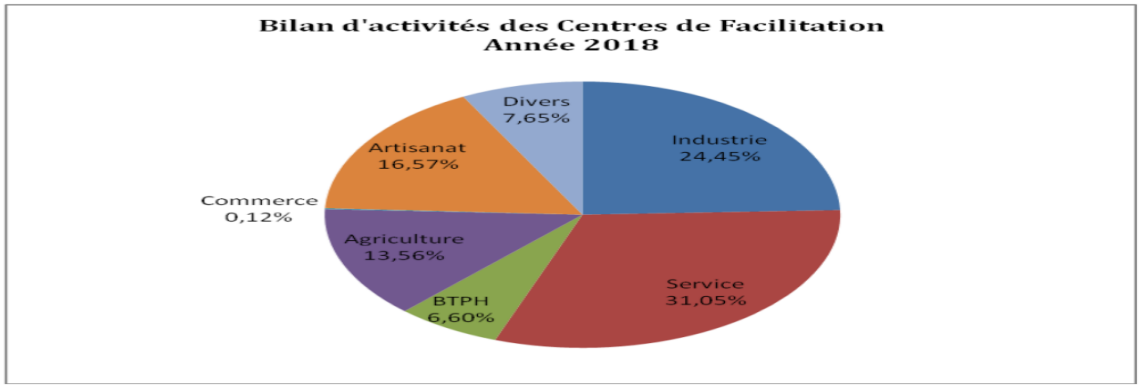

الملحق رقم 08:

Données de l'Année 2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الصناعة والمناجم

Ministère de l'Industrie et des Mines

Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information

Bulletin d'information Statistique de l'entreprise

N°34

Edition Avril 2019

Tableau 2 typologie des PME

Type des PME	*Nombre de PME*	*%*
TPE (effectif de moins de 10 salariés)	1 107 607	97
PE (effectif entre 10 et 49 salariés)	29 688	2,6
ME (effectif entre 50 et 249 salariés)	4 567	0,4
Total	1 141 863	100

Tableau 7 Concentration des PME privées (personnes morales) par région

Région	Nbre de PME 2018 (personnes morales)	Taux de concentration (%)
Nord	447 817	69,59
Hauts-Plateaux	141 465	21,98
Sud	54 211	8,42
Total Général	643 493	100

Source : CNAS

Répartition des PME par région

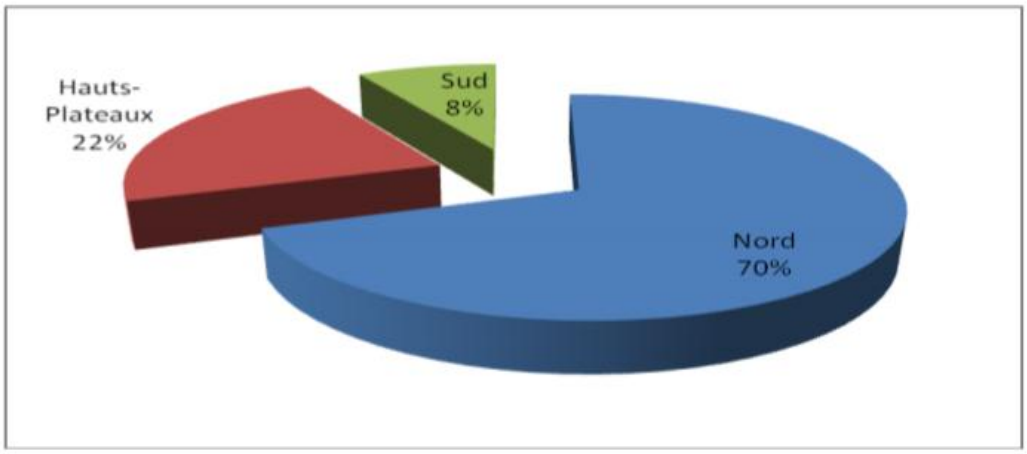

الملحق رقم 09:

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement

Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et Statistiques

Bulletin d'information Statistique de la PME 2010

n°18

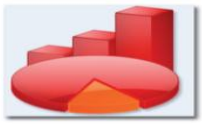

www.mipi.dz

A- Principales composantes

1- Les données relatives à 2010

A la fin du l'année 2010, la population globale des PME, dans ses principales composantes, s'élève à 619.072 entités dont près de 60% sont constituées en personnes morales et seulement 557 relèvent encore du giron étatique (Tableau n°1).

Tableau 1. Population globale des PME

Nature des PME	Nbre de PME	Parts (%)
1. PME privées		
Personnes morales	369 319	59,66%
Personnes physiques	249 196	40,25%
S/Total 1	**618 515**	**99,91%**
2. PME publiques		
Personnes morales	557	0,09%
S/Total 2	**557**	**0,09%**
Total	619 072	100%

Population du secteur de la PME (Année 2010)

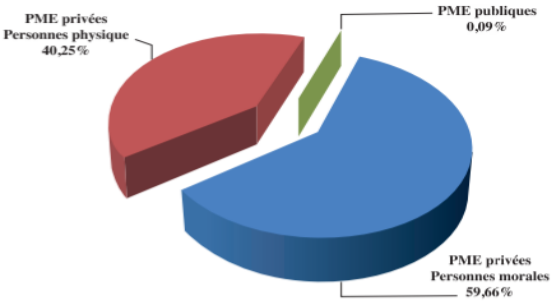

الملحق رقم 10:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الصناعة والمناجم

Ministère de l'Industrie et des Mines

Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information

Données de l'Année 2019

Bulletin d'information Statistique de l'entreprise

N°36

Edition Avril 2020

- 1 -

Tableau 1 Population globale des PME à fin 2019

	Types de PME	*Nbre de PME*	*Part (%)*
1.	**PME privées**		
	Personnes morales*	**671 267**	56,25
	Personnes physiques dont :**	**52 1829**	43,73
	Professions libérales	247 275	20,72
	Activités artisanales	274 554	23,01
2	**Personnes publiques***		
	Personnes morales	**243**	0,02
	S/Total 2	**243**	0,02
	Total	**1 193 339**	100,00

Source :*CNAS/CASNOS/***ECOFIE**

الملحق رقم 11:

Données de l'Année 2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الصناعة والمناجم

Ministère de l'Industrie et des Mines

Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information

Bulletin d'information Statistique de l'entreprise

N°34

Edition Avril 2019

Population totale des PME (tous statuts confondus)		**1 141 863**
PME créées en 2017		**63 531**
Cessations d'activités (PME privées)		**12 291**
PMI privées		**99938**
PME publiques		**261**
Densité des PME (Nombre de PME pour 1000 Habitants)	Tous statuts juridiques confondus/ Moyenne internationale	**27/45**
	Personnes morales privées/ Moyenne internationale	**17/45**
Emplois (agents)		**2 724 264**
Importation		***46 197***
Exportation		***41 168***

الملحق رقم 12:

Données de l'Année 2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الصناعة والمناجم

Ministère de l'Industrie et des Mines

Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information

Bulletin d'information Statistique de l'entreprise

N°32

Mai 2018

Population totale des PME (tous statuts confondus)		1 074 503
PME créées en 2017		73 314
Cessations d'activités (PME privées)		34 972
PMI privées		94930
PME publiques		267
Densité des PME (Nombre de PME pour 1000 Habitants)	Tous statuts juridiques confondus/ Moyenne internationale	26/45
	Personnes morales privées/ Moyenne internationale	18/45
Emplois (agents)		2 655 470
Importation (millions de dollars US)		45 957
Exportation (millions de dollars US)		34 763

الملحق رقم 13:

Données de l'Année 2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الصناعة و المناجم

Ministère de l'Industrie et des Mines

Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information

Bulletin d'information Statistique

N°30

Edition mai 2017

Population totale des PME (tous statuts confondus)		**1 022 621**
PME créées en 2016		**108 538**
Cessations d'activités (PME privées)		**34 471**
PMI privées		**89 597**
PME publiques		**390**
Densité des PME (Nombre de PME pour 1000 Habitants)	Tous statuts juridiques confondus/ Moyenne internationale	**25/45**
	Personnes morales privées/ Moyenne internationale	**17/45**
Emplois (agents)		**2 540 698**
Importations (Millions de $)		**46 727**
Exportations (Millions de $)		**28 883**

الملخص

الملخص

تعد حاضنات الأعمال من أهم الآليات الفعالة في توفير الرعاية والدعم للمؤسسات طور الإنشاء بصفة خاصة، حيث تظهر أهميتها من خلال زيادة حظها في النجاح وبحضنها وإمدادها بخدمات دعم، والمساعدة اللازمة في تحدي الصعوبات وحل المشكلات، والمساندة المالية والرعاية من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة التخرج، حيث تواجه المؤسسات الناشئة الفشل التدريجي سواء في بداية حياتها في السوق أو في منتصفه مما استلزم إيجاد سبل لدعم هذه المؤسسات، وتعد المؤسسات الناشئة في الجزائر أحد الركائز المستحدثة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك راجع لمدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني، كما تقوم هاته المؤسسات بدعم الإبداع والابتكار الذي يتميز بالفئة الشبابية القادرة على الإبداع والريادة.

ضمن هذا السياق تم اعتماد حاضنات الأعمال الجامعية كآلية مستحدثة لدعم وتنمية المشاريع الناشئة في الجزائر وذلك بربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي، والتي تسعى أن تكون همزة وصل بين مخرجاتها وسوق العمل وخلق أفكار إبداعية ومبتكرة تساهم بدورها أداة لخلق مؤسسات ناشئة تعطي قيمة مضافة للتنمية الاقتصادية، ولأجل ذلك وجدت الجامعات في حاضنات الأعمال سبيلا للتوفيق بين الحاجة للتعليم الأكاديمي والمطالب المتزايدة لمتطلبات سوق العمل والميدان التكنولوجي.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، المؤسسات الناشئة، حاضنات الأعمال الجامعية.

Summary :

Business incubators are among the most effective mechanisms for providing care and support to institutions that are particularly well established. Their importance is demonstrated by increasing their chances of success and by providing them with support services, assistance in challenging difficulties and solving problems, financial support and care from start-up to graduation. Emerging institutions face gradual failures, both at the beginning of their lives in the market and in the middle of the market.
In this context, university incubators have been adopted as a new mechanism for supporting the development of start-ups in Algeria by linking the University to its social and economic environment, which seeks to link its output to the labour market and to create innovative ideas that will in turn contribute to the creation of emerging institutions that add value to economic development.

Keywords: business incubators, start - ups, university incubators.